جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المصادر والمشتقات

إعداد
مرتضى محمد المراحلة

إشراف
الدكتور جزاء المصاروة

رســـــالة مقدمـــة إلى كليـــة الدراســـات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
اللغة العربية وآدابها/ قســـم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مرتضى محمد المراحلة الموسومة بـ:

مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المصادر والمشتقات

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. جزاء محمد المصاروه		14/7/2016	مشرفاً ورئيسا
د. عادل سلمان البقاعين		14/7/2016	عضواً
د. فايز عيسى المحاسنة		14/7/2016	عضواً
د. منصور عبدالكريم الكفاوين		14/7/2016	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أجد نفسي حائراً أمام من أريد أن أهدي إليه هذا العمل، كيف لا... وهو إنسان طالما أرادني في المقدمة...

إنسان طالما قدم لي كل شيء.. ولكنني حين أردته إلى جواري في مثل هذا اليوم لم أجده...

فلا يسعني إلا أن أقدم ثمرة جهدي كله... إلى روح والدي تغمده الله بواسع الرحمة والغفران....

وتلك الروح التي ما تزال تسكن أعماق نفسي، وتدفعني نحو الأمام بدعائها، وفضلها، وحنانها... أمي الغالية، أقدم لها هذا العمل، فهي أحق الناس بحسن صحابتي، ولولا دعاؤها وحنانها لما وصلت إلى غايتي هذه فلها أهدي هذه الدراسة....

وإلى أولئك الذين يدفعونني نحو الأمام، ويمدونني بالعزيمة والصبر، إخواني وأخواتي، أجدهم معي حيثما كنت، وأينما ذهبت...

مرتضى محمد المراحلة

الشكر والتقدير

وبعد أن كتب الله سبحانه وتعالى لهذا العمل أن يكتمل، ولهذا الجهد أن يتوّج بالنجاح، فإنه وحده سبحانه المستحق للشكر، فلولا توفيقه سبحانه لما وصلت إلى هذه المرحلة، ولولا عطاؤه ما كنت لأتقدم في هذه الحياة خطوة واحدة، فله الشكر، وله الحمد في كل وقت وحين.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فالشكر كل الشكر، والامتنان كل الامتنان، لأستاذي وشيخي ومعلمي ومشرفي على هذه الدراسة، الدكتور: جزاء المصاروة، الذي أفادني بعلمه الغزير، وأمدني بفضله الكبير، وتحملني بسعة صدره، وكان خير عون لي في هذه الدراسة، فإني اشكره جزيل الشكر، وأسأل الله العزيز القدير أن يجزيه عني كل خير.

والشكر موصول لأعضاء هيئة المناقشة الكرام، الأساتذة الأجلاء، الذين يفيدونني بعلمهم الغزير، ويمنحونني توجيهاتهم التي لا شك سيكون لها مكانها في هذه الدراسة، إذ بهذه التوجيهات، وتلك الملحوظات تصل الدراسة إلى الغاية المرجوة منها.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة؛ لأنهم لم يدخروا جهداً في توجيهنا نحو العلم بمصنفاته ومؤلفاته، ولم يدخروا وقتاً في سبيل تحقيق أقصى درجات الفائدة لنا في هذا القسم، لأن في ذلك سلاحنا المستقبلي، فلهم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

مرتضى محمد المراحلة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	1
الفصل الأول: المتبقي اللغوي ومستويات اللغة	4
1.1 مفهوم المتبقي اللغوي	5
2.1 علاقة المتبقي بالقاعدة اللغوية	10
3.1 مستويات اللغة	15
4.1 المصادر والمشتقات ضمن عناصر المستوى الصرفي	20
الفصل الثاني: المتبقي اللغوي ضمن المصادر	23
1.2 المصدر الصريح	23
1.1.2 مصادر الثلاثي	25
2.1.2 مصادر غير الثلاثي	34
3.1.2 اسم المصدر	49
2.2 المصدر الميمي	54
3.2 مصدر المرة	59
4.2 مصدر الهيئة	63
الفصل الثالث:مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المشتقات	68
1.3 صيغة اسم الفاعل	70
2.3 الصفة المشبهة	83
3.3 صيغ المبالغة	87
4.3 صيغة اسم المفعول	93

5.3 صيغة اسم التفضيل 97
6.3 اسما الزمان والمكان 102
7.3 اسم الآلة 106
8.3 التصغير 108
الخاتمة 115
ثبت المصادر والمراجع 118

الملخص

مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المصادر والمشتقات

مرتضى محمد المراحلة

جامعة مؤتة، 2016م

تناولت هذه الدراسة الحديث عن مظاهر المتبقي اللغوي من خلال عنصرين مهمين من عناصر المستوى الصرفي، ألا وهما المصادر والمشتقات، إذ ثمة مجموعة كبيرة من مظاهر هذا المتبقي ضمن هذا المستوى الصرفي، وتبيّن هذه الدراسة ملامح هذا المتبقي، وتسعى جاهدة إلى إيلاء جانب اللاوعي عند أبناء اللغة أهمية كبيرة في نشوء هذه المتبقيات اللغوية، علاوة على تأثير القواعد الذهنية غير المستقرة في نشأة هذا المتبقي اللغوي.

وقد قُسّمت الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويتناول الحديث عن المتبقي اللغوي ومستويات اللغة العربية، وذلك من خلال المتبقي اللغوي، وبيان أثر عنف اللغة فيه، ومن ثم الحديث عن علاقة المتبقي بمستويات اللغة، وطريقة الأداء اللاواعي من أبناء اللغة، وبيان مفهوم مستويات اللغة، ومن ثم الحديث عن مفهوم المصادر والمشتقات التي هي أساس هذه الدراسة ونقطة انطلاقها.

أما الفصل الثاني: فيتحدث عن مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المصادر، وذلك في المصدر الصريح، والمصدر الميمي، ومصدر الهيئة، ومصدر المرة، واسم المصدر، وبيان مظاهر هذا المتبقي ضمن هذه المصادر.

أما الفصل الثالث: فيتناول الحديث عن مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المشتقات، وذلك بالحديث عن اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسمي الزمان والمكان، واسم التفضيل، واسم الآلة، والتصغير.

وقد توصلت هذه الدراسة بعد أن انتهجت خطى المنهج الوصفي التحليلي إلى أن مظاهر المتبقي اللغوي ماثلة في كثير من ملامح المصادر والمشتقات في العربية، وخاصة عند الحديث عن بعض صيغ هذه المشتقات، فإن صيغة "فَعِيْل" مثلاً كانت أكثر هذه الصيغ عرضة للمتبقي اللغوي، كما توصلت الدراسة إلى أن ثمة علاقة وثيقة بين جانب السماع اللغوي، وعناصر المتبقي، على اعتبار أن كثيراً من مظاهر السماع عُزِيت سابقاً إلى الشذوذ، وما هي في واقعها إلا نماذج للمتبقي اللغوي.

ABSTRACT

The aspects of linguistic residual within linguistic derivatives and sources

Murtada mohammed AL-marahlah
Mutah University, 2016

This study tackled talking about the aspects of linguistic residual within two important elements of morphological level, they are derivatives and sources, a large number of the aspects of this residual are within this morphological level . The study shows the features of this residual and it is doing its best to give unawareness in the native speakers great importance in the establishment of these linguistic residual, in addition to the unstable mental rules in the linguistic residual.

The study is divided into three chapters:

Chapter one tackled the linguistic residual and the level of Arabic Language, and the effect of voilance in it, then talking about the relationship between the linguistic residual and the levels of Arabic Language and the native speakers performance and the meaning ofthe levels of the Language. Finally talking about the derivative, which are the basisand the starting point of this study.

The second chapters talks about the aspects ofthelinguistic residual within the sources "AL-masdar" within frank source (" masdar AL-sareeh, masdar AL-meme, masdar AL-tlai and masdar AL-marah") showing the aspects within these resources .

The third chapter tackled the aspects of linguistic residual within derivatives including the doer, objects ,("AL-sefa AL-mushobah", segat AL-mubalaga , adverb of place and time , comparatives , machine and AL-tasgeer ") .

The resultsof the study shows that the linguistic residual is in all of the. "Masdar" and derivatives features ("FAEEL"). Also it shows that there is a strong relationship between the linguistic listening and the elements of the residuals which are attributed to the irregular and its only patterns of the linguistic residual.

المقدمة:

الحمد لله السميع العليم، والصلاة والسلام على سيد النبيين أجمعين، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد:

ثمة مجموعة من الأحكام والأعراف المتشابهة بين جميع لغات العالم، فلا تنفرد بها لغة دون أخرى، ومن بين تلك الأعراف والأحكام العامة ما يتعلق بناحية نشأة اللغة وتطورها، فليس من الممكن بحال من الأحوال أن تولد اللغة ناضجة تماماً، ولا حتى قريبة من النضوج، بل لا بد من وجود بعض الثغرات التي تظهر في نواحي القواعد العامة التي تخضع لها اللغة، هذه الثغرات تأخذ بالتلاشي والاختفاء شيئاً فشيئاً إثر تلك التطورات التي تحدث في اللغة سواء في مستواها التركيبي أم البنائي أم التصويتي، أم الدلالي.

إن هذه الثغرات والخروجات على أنظمة التقعيد اللغوي في العربية وفي غيرها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة فرويدية بحتة تنطلق من مبدأ اللا شعور، أو اللا وعي، وهذا المبدأ يختص بتلك الجوانب التي تؤثر على شخصية الإنسان غير أنه لا يعلم بها وفق وعيه التام، وإنما هي تصرفات لا واعية، وهذا المبدأ يمكن أن يطبق في بعض جوانبه على اللغة، فتخضع اللغة في بعض أحوالها إلى اللا وعي، وهو أداء لغوي غير خاضع لجبرية القاعدة النحوية أو الصرفية، إنما هو متمرد على تلك القاعدة اللغوية.

هذه المظاهر المتمردة لم يُكتب لها الديمومة على ألسنة أبناء اللغة، بل توقفت عند حدّ ما، وصارت في لحظة من لحظات عمر اللغة بقايا لغوية لا تخضع للقاعدة، وليست قابلة للاستعمال اللغوي والأداء الدارج على ألسنة أبناء اللغة، لذا سُمِيت بالمتبقي اللغوي، وهذا ناشئ من طبيعة ارتباطها بالبقايا اللغوية المتمردة على أسس التقعيد اللغوي.

ولم يكن الدرس اللغوي العربي بمعزل عن الحديث عن هذه المظاهر المتمردة على اللغة قديماً وحديثاً، غير أن علماء اللغة القدماء صنفوا هذه الأداءات المتمردة ضمن أطر متعددة لا يخلو بعضها من التناقض، مثل: الشذوذ، والاضطرار الشعري، وهذه قد تصل إلى لغة النثر كما وصلت لغة الشعر، مما

يجعلنا نتساءل ما إذا كانت مثل هذه الأداءات اللغوية خاصّة للغة الشعر أم للغة النثر، مما يبعدها عن دائرة الضرورة الشعرية كما ذُكرت عند النحاة القدماء.

وما ستسعى الدراسة إليه يتمثل بمحاولة تسليط الضوء على مثل هذه الأداءات اللغوية المتمردة على القاعدة، والتي يمكننا أن ننظر إليها من وجهة نظر حديثة على أنها داخلة في دائرة المتبقي، وبناء على هذه الفكرة سنحاول توجيه الشواهد الشعرية والنثرية التي تدخل ضمن هذه الدائرة، ضمن المصادر والمشتقات.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في بعض مظاهر اللغة العربية التي بدت في بعض الأحيان متناقضة مع قواعد اللغة، ومحاولة توجيهها وفق أطر علمية حديثة، كما تكمن أهميتها في أنها تكشف طبيعة الارتباط الذهني لدى أبناء اللغة حين يتأثرون بالأداء اللا واعي للغة، وتحاول من جهة أخرى توجيه تلك الأداءات المتمردة على أسس القواعد اللغوية توجيها متوافقاًمع مبادئ المتبقي.

تحاول الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم المتبقي اللغوي؟
2. ما طبيعة ارتباط المتبقي اللغوي بأساس القاعدة اللغوية؟
3. ما مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المصادر؟
4. ما مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المشتقات؟

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المتبقي اللغوي، وبيان طبيعة علاقته بمظاهر اللغة كافة: صرفية، ونحوية، وصوتية، كما تهدف هذه الدراسة إلى ربط هذا المظهر اللغوي بالأسس العامة لبناء القاعدة اللغوية العربية، كما تهدف إلى توضيح مظاهر هذا المتبقي اللغوي ضمن دائرة المصادر والمشتقات.

تعتمد هذه الدراسة على أسس المنهج الوصفي التحليلي القائم على أساس استقراء المادة اللغوية من مظانها، ومن ثم تصنيفها وفقاً لما تقتضيه الدراسة، ومحاولة استقراء النتائج والقواعد انطلاقاً من هذه المادة اللغوية، ولا يتم الوصول إلى تلك النتائج إلا بعد التحليل العميق ضمن تلك الملامح اللغوية، والفهم العام لتلك الأسس البنائية التي جاءت بها اللغة.

هناك دراسة بعنوان: البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي، للطالب: مضيان عواد الرشيدي، وهي رسالة دكتوراه أُعدّت في جامعة مؤتة عام : 2013م، وتناولت الحديث عن مظاهر المتبقي ضمن مكملات العملية الإسنادية.

وما تمتاز به دراستنا هذه عن دراسة الرشيدي أن تلك ضمن المستوى النحوي التركيبي، ودراستنا ضمن المستوى البنائي الصرفي.

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويتناول الحديث عن المتبقي اللغوي ومستويات اللغة العربية، وذلك من حيث الحديث عن المتبقي اللغوي، وبيان أثر عنف اللغة فيه، ومن ثم الحديث عن علاقة المتبقي بمستويات اللغة، وطريقة الأداء اللاواعي من أبناء اللغة، وبيان مفهوم مستويات اللغة، ومن ثم الحديث عن مفهوم المصادر والمشتقات التي هي أساس هذه الدراسة ونقطة انطلاقها.

أما الفصل الثاني: فيتحدث عن مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المصادر، وذلك في المصدر الصريح، والمصدر الميمي، ومصدر الهيئة، ومصدر المرة، واسم المصدر، وبيان مظاهر هذا المتبقي ضمن هذه المصادر.

أما الفصل الثالث: فيتناول الحديث عن مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المشتقات، وذلك بالحديث عن اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسمي الزمان والمكان، واسم التفضيل، واسم الآلة، والتصغير.

ثم يلي ذلك خاتمة تشتمل على سرد لأهم نتائج هذه الدراسة، وثبت بمصادرها ومراجعها.

وأخيراً أسأل الله أن يكتب لي في هذه الدراسة الخير والبركة، وأن يجعل لي الأجر العظيم عليها، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

المتبقي اللغوي ومستويات اللغة

تضم اللغة العربية - شأنها شأن سائر اللغات العالمية الأخرى - مجموعة من المستويات اللغوية، وهي: المستوى النحوي، والمستوى الصرفي، والمستوى الصوتي، والمستوى الدلالي، وتتكون اللغة من مزيج هذه المستويات مع بعضها، إذ يعضد كل منها الآخر، فلا يمكن لأحدها أن يقوم بوظيفته اللغوية دون أن يترابط مع المستوى الآخر، فالنحو قسيم الصرف، يحكمهما معاً الصوت، لتصل كلها إلى الدلالة، وأبناء اللغة يولدون مزودين بهذه المستويات اللغوية فطرياً، ثم إنهم يكتسبون لغتهم وفقاً لما استقر في فطرتهم من مزايا لغتهم ومستوياتها[1].

وعلى الرغم من أن هذه المستويات اللغوية متماسكة إلى الحد الذي لا يمكن معه أن تنفصل عن بعضها، فكل منها يؤدّي دوراً هاماً في تكوين التراكيب والجمل اللغوية، إلا أننا نجد أن المستوى الدلالي دون سواه من مستويات اللغة قد وُضعت له بعض المحددات التي أمكنت من تمييزه عن سواه من المستويات الأخرى، وذلك خاصة في حقل المعاجم الدلالية، إذ اختص المستوى الدلالي بقدرته على استيعاب الحقول الدلالية، فنجد مثلاً معجماً لمصطلحات القرآن الكريم، وآخر لمصطلحات الحديث الشريف، ومعاجم تناولت المصطلحات العلمية العربية، فتميّز المستوى الدلالي ضمن هذا الحقل المعرفي بأن كان له معاجمه الخاصة[2].

ومما يُشار إليه ضمن هذا السياق ما ستتحدث عنه الدراسة حديثاً مسهباً، وهو ما يتعلق بالخروجات التطبيقية المسموعة عن العرب عن أصول القواعد المتعلقة بالمستويات اللغوية، فثمة قواعد عامة تحكم المستوى النحوي، إذا خرج الكلام عنها وُصف بأوصاف كثيرة، منها: الخارج عن القاعدة، أو الشاذ، أو الضرورة، إلى غير

---

[1]- انظر: السعران، محمود (1997م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ص: 12.

[2]- انظر: حجازي : محمود فهمي (د.ت). علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 109.

ذلك من الأوصاف، وكذلك الحال بالنسبة لسائر مستويات اللغة، فما يخرج عن المستوى الصرفي أو الصوتي أو الدلالي يوصف بهذه الصفات، وعلى الدارسين أن يميزوا بين أصول القواعد اللغوية، وما خرج عنها من كلام تطبيقي مسموع عن العرب[1].

وانطلاقاً من هذه الفكرة المرتبطة بتحول الكلام أو الاستعمال الكلامي المسموع عن العرب عن أصله جاءت فكرة المتبقي اللغوي، وهو ما تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء عليه ضمن المستوى الصرفي في أبنية المصادر والمشتقات.

1.1 مفهوم المتبقي اللغوي:

ظهر هذا المفهوم في اللغة العربية نتيجة لما أنجزه العلماء الغربيون في أبحاثهم العلمية، وما توصلوا إليه من علاقات ترابطية بين علم اللغة من جهة، وسائر العلوم الإنسانية من جهة أخرى، ونخص هاهنا الحديث عن علم النفس، وعلم الاجتماع، فإن هذين العلمين كان لهما أثرهما الكبير في تطور الأفكار اللغوية لدى الباحثين في اللغة، فتوصلوا إلى ربط فكرة الأداءات اللغوية الخارجة على أنظمة القواعد الأساسية للنمط اللغوي بفكرة اللاوعي، أو اللاشعور التي أتى بها سيجيموند فرويد في علم النفس، وربط بعض الأحداث اليومية التي تقع مع الإنسان بمساحة كبيرة من اللاوعي، وهي أفكار خاضعة للتوهمات النفسية التي ربما تسيطر على الإنسان نتيجة للأحلام أو الذكريات المؤلمة[2].

إذ يشير فرويد ومن تبعه من علماء النفس إلى أن النفس الإنسانية تشتمل على جانبين، الجانب الواعي، والجانب اللاواعي، ويمكن لهذا الجانب اللاواعي التأثير

---

[1]- انظر: حسان ، تمام (د.ت). مناهج البحث في اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر، ص: 141 – 142.

[2]- انظر: الأشول، عادل عز الدين (د.ت). علم نفس النمو من الجنين إلى الشيخوخة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر، ص: 446، وعبد المعطي، حسن مصطفى، وقناوي، هدى محمد (د.ت). علم نفس النمو، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ج: 1، ص: 24.

فيسلوك الإنسان، أو تصرفاته، أو أفكاره، أو حتى شخصيته وذكائه، إذ هو جانب معتم غالباً ما يسعى الإنسان إلى إخفائه عن الآخرين، إلا أننا يمكننا الوصول إلى هذا الجانب اللاواعي من خلال زلات اللسان، أو الأحلام والتطلعات، أو من خلال الأعمال الفنية والأدبية، فهذه جميعها تكشف لنا عن بعض ملامح اللاوعي النفسي عند الإنسان[1].

ومن هنا جاءت فكرة المتبقي اللغوي، وهو ما تشير إليه تمردات مستوى لغوي ما على أصالة القاعدة، وهذا التمرد ناشئ عن طبيعة المساحة الواسعة التي تتيحها اللغة لأبنائها، مما يدفعهم لإصدار أداءات لغوية خارجة على النمطية القواعدية التي مهّدها اللغويون، ومبتعدة عن أصالة التقعيد، مما قد يدخل هذا الأداء اللغوي ضمن دائرة عنف اللغة[2].

ونحن في علم اللغة لا نقصد باللاشعور ذلك المعنى الذي قصده فرويد، وإنما تحاول هذه النظرة المتأملة في اللغة وأداءاتها المتمردة أن تربط بين ما يتحدث به أبناء اللغة وما يجري على ألسنتهم من أداءات لغوية، وما وضعه النحاة من قواعد تحكم هذا الأداء اللغوي، فربما خرج أبناء اللغة بأداء لغوي مختلف عما أصّلته القاعدة، غير أنه لا يمكن رفضه، ومن هنا ارتبط هذا التمرد على القاعدة بمفهوم اللاشعور.

ويرى الباحث أنه من العبث أن نفسّر هذه الخروجات على أصالة القاعدة بالضرورة الشعرية، وهذا التفسير الذي ذهب إليه أغلب اللغويين القدماء، وكثير من اللغويين المحدثين، فعنوا بذلك أن ما جرى من خروجات على القواعد الأساسية إنما هي من باب الضرورة، أي أن الشاعر اضطر فقال كذا وكذا، غير أننا نسأل أنفسنا: لماذا اضطر إلى ذلك في لغة النثر؟ وهل في النثر اضطرار؟ مما يعني أن ما ذهب

---

[1]- انظر: عبد المعطي. علم نفس النمو، ج: 1، ص: 255.

[2]- لوسركل، جان جاك (2005م). عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، والمركز الثقافي العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 12 ــ 13.

إليه هؤلاء اللغويون من عدّ هذه الأداءات اللغوية من قبيل الضرائر الشعرية إنما هو بعيد جداً[1]، وهو قريب مما نحن بصدد الحديث عنه هاهنا.

هذا يعني أن المتبقي لا يُخضع جميع الأداءات اللغوية للقاعدة، بل ينظر إليها وفقاً لمنظور آخر يختلف تماماً عما كان ينظر به علماء اللغة القدماء، فلا يمكننا أن نصف شيئاً بالضرورة وهو ماثل في لغة النثر مثوله في لغة الشعر، وعلى أي حال فإن أبناء اللغة لا يتعمدون تلك الأداءات اللغوية الخارجة على أصالة قواعدهم، ونمطية قياسهم، بل تنطلق منهم تلك الأدءات المتمردة وفقاً لما تقتضيه مساحة الأداء اللغوي الممنوح لهم، فلا ينظرون إلى القاعدة على أنها حالة من الحدية الملزمة، بل يرون أن القاعدة ما هي إلا نمط سائد قياسي على ألسنتهم، ويصحُّ لهم ضمن دائرة المتبقي أن يأتوا بتلك الأداءات اللغوية الخارجة على أصالة القاعدة[2].

ومن هنا فإن المتبقي يشير إلى تلك الأداءات اللغوية المتمردة على أصل القاعدة اللغوية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض جوانب اللاوعي اللغوي، وهو عنف يمارسه أبناء اللغة على لغتهم من حيث لا يدرون، فهم يأتون بأدءات لغوية خارجة على نمطية القاعدة، وما ذاك إلا عنف في اللغة، ناتج عن طبيعة المساحة الكبيرة التي تمنحها اللغة لأبنائها، والمتبقي مظهر لتلك الأدءات اللغوية العنيفة التي ربما لم يبقَ لها وجود في أيامنا هذه، أو حتى زمن التقعيد اللغوي، بل بقيت على حالها متبقية يسوقها أبناء اللغة ليمثلوا بها على ما كان من تلك الأدءات الخارجة على أصالة القاعدة.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نلحظ أن المتبقي يلتقي مع مفهومين اثنين هما: الأول: اللاشعور، أو اللاوعي، والثاني: مفهوم الشذوذ الذي امتلأت به كتب القدماء، فما هو الرابط بين هذين المصطلحين ومصطلح المتبقي؟

تبيّن لنا من خلال ما سبق من حديث مفهوم المتبقي بوصفه مؤثراً في طبيعة الأداء اللغوي، كما تبيّن لنا بعض الملامح النفسية للاشعور، غير أن مفهوم

---

[1]- عبد التواب، رمضان (1999م). فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة السادسة، ص: 163.

[2]- انظر: لوسركل. عنف اللغة، ص: 131.

اللاشعور لم يتضح بعد، واللاشعور مفهوم فرويدي نفسي، يتعلق بالعقل الباطن، وهو جزء من الدماغ يحتوي على عناصر التكوين اللاواعي في الفرد، سواء أكان هذا التكوين عقلياً أم نفسياً، وهذه التكوينات لا تخضع لسيطرة الإدراك الواعي لدى الفرد، وإنما تؤثر في التفكير أو التصرف الواعي، وهي متعلقة بمجموعة من الرغبات المكبوتة في جزء اللاوعي[1].

ويربط النقاد كثيراً بين الأعمال الأدبية والفنية باللاشعور، إذ يرون فيه سبيلاً لاستخراج مكنونات النفس البشرية دون قيد أو شرط، فإن الفنان أو الأديب أو الشاعر لا يجد من حرج في استخراج مكنونات اللاشعور في أعماله الفنية أو الأدبية، وذلك لعدم إحساسه بتلك الرقابة الصارمة ممن حوله لو أنه صرّح بتلك المؤثرات النفسية عليه، بل يُبقي تلك المؤثرات حبيسة اللاشعور، وتبقى آثارها ماثلة في واقع حياته الواعي[2].

فمن خلال مفهوم اللاشعور السابق يتضح لنا أنه جزءٌ من العقل الباطن، وأن له تأثيراً على الواقع الواعي للإنسان، فهو مجموعة من الذكريات، والآلام، والأحداث التي وقعت مع الإنسان، يبقى لها أثرها في حياة هذا الفرد، وتبقى تلك الأحداث والأفكار مؤثرة فيه، وبناء على هذا التأثير يصدر عن الإنسان مجموعة من الأفعال التي تكون متأثرة بهذا اللاشعور، وهو ما يربط اللاشعور بالمتبقي اللغوي، فالمتبقي كما أشرنا من قبل يخضع لتلك الأداءات اللغوية الخارجة عن أساس القاعدة، وهي ناتجة عن الأداء غير الواعي للغة، لذا فإنها تتمرد على القاعدة، فتكون ذات سمات تقعيدية متنحية عن أساس القاعدة.

ومن الجانب الثاني فثمة ارتباط بين مفهوم المتبقي من جهة والشذوذ من جهة أخرى، فما العلاقة بينهما؟

---

[1]- عمر، أحمد مختار عبد الحميد بمساعدة فريق عمل (2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 1207.

[2]- هايمن، ستانلي ادغار (1958، 1960م). النقد الأدبي ومدارسه الحديثة، ترجمة: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ومؤسسة فرانكلين، نيويورك – أمريكا، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 285.

يبين أهل المعاجم الاصطلاحية أن مصطلح الشذوذ متعلق بوصف "الشاذ" وهو في مقابل المقيس، ويقصد بالشاذ ما كان مخالفاً لما عليه قياس القاعدة، من غير نظر إلى كثرته أو قلته[1].

فأول سمة يتسم بها الأداء اللغوي الشاذ أنه خارج على نظام القاعدة القياسي الموضوع لها، والسمة الثانية أنه ربما كان قليلاً أو كثيراً، والحكم عليه وفقاً لما ذكره الجرجاني أنه لا يُعتد به سواء أكان كثيراً شائعاً، ام قليلاً نادراً.

والشذوذ في اللغة يرتبط بأربعة مظاهر هي: الأول: ما شذ في قياسه دون استعماله، وهذا معتد به، يسمع عن العرب، ويصح استعماله بين أبناء اللغة، والثاني: ما شذ في استعماله، وحسن في قياسه، فهذا ضعيف في الاستعمال، ضعيف في الأداء اللغوي، والثالث: ما شذ في قياسه واستعماله، وهو مرفوض في اللغة مطلقاً، والرابع: ما صح في قياسه واستعماله، وهو ما عليه أكثر كلام العرب، فهذا مفهوم الشذوذ عند بعض أهل المعاجم[2].

وأياً يكن من أمر الأداء الشاذ في اللغة، فإن العلماء لم يجيزوا القياس عليه، فلا يصح قياس كلام العرب على ما شذ من كلامها، إنما ينقاس ما لم يُسمَع من كلام العرب على ما سُمِع، وهو مقيس في نفسه، أما الشاذ فلا يصح القياس عليه، وإنما يُحفظ فحسب[3].

وبناءً على ما مضى من مفهوم الشاذ في اللغة، فإننا نرى بعضاً من الاتفاق بين مفهوم المتبقي اللغوي، والشاذ في مصطلح القدماء، فالشاذ كما رأينا عند القدماء

---

[1]- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 124.

[2]- انظر: المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين (1990م). التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ص: 201.

[3]- انظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ص: 344.

يدل على ما خالف أصل القاعدة التي وُضعت له، أما المتبقي فيشير إلى هذه الشواذ التي سُمعت عن العرب، ويزيد عليها تلك المساحة الكبيرة التي تمنحها اللغة للمتكلم حتى يخرج منه بعض الأداءات اللغوية التي تعد من قبيل اللاشعور، فتكون ضمن دائرة العنف على اللغة، وتعالج ضمن إطار فكرة المتبقي.

ومن هنا فثمة علاقات شائكة بين المتبقي اللغوي ومجموعة من عناصر اللغة، من بينها الشذوذ، واللاشعور، كما يرتبط المتبقي بالقاعدة اللغوية وأصالتها ارتباطاً وثيقاً، وهو ما سيبينه الباحث فيما يأتي:

2.1 علاقة المتبقي بالقاعدة اللغوية:

يقترب المتبقي بعلاقاته من التقعيد اللغوي، غير أنه لا يمكن أن يصل إلى حد القاعدة ذاتها، إذ للمتبقي حدوده التي يتميز بها، فهو مختص بحد اللاشعور، وهو حد لا تلقي له القاعدة بالاً، بل تصنف هذه العلاقات ضمن مستويات اللغة المختلفة في إطار الشذوذ والندرة والضرورة، وغيرها من المصطلحات اللغوية التي درج القدماء على وضعها لمثل هذه الاستعمالات اللغوية الخارجة على نمطية التقعيد.

ومصطلح التقعيد اللغوي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القاعدة، والقاعدة هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها[1].

فالقصد من إنشاء القواعد ضمن مستويات اللغة المختلفة إيجاد علاقات ترابطية بين عناصر الكلام المختلفة لتكون معاً أساساً مقيساً تخضع له سائر الاستعمالات اللغوية ضمن المستوى المخصوص، وهذه القاعدة ما هي إلا أساس لانضمام سائر ملامح القضية اللغوية إليها[2].

ومجموعة القواعد تمثل كياناً عاماً، سواء أكان ذلك في الأنظمة اللغوية، أم في سواها من العلوم الأخرى، فالقاعدة تنضم إلى جوار قاعدة أخرى، وهما تنضمان إلى قاعدة ثالثة، يتبع هذا مجموعة من الأحكام المنطقية التي تتبني على هذه القواعد

---

[1]- الجرجاني. التعريفات، ص: 171.

[2]- المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 47.

المفردة، ليصل الأمر في نهاية المطاف إلى علم متماسك، فكل قاعدة تمثل أصلاً للتي تليها، وكل قاعدة مجتمعة مع التي تليها تشكل تقعيداً لعلم لغوي ما[1].

وكل لغة من لغات العالم سواء أكانت قريبة أم بعيدة، أو كانت قديمة أم حديثة لها مجموعة من القواعد التي تنظمها، هذه القواعد العلمية التي تُوضع للغةٍ ما تدخل ضمن علم التقعيد اللغوي، وليس الأمر منطبقاً في ذلك على سائر اللغات من حيث التقعيد، فربما تلتقي بعض اللغات عند أوجه ما من أوجه ذلك التقعيد، إلا أن نظام التقعيد للغةٍ ما يختلف عن النظام التقعيدي للغةٍ أخرى، مع وجود بعض الملامح المتشابهة بين النظامين خاصة من حيث آليات الوضع، وعموميات الكلام[2].

فالتقعيد مختلف بين اللغات، إلا أن المتبقي قريب منها جميعاً من حيث المسافة الاستعمالية، فالمتبقي يهتم بقضايا اللاشعور في كافة اللغات، وما يجري من تطبيق لهذا اللاشعور في اللغة العربية قد يجري في سائر اللغات الأخرى، إذ إن فكرة المتبقي تفترض أن أبناء اللغة في مرحلة زمنية ما من عمر اللغة استعملوا لغتهم وفقاً للاستعمال اللاواعي، فكانت تلك الأداءات اللاشعورية هي التي دخلت ضمن إطار المتبقي اللغوي[3].

ولا يعني التقعيد اللغوي إخضاع سائر الشواهد اللغوية التي سُمِعت عن أبناء اللغة لتلك القواعد التي يضعها اللغويون، بل لا بد من خروجات على تلك القاعدة، وإنما توضع القواعد وفقاً لما هو مقيس من كلام أبناء اللغة، أما ما خرج عن المقيس فلا يمكن وضعه ضمن القاعدة إلا وفقاً لإطار محدد، ممنهج، أي أن هذه البقايا عن القاعدة لا تدخل ضمن القاعدة الصريحة إلا بشيء من الجبرية، وهو ما تحاول هذه الدراسة أن تناقشه[4].

---

[1]- الكفوي. الكليات، ص: 702.

[2]- عمر، الدكتور: أحمد مختار عبد الحميد (1998م). أسس علم اللغة، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة، ص: 100.

[3]- انظر: لوسركل. عنف اللغة، ص: 13.

[4]- انظر: عمر، الدكتور: أحمد مختار عبد الحميد (2003م). البحث اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة، ص: 26.

هذا يعني أن قواعد العربية وضوابطها -شأنها في ذلك شأن قواعد أية لغة- تتصف بالعموم لا بالشمول، أي: أنها لا تنسحب بالضرورة على كل مثال أو مقول أيام التقعيد وقبله. وأغلب الظن أنه كانت هناك أمثلة أو أنماط من التراكيب أو صور من الكلام لم تؤخذ في الحسبان عند التقعيد لسبب أو لآخر، على الرغم من أهليتها للنظر والدرس بوصفها كلاما عربيا ذا خواص مقبولة في بيئته، وذلك -في رأينا- أساس من أسس ترشيح هذا الكلام للأخذ به أو تقعيده. ودليل وجود مثل هذا الكلام المهمل تقعيده تلك الإشارات السريعة التي تقابلنا من وقت إلى آخر في كتب اللغة، منبئة عن وجه أو قاعدة جريئة في لهجة من اللهجات أو ضرب من أساليب الكلام[1].

وانطلاقاً من هذه الفكرة – فكرة عدم شمولية القواعد – فلا بد للدارسين والباحثين واللغويين أن يفسروا وجود تلك الاستعمالات اللغوية التي لا تخضع لأساس القاعدة، فكما مر بنا في مفهوم القاعدة أنها حكم كلي تنضوي تحته سائر جزئيات الموضوع، فكيف يمكننا أن نوجه هذا المفهوم وفقاً للخروجاتالتقعيدية التي نراها في سائر مستويات اللغة العربية؟

وهذا الحكم بالخروج عن القواعد الاستقرائية التي وضعها اللغويون ليس حصراً على لغة ما، أو حكراً على العربية مثلاً، بل إن جميع لغات العالم تشتمل على مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي لا تدخل ضمن القواعد المحددة التي يضعها اللغويون، وهذا ناشئ من فكرة العموم لا الشمول، فالقواعد عامة لكافة الأداءات اللغوية، إلا أنها ليست شاملة، لذا فإن اللُّغويين اضطروا إلى إيجاد حلول لهذه الخروجات اللغوية، ومن بين تلك الحلول تفريع القواعد نفسها، فإن وضع فرع لكل قاعدة - يمكن من خلاله تفسير بعض الأداءات الخارجة عن أصل تلك القاعدة

[1]- بشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ص: 259.

- سبيل لبيانها وتفسيرها، وهو فعلاً ما جرى في سائر اللغات، فالقاعدة أصل عام، وما يخرج عنها يوضع ضمن تفريعات القاعدة، أو شواذها[1].

وهذا الأساس اللغوي من بين أبرز الأسس اللغوية التي يسير عليها المقعدون للغةٍ ما، وذلك أن اللغة تمتاز بالتفريع والاحتواء، ولا تسعى إلى الخلق، فليس القصد من وجود فرع للقاعدة إلا الخلاص من الخلق، فاللغويون لا يريدون خلق قواعد كثيرة من شأنها أن تمنح التقعيد سمة فضفاضة تجعل المتلقي عاجزاً عن تمثّل تلك القواعد أو توظيفها في إطار كلامه اللغوي[2].

وفي حين أخذت اللغات بتفريع قواعدها من أجل إدخال تلك العناصر الخارجة على أصول القواعد إلى جسم القاعدة، ولو إن كان ذلك التفريع متعسفاً في بعض الحالات، فإن هذا ضمن المستوى التقعيدي البحت، أما في الجانب الاستعمالي فإن اللغة تسعى إلى إقصاء هذه العناصر الخارجة عن أصولها العامة المقيسة، والإبقاء على تلك الأدءات اللغوية الممثلة للقاعدة ذاتها، فعلى المستوى التنظيري يمكن أن نجد فروعاً للقاعدة تضم تحتها ما شذ عن أساسها، أما على المستوى الاستعمالي الأدائي للغة فلا نجد شيئاً من ذلك، وهو ناتج عن الطبيعة الإقصائية للغة[3].

واللغويون العرب غالباً ما وجّهوا المسائل اللغوية وفقاً لأسس تلك القواعد، فنظروا إلى المسائل اللغوية مسبقاً بناء على القاعدة الموضوعة نصب أعينهم، فمنعهم هذا من اتخاذ بعض المواقف الصارمة مع تلك الخروجات عن أصل اللغة وأساسها، وبقيت أنظارهم محدودة بتلك القواعد المحددة، فكانت توجيهاتهم للمسائل

---

[1]- انظر: فندريس، جوزيف (1950م). اللغة، تعريب: محمد القصاص، وعبد الحميد الدواخلي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 205.

[2]- انظر: عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة، ص: 208.

[3]- انظر: فندريس. اللغة، ص: 208.

اللغوية أقرب ما تكون إلى القواعد، وينعتون تلك التوجيهات بأنها أقرب إلى القاعدة، وإن كان الوجه ضعيفاً[1].

بل بلغ الأمر ببعض اللغويين أن ينظر إلى الشاهد اللغوي وتوجيهه وفقاً لتلك القاعدة، فإن وافقها قال به، وإن خالفها نعت ذلك الشاهد اللغوي بأنه منافٍ للقاعدة التي وُضعت[2]، وهذا الوصف وما شاكله من الأوصاف العلمية التي وضعها اللغويون للشواهد هو البيئة الخصبة لعناصر المتبقي اللغوي.

وهذا الوصف يسير جنباً إلى جنب مع أوصاف أخرى درج عليها اللغويون، فكل ما ورد عن العرب، أو كل توجيه لما هو مسموع عن العرب لم يوافق القاعدة أو شيئاً من تفريعاتها وُصِف بأنه شاذ عن تلك القاعدة، خارج على أصولها، دون أن يُنظر لهذا الشاهد اللغوي الاستعمالي على أنه من جسم اللغة، ولا بد لقواعدها أن تحتويه ولو على وجه التقدير، إذ الوصف بـــ "شاذ عن أصل القاعدة[3]" ربما ليس عادلاً من وجهة نظر الباحث.

وبناء على ما مر، فإن قواعد اللغة ليست صارمة كل الصرامة من حيث الأداء العلمي البحت، بل ثمة نواحٍ كثيرة خارجة على تلك القواعد، منها ما حاول العلماء واللغويون توجيهها بناء على قواعدهم وردها إلى أصل القاعدة، أو وضع تفريع تقعيدي لها يجعلها مسوغة، ومنها ما كان بعيداً لا يمكن توجيهه، أو وضع فرع له، فاكتفى اللغويون بوصفه بالشذوذ، وهو ما سعى إليه المتبقي، وحاول أن ينظر إليه نظرة استقصائية، مفسراً ذلك بطبيعة النشوء اللغوي ضمن حقبها

---

[1]- انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1987م). المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق – سوريا، وبيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 65.

[2]- انظر هذا الوصف في: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 427.

[3]- انظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993م). جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ج: 3، ص: 105.

التاريخية المتوالية، محاولاً توجيه تلك الأداءات اللغوية بما كان سائداً من أعراف لغوية آن ذاك، كما هو الحال في الأعراف اللغوية السائدة في أيامنا هذه.

ومن هنا تظهر علاقة المتبقي بقواعد اللغة، فهو يسعى إلى ضم شتات الشواذ اللغوية – كما اصطلح عليها القدماء –وإرجاعها إلى سبب علمي منطقي يردُّ تلك الشواهد إلى جسم اللغة، ويحميها من التعسف الوصفي، وإقصائها عن الدرس اللغوي وفقاً لعدّها من شواذ اللغة، أو من خروجاتها، أو من سائر الأوصاف الأخرى التي درج عليها اللغويون في سالف عهدهم اللغوي، فالمتبقي يعمل عمل ضمامة علمية لتلك الشواهد اللغوية مع أسسها العامة وأصولها التقعيدية.

3.1 **مستويات اللغة**:

يتصل المتبقي اللغوي بسائر مستويات اللغة، سواء المستوى التركيبي، أم المستوى الصرفي، أم المستوى الصوتي، أم المستوى الدلالي، فجميع هذه المستويات اللغوية تخضع لعناصر المتبقي اللغوي؛ لأن سائر هذه المستويات تشتمل على أصول تقعيدية لم تكن شاملة للأداءات اللغوية كافة ، وإنما هي عامة تتطلع للمقيس من الكلام لا إلى الشمول، ومن هنا يدخل المتبقي اللغوي.

تخضع مستويات اللغة عموماً لكثير من المتغيرات الإنسانية التي من شأنها أن تؤثر في طبيعة نمو تلك المستويات واستقرارها، فكما أن علم الاجتماع مثلاً يؤثر في مستويات اللغة، ويمثل نقطة ارتكاز رئيسية في طبيعة التحليل اللغوي، فكذلك الحال بالنسبة لعلم النفس، فإن اللاشعور يؤثر تأثيراً كبيراً في المستويات اللغوية، ولا يمكن توجيه بعض الظواهر اللغوية ضمن مستوياتها إلا بالاطلاع على ما أنتجه علم النفس أو علم الاجتماع ضمن هذا الصدد[1].

ومستويات اللغة تتعدد ضمن اللغة الواحدة، ولكن لا يعني هذا التعدد وصولها إلى مرحلة الانفصال الكلي عن سائر المؤثرات الخارجية، فالمستويات اللغوية

---

[1]- حجازي. علم اللغة العربية، ص: 51.

تتقارب فيما بينها للوصول إلى تكامل لغوي تام، يمكن لأبناء اللغة الوصول إليه من خلال فطرتهم اللغوية السليمة، ومقدار استعدادهم لاكتساب اللغة[1].

إن الباحث حين يريد البحث في طبيعة هذه المستويات اللغوية، ومدى تأثيرها بعضها في بعضٍ، فإن عليه أن يعي تماماً خصائص كل من هذه المستويات، وطبيعة علاقتها مع بعضها، فالمستوى الصوتي مثلاً قد لا يعرف الشذوذ، إذ هو في أكثر الأحيان خاضع لاطراد القواعد، فانقلاب صوت ما إلى صوت آخر يعني انقلابه تماماً ضمن السياق الاجتماعي الموجود فيه، وفي سائر الأداءات اللغوية الخاضعة للشرط ذاته، فانقلاب القاف إلى صوت الجيم مثلاً في بعض اللهجات العربية يدل على انقلابها جيماً في كافة الأداءات اللغوية المشابهة ضمن السياق الاجتماعي ذاته[2].

وربما يدل مصطلح "مستويات اللغة" أو المستويات اللغوية" على مفهوم بعيد نوعاً ما إذا نظرنا إلى دلالته ضمن اللغة المعيارية، فمصطلح المستويات اللغوية ضمن الدلالة المعيارية يشير إلى عناصر تكوين اللغة التركيبي والبنائي والتصويتي والدلالي، في حين أن هذا المصطلح في دلالته اللغوية العامة يدل على مستويات التطبيق اللغوي للغةٍ ما، أي المستوى الفصيح، والمستوى العامي، وسائر المستويات الأخرى الخاضعة للنمط الاجتماعي[3].

والوحدة الكلامية ضمن عناصر اللغة المختلفة تستمد معناها ودلالتها من خلال امتزاج هذه المستويات اللغوية كافة، فإن امتزاج المستوى الصوتي بالمستوى الصرفي، بالمستوى النحوي، يقود نهاية إلى المستوى الدلالي، فلا يمكن الحكم على وحدة كلامية ما بحكم دلالي إلا بعد النظر والتمحيص في أثر هذه المستويات اللغوية فيها[4].

---

[1]- انظر: السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 12.

[2]- حجازي. علم اللغة العربية، ص: 25.

[3]- انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 220.

[4]- السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 13.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن مستويات اللغة خمسة، هي: المستوى النحوي، والمستوى الصرفي، والمستوى الصوتي، والمستوى المعجمي، والمستوى الدلالي[1]، أما المستوى النحوي فهو ما يمكن لنا أن نسميه بعلم النحو في مفهومه الحديث، أي ما يتعلق بجوانب التركيب اللغوي، ويتناول موضوع نحو الجملة، كما يتناول الحديث عن سياق الكلام، فالسياق من اهتمامات المستوى النحوي، فهذا هو المستوى النحوي[2].

ومعنى هذا أن مجموعة الوحدات الكلامية الصغرى والكبرى لها دورها ضمن المستوى النحوي، وكذلك الحال ضمن المستوى الصرفي والصوتي والدلالي، فالحركات الثلاث مثلا: الفتحة، والضمة، والكسرة، دورها وفقاً للمستوى النحوي ما يتعلق بالإعراب ونواحي الإسناد[3].

أما المستوى الصرفي فهو متعلق بجانب شكل الوحدة الكلامية، أو شكل الصيغة وبنائها، أي أن المستوى الصرفي يناقش كافة الأمور المتعلقة بالشكل الخارجي أو حتى الداخلي للوحدة الكلامية، دون أن يولي اهتماماً كبيراً للسياق؛ لأن السياق داخل ضمن المستوى النحوي[4].

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الوحدات الكلامية ضمن المستوى النحوي لها دلالتها، وكذلك الحال ضمن المستوى الصرفي، فالحركات الثلاث التي أشرنا إليها سابقاً ضمن الحديث عن المستوى النحوي لها دورها في المستوى الصرفي، فعلامة التثنية الألف، وعلامة جمع المذكر السالم الواو، ما هما إلا حركتان طويلتان[5].

والوحدة الكلامية بصيغتها الصرفية لها دلالتها الخاصة على المعنى، وما دامت المباني الصرفية تعبر عن معانٍ صرفية أو تتخذ قرائن لفظية على معانٍ

---

[1]- بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 201.

[2]- حسان، تمام (2006م). اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة، ص: 89.

[3]- انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 202.

[4]- حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 104.

[5]- بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 202.

نحوية، فلا بُدَّ أن يكون أمن اللبس بين المبنى والمبنى غاية كبرى تحرص عليها اللغة في صياغتها للمباني الصرفية، ولا بُدَّ لضمان أمن اللبس على المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل؛ ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفي وأخيه، أو بين الباب النحوي وأخيه "وأقصد بالباب هنا المعنى النحوي كالفاعل ونائبه إلخ[1].

أما المستوى الصوتي فهو ذلك المستوى الذي يمكّنُ من تحليل نظام أصوات اللغة المختلفة، وبيان علاقاتها، والحديث عن تأثير بعضها في بعض، كما يتناول كافة الظواهر الصوتية من قلب، وحذف، وإدغام، وسكت، وغيرها من الظواهر الصوتية[2].

ربما يمكننا القول بأن المستوى الصوتي دون سائر مستويات اللغة الأخرى أكثرها ثباتاً وقوة؛ لأن هذا المستوى يخضع لمجموعة من القوانين الصوتية الملموسة، كما أن نتاجات العلم الحديث من الأجهزة والتجارب العلمية جعلت منه علماً بحتاً، فكان بذلك أكثر هذه المستويات ثباتاً وقوة في اللغة[3].

أما المستوى المعجمي فهو يشير إلى تلك الاحتمالات التي تحتملها اللفظة في حال إفرادها عن سياقها، أما إذا دخلت في سياق ما فإن تلك الاحتمالات تذهب ولا يبقى إلا احتمال واحد هو المخصص للدلالة، فهذا المستوى يناقش مجموعة هذه الاحتمالات للفظة الواحدة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق أو المقام[4].

وبناء على هذا، فإن المستوى المعجمي ذو علاقة وثيقة بالمستوى النحوي دون سائر المستويات اللغوية، فكما مر بنا سابقاً فإن موضوع السياق مرتبط بالمستوى النحوي، ومن هنا فإن دلالة اللفظة المنزوعة من سياقها يدخلها ضمن

---

[1]- حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 146.

[2]- بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 53.

[3]- السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 10.

[4]- حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 337، و: 341.

المستوى المعجمي، غير أن السياق النحوي هو الذي يخرجها من دائرة المستوى المعجمي إلى الحالة الدلالية المخصصة لها ضمن سياقها[1].

أما المستوى الدلالي، فهو غاية سائر هذه المستويات اللغوية كلها، فإن مؤدى كل من المستوى النحوي، والصرفي، والصوتي، والمعجمي يتمثل بالوصول إلى الدلالة، فالدلالة هي الغاية المرجوة من سائر هذه المستويات، ولا يصل المتلقي أو المرسل إلى هذه الدلالة إلا من خلال امتزاج دقيق بين مستويات اللغة الأربعة السابقة[2].

هذا يعني أن الوصول إلى الغاية الدلالية ضمن المستوى الدلالي ينبني على سائر المستويات الأخرى، أي باختصار ينبني على الشكل والوظيفة، فإذا وقع اختلال في وظيفة الوحدة الكلامية أو شكلها، فإن ذلك دون شك سيؤثر تأثيراً كبيراً في مستواها الدلالي، وستخضع لوجهات نظر قد تقود إلى شيء من الضبابية والغموض بالنسبة لمعنى الوحدة الكلامية[3].

ومن هنا فإن مستويات اللغة تتضام إلى بعضُها إلى بعض لتشكل معاً غاية واحدة هي الدلالة، وهذه الدلالة تعد مستوى بعينها من مستويات اللغة، وإن كانت غايتها، ووجود الاختلالات الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو المعجمية ضمن الوحدة الكلامية يقود إلى اختلال في دلالتها، وهذا يربط الدلالة أيضاً بالمتبقي اللغوي، فاختلال الدلالة يخرجها عن أساس قاعدتها، ويقودها نحو البقايا اللغوية التي تدخل ضمن دائرة المتبقي واللاشعور.

---

[1]- انظر: السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 194.

[2]- السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 11.

[3]- انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 9.

4.1 المصادر والمشتقات ضمن عناصر المستوى الصرفي:

يمثل المستوى الصرفي واحداً من مستويات اللغة العربية، وقد بيّنا سابقاً ما مفهوم المستوى الصرفي، إذ يتناول هذا المستوى الحديث عن القضايا الشكلية والبنائية التي تتصل بالحديث عن وحدات اللغة الكلامية.

ويبين لنا الجرجاني مفهوم الصرف قائلاً: "علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال"[1]، فهو في هذا التعريف يجعل وظيفة علم الصرف ملخصة بالإعلال، دون سائر الأحوال الأخرى التي تطرأ على الكلمة.

وفي الوقت الذي كان فيه الجرجاني يحصر علم الصرف في ناحية الإعلال فحسب؛ نجد المناوي يبين لنا بعضاً من التفصيلات التي تدخل ضمن علم الصرف، فيقول: "الصرف: بالفتح، رد الشيء من حالة إلى أخرى أو إبداله بغيره، وتصريف الرياح: صرفها من حال إلى حال، ومنه تصريف الكلام والدراهم. والصريف: اللبن إذا سكنت رغوته كأنه صرفت الرغوة عنه"[2].

فالصرف وفقاً لما بيّنه المناوي مختص بالحديث عما يطرأ على الكلمة من أحوال، سواء من ناحية الإبدال، أو الإعلال، أو الحذف وما سوى ذلك من الأحوال الصرفية التي يخضع لها شكل الكلمة.

يعني هذا أن الصرف هو ذلك النظام اللغوي أو المستوى اللغوي الذي يهتم بأبنية الكلام، وصيغ الوحدات الكلامية، من حيث الزيادة والحذف، والإعلال والصحة، والأصالة والإبدال، وغير ذلك من الأحوال التي تطرأ على هيئة الوحدة الكلامية، فأي تغير يحصل في نظام البنية أو الصيغة يمكن تفسيره من خلال المستوى الصرفي وقوانينه[3].

وهذه الدراسة ترتكز في حديثها على فرعين من فروع الصرف، ألا وهما: المصادر، والمشتقات، فالمصادر جمع "مصدر" وعند إطلاق هذا الاسم على عمومه يدل على معنى المصدر الصريح، وهو المشتق من الفعل عند الكوفيين، في حين أنه

---

[1]- الجرجاني. التعريفات، ص: 133.

[2]- المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 215.

[3]- انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 242.

عند البصريين أصل للفعل[1]، وقد سُمي هذا المصدر بهذا الاسم لأن سائر المشتقات تصدر عنه[2].

والمصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل، وتحقيق الحدث في الحدث، والمراد بجريانه على الفعل هو صلاحية أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له، أو بياناً لنوعه، أو عدده، مثل: جلست: جلوساً، وجَلسةً، وجِلسة، وهو من الثلاثي المجرد سماعي، ومن غيره قياسي[3].

ويطلق على المصدر اسم الحدث، وذلك انطلاقاً من أنه يدل على الحدث دون اقترانه بالزمن، كما يطلق عليه حدثان، واسم المعنى[4].

أما الفرع الثاني من فروع المستوى الصرفي الذي تتناوله الدراسة فهو المشتقات، والاشتقاق واحد من وسائل تنمية اللغة العربية وتطورها، وهو يدل على نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة[5].

والاشتقاق يدل على أخذ الشق، أي شق الكلام، أي جانبه، وهو يدل على الأخذ في الكلام أو الخصومة يميناً وشمالاً، وهو في معناه الصرفي اقتطاع فرع من أصل، مع وجود حروف الأصل في ذلك الفرع، فالأصل كلمة، والفرع كلمة أخرى، والاشتقاق أخذ الفرع من الأصل مع تناسب في الشكل والمعنى بينهما[6].

1- انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 190.

2- انظر: الجرجاني. التعريفات، ص: 216.

3- الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 190.

4- انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1987م). المفتاح في الصرف، تحقيق: الدكتور: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 52.

5- الجرجاني. التعريفات، ص: 27.

6- الكفوي. الكليات، ص: 117.

والتناسب الشكلي بين الأصل والفرع قد لا يقود إلى التماثل، يعني أن الفرع قد تطرأ عليه أحوال الإعلال والإبدال والقلب جميعها، فيكون الفرع مختلفاً إلى حد ما في شكله مع الأصل، إلا أن الغاية واحدة، فإن الحروف تتناوب بين بعضها، خاصة الحروف المتوسطة أو المائعة، فكثيراً ما تحل الراء محل اللام والعكس، وذلك نحو قولنا: هديل الحمام وهديره، فإن الراء حلت محل اللام؛ لأنهما من الأصوات المتوسطة المائعة التي كثيراً ما تتناوب فيما بينها[1].

ومن هنا فإن المشتق لا يشترط فيه أن يكون مساوياً للمشتق منه، بل لا بد من اختلاف في الصيغة أو البنية، كما لا بد من زيادة المشتق في المعنى إما بالصفة، أو بالزمن، أو بالآلة، أو بالمكان، إلى غير ذلك، فإن صيغة اسم الفاعل مثلاً تدل على أصل اشتقاقها كما تدل على معنى الفاعلية، واسم المفعول تدل على أصل اشتقاقها، كما تدل على معنى المفعولية، واسم الزمان والمكان يدلان على الأصل الذي اشتُقا منه، غير أنهما يزيدان على الأصل بدلالتهما على الزمان والمكان، وهكذا، فإن الاسم المشتق يدل على الأصل الذي اشتُق منه، مضافاً إليه معنى جديد هو ناتج الصيغة الاشتقاقية التي جاءت ضمن الباب[2].

ومن هنا فإن هذه الدراسة تسعى للوصول إلى ملامح المتبقي اللغوي ضمن عناصر المستوى الصرفي في بابي: المصادر والمشتقات، وذلك من أجل بيان أثر هذا المتبقي اللغوي في مسيرة المستوى الصرفي ضمن اللغة العربية، وبيان الكيفية التي يمكننا معها وصف نشأة المستوى الصرفي وتطوره، إذ من خلال حديثنا عن المتبقي اللغوي ضمن هذا المستوى يمكننا أن نتبين أثر اللاشعور الجمعي في تطور اللغة ضمن مستوياتها عموماً، وضمن المستوى الصرفي خصوصا.

---

[1]- انظر: الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 210 – 211.

[2]- انظر: الحملاوي، الشيخ أحمد بن محمد (د.ت). شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ص: 56.

الفصل الثاني

المتبقي اللغوي ضمن المصادر

يتناول هذا الفصل الحديث عن مظاهر المتبقي اللغوي ضمن مجموعة من العناصر الصرفية في العربية، وهذه العناصر يطلق عليها اسم "المصادر"، والمصادر اسم جامع لمجموعة من المكونات الصرفية وهي: المصدر الصريح بشقيه الثلاثي وغير الثلاثي، والمصدر الميمي، ومصدر الهيئة، ومصدر المرة، واسم المصدر، والمصدر الصناعي، فهذه المجموعة من المكونات الصرفية يطلق عليها اسم المصادر، وهي في كتب اللغة والصرف على هذا التقسيم[1].

وهذا الفصل يركز الحديث عن مجموعة من مظاهر المتبقي اللغوي ضمن هذه العناصر الصرفية، وذلك كما يلي:

1.2 المصدر الصريح:

يعود المعنى اللغوي للمصدر إلى الجذر "صدر" وهو جذر يشير إلى أصل صحيح، وهو ذو معنيين، الأول: ما كان ضد الورود، والثاني: وهو تحريك مقدم الإنسان، فالمعنى الأول نحو قولهم: صدر عن المكان، وصدر عن البلاد، إذا ترحل عنها بعد أن وردها[2].

فالمصدر يدل على الموضع الذي يصدر عنه الشيء، فيقال: صدر الناس عن المكان، إذا رحلوا عنه، وصدر الناس إلى المكان، إذا انتقلوا إليه[3].

---

[1]- انظر: حسن، عباس (د.ت). النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الخامسة عشرة، ج: 3، ص: 188.

[2]- انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1979م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 337.

[3]- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي المصري الإفريقي (1993م). لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 4، ص: 449.

ومن هنا فإن المعنى اللغوي للمصدر يشير إلى الموضع الذي يصدر عنه الشيء، أي أنه ضد الورود، وهو دال على الانتقال والتحول، فقول العرب: صدر عن المكان، إذا ارتحل عنه، وانتقل إلى موضع آخر، فهذا هو المعنى اللغوي للمصدر.

أما المعنى الاصطلاحي للمصدر فإنه يدل على الأصل الذي اشتقّ منه الفعل، فالفعل صادر عن هذا المصدر، ولذا سمي مصدراً[1].

والمصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل. وتحقيق الحدث في الحدث، والمراد بجريانه على الفعل هو صلاحية أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدًا له أو بيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسًا وجَلْسة وجِلْسة وهو من الثلاثي المجرّد سماعي. ومن غيره قياسي[2].

ومما يمكن لنا الإشارة إليه أن بعض النحاة قد ربط مفهوم المصدر من وجهة نظر صرفية، بمفهومه اللغوي، فقالوا: إنما سُمي مصدراً؛ لأن الفعل صدر عنه، وهو كما يقال في اللغة للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدر، ومن هنا كان المصدر عندهم أصلاً للاشتقاق وليس الفعل[3].

والمصدر عند أهل اللغة ما دل على الحدث دون شيء آخر معه، كالدلالة على الزمن، أو الفاعل، أو المفعول، أو ما سوى ذلك، وله بعض المسميات الأخرى، كالحدث، والحدثان، واسم المعنى[4].

وفيما يلي من صفحات سنورد الحديث عن بعض ملامح المتبقي ضمن مصادر الفعل الثلاثي، والفعل غير الثلاثي، واسم المصدر.

---

[1]- الجرجاني. التعريفات، ص: 216.

[2]- الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 190.

[3]- انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 191.

[4]- الجرجاني. المفتاح في الصرف، ص: 52.

1.1.2 مصادر الثلاثي:

للفعل الثلاثي عدد كبير من المصادر، إذ إنه يتميز عن الفعل غير الثلاثي بأن مصادره مسموعة وليست مقيسة، ومن هنا كانت صيغ تلك المصادر كثيرة ومتعددة، وربما وُجدت بعض ملامح القياس في بعض مصادره، إلا أنها لا ترقى إلى الحد الذي يمكننا معه أن نصفها بالمقيسة، فمصادر الثلاثي ليست مقيسة، وإنما مسموعة سماعاً عن العرب[1].

وعلى الرغم من أن مصادر الأفعال ليست قياسية إلا أن بعض العلماء قد أوجدوا شيئاً من القياس غير المطرد في بعض مصادر الثلاثي، وجعلوا ما سُمِع عن العرب سبيلاً للقياس عليها، ومن ذلك أنهم بيّنوا أن مصدر الفعل الثلاثي مفتوح العين في الماضي، مضمومها في المضارع هو "فَعْل" بفتح ثم سكون، وهو الأكثر، مثل: قَتَل، يقْتُل، قَتْلاً، فهذا هو الأكثر لهذا الفعل الثلاثي، وإن لم يكن مقيساً قياساً تاماً، وقد يأتي على "فُعْل" بضم ثم سكون، مثل: كَفَر: كُفْراً[2].

وقد سُمع عن العرب غير هذا الوزن في هذا المصدر، وهو قولهم مثلاً: شكران، مصدر "شكر"، وهو مسموع أيضاً مع: الشكر، وكلا المصدرين مسموع ولا يقاس عليه[3].

ومن الباحثين من يرى أن هذا المصدر إنما جاء على زنته، غير أن العرب تزيد الألف والنون في بعض المصادر، من ذلك شُكْران، وغُفْران، فما هذا إلا زيادة

---

[1]- ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد (1975م). كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة – مصر، د.ط، ج: 1، ص: 62.

[2]- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ج: 3، ص: 87.

[3]- انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ــ مصر، ج: 3، ص: 325.

على أصل المصدر، وليس مصدراً آخر لهذا الفعل[1].

ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن النحاة من قبل ومن بعد قد اتفقوا على سماعية مصادر الثلاثي، يعني أنها مصادر غير مقيسة، إلا أن بعض هذه المصادر تصل إلى حد شبيه بالقياس، وذلك نحو الفعل مفتوح العين في الماضي، مضمومها في المضارع، فإن مصدره: فَعْل، أو فُعْل، وثمة بعض المصادر التي جاءت على غير هذا الوزن.

والذي نريد أن نقوله هاهنا، إن كان هذا الفعل قد سُمع له مصدران، فكيف يستقيم ذلك مع أصل الوضع؟ إذ من الأولى أن يكون المصدر واحداً، فكيف الأمر هاهنا؟

لقد تعلل النحاة قديماً وحديثاً بمسألة السماع عن العرب، فكانت حجتهم دائماً تدور حول فكرة السماع، أي أن هذه المصادر هي التي سُمعت عن العرب، وليس أي شيء غير ذلك، ونحن هاهنا نود أن نشير إلى فكرة المتبقي ضمن هذه المصادر، أي أن مصادر الأفعال الثلاثية تعرضت لشيء من العنف اللغوي بدءاً، مما جعل بعضها يخضع لفكرة المتبقي.

فحينما بدأت اللغة بتشكيل عناصرها الصرفية، وبنياتها الدالة على المعاني، وُجدت بعض المصادر المسموعة عن العرب، منها ما بقي على هيئته القياسية، ومنها ما خضع لشيء من المتبقي، فالمصدر "شكران" مثلاً ما هو إلا نمط من أنماط المتبقي ضمن هذا المصدر، إذ إنه سُمع إلى جنب المصدر: شُكر، وذلك قبل استقرار القواعد البنائية في اللغة، فبقي دليلاً على الأداء اللاواعي من اللغة، ثم علل له النحاة بمسألة السماع، فما دام سُمع عن العرب فهو مصدر مسموع، والواقع أنه متبقٍ لغوي لهذا الفعل أو ذاك.

---

[1]- انظر: سلامة، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق (2012م). شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة – مصر، ص: 162.

ومن النماذج المسموعة عن العرب ما جاء في مصدر الفعل الثلاثي مفتوح العين في الماضي والمضارع، نحو: جهَر، يجهَر، فإن الأكثر في مصدره أن يأتي على "فَعْل" بفتح فسكون [1].

غير أنه سُمع عن العرب غير هذا الوزن في مصدر هذا الفعل، وهو نحو "فَعال" بفتح الفاء، مثل: ذهَب، يذهَب، ذَهاباً، فالمصدر هاهنا لم يأتِ على صيغته الأكثر سماعاً في اللسان العربي[2].

ونجد من النحاة من لم يجعل هذا المصدر مرتبطاً بالسماع، كابن يعيش الذي علل مثل هذه المصادر تعليلا صوتيا، فقال بأن الأفعال التي وسطها حرف حلق تأتي مصادرها على "فَعَال" مثل: ذهب ذهاباً، ومن هنا كان تعليله لهذا المصدر[3].

فابن يعيش في كلامه السابق يبين لنا أن الأفعال التي تشتمل في بنائها على واحد من أصوات الحلق يأتي مصدرها على "فَعَال" وهو بهذا الكلام يقول لنا أن الأكثر فيها أن تأتي على هذا الوزن، وعلى ذلك كيف لنا أن نعلل مجيء مصدر الفعل "نهب" على نَهْب، ونهش على "نَهْش" وهكذا، فلماذا لم يأتِ المصدر في هذين الفعلين على: نَهاب، ونَهاش، فالتعليل بالسماع عن العرب أوجه عندي من التعليل بوجود صوت الحلق في وسط هذا الفعل.

ومن هنا فإن هذا الفعل لم يأتِ على صيغته المثالية التي أشار لها النحاة، ونحن لا نريد القول بقياسية هذه الصيغ، وإنما نقول بمثاليتها؛ لأنه بلا شك أن أوزان المصدر للفعل الثلاثي كثيرة لا تكاد تحصى، وأن المصادر تتوالى على

---

[1]- انظر: ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني (1420هـ). البديع في علم العربية، دراسة وتحقيق: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 450.

[2]- السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 325.

[3]- انظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (2001م). شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 49.

الفعل الواحد، ومن هنا فما وضعه النحاة من ضوابط لمصادر الثلاثي ليست إلا ضوابط شكلية لا ترقى إلى مستويات القياس الحقيقية[1].

وبناء على ما سبق يظهر لنا أن مصدر الفعل "ذَهَب" هو "ذهاب"، وهذا المصدر لم يأتِ وفقاً للأكثر في كلام العرب بالنسبة لوزن هذا الفعل، فالأكثر فيه أن يأتي على "فَعْل" بفتح ثم سكون، إلا أن هذا الفعل لم يأتِ على وزنه الأكثر، مما يشير إلى شيء متعلق بالمتبقي اللغوي من وجهة نظرنا.

فالمفترض في مصدر الفعل ذَهَبَ أن يكون (ذَهْب)، إلا أنه لم يُسمع عن العرب، بل سُمع عنهم مصدر آخر وهو" ذهاب"، فكان هذا مصدر الفعل، وذلك في وقت لم تكن القواعد الصرفية قد استقرت في أذهان اللغويين، فلما استقرت بقي هذا المصدر في جسم اللغة، ولم تستطع التخلص منه لسماعه وذيوعه على ألسنة أبناء اللغة.

ومن هنا فإن هذا المصدر "ذهاب" نشأ في العربية بناء على الأداء اللاواعي للغة، وانطلاقاً من فكرة المتبقي استمر وجوده في اللغة، ولم يمت، بل بقي على حاله، وهو مثال على هذا المتبقي اللغوي في مصادر الأفعال الثلاثية.

وهناك مصادر أخرى في اللغة للفعل الثلاثي تلتقي مع أوزان اشتقاقية ضمن المنظومة اللغوية الصرفية، كمجيء المصدر على زنة "مفعول" والمعلوم لدينا أن هذه الصيغة مخصصة لاسم المفعول منالثلاثي، إلا أن بعض المصادر قد جاءت على هذه الصيغة، مثل: ميسور، مصدراً للفعل: يَسِر، والأكثر فيه: يُسْر، ومعسور، ومفتون، كذلك، ومعقول، فإن هذه المصادر جاءت وفقاً لصيغة اسم المفعول ولكن بقدر قليل جداً في بعض الأفعال المسموعة عن العرب[2].

---

[1]- حسن، عبّاس . النحو الوافي، ج: 3، ص: 197.

[2]- انظر: الاستراباذي، ركن الدين الحسن بن محمد (2004م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 305، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 325.

ويبين سيبويه أن هذه الصيغة "ميسور" وما شاكلها جاءت للدلالة على الصفة، أي صفة الزمان أو الوقت، فالتقدير في قوله: ميسور أو معسور، وقت يسر فيه، أو وقت يعسر فيه، أو أمر يسر، وهكذا، فالتقدير هاهنا على الصفة لا على المصدر[1].

وهذا الرأي من سيبويه يقودنا إلى معرفة مذهبه في هذه المصادر، فسيبويه لا يرى أن المصادر تأتي على زنة "مفعول" البتة، وإن ما سُمع عن العرب من هذا القبيل إنما هو على تأويل الصفة كما بيّنا، وليس على المصدر[2].

وقد سُمع عن العرب بعض أقوالهم التي اشتملت على هذا المصدر المسموع، ومنه قولهم: دعه إلى ميسوره، وإلى معسوره[3]، فهذا الكلام المسموع عن العرب دليل على استعمالهم لهذه الصيغة في المصدر.

وعلى الرغم من أن سيبويه لم يعد هذه الصيغة من صيغ المصادر، إلا أن كثيراً من النحاة واللغويين قد عدوها من المصادر المسموعة عن العرب، إذ إن هذين الفعلين "يسر، وعسر" قد سُمع لهما مصادر متعددة، من بينها: يُسْر، بضم فسكون، ويُسُر، بضم فضم، وميسور، على صيغة اسم المفعول[4].

ومن هنا فإن المصدر الصريح للفعلين "يسر، وعسر" الثلاثيين قد طرأ عليه بعض ملامح المتبقي اللغوي، إذ إن المصدر "ميسور" والمصدر "معسور" ما هما إلا دليل مسموع باقٍ من كلام العرب على هذا المتبقي، فالأولى أن يكون المصدر على صيغة: فُعْل، أو فُعُل؛ لأن الأكثر في هذه الأفعال أن تأتي مصادرها على هذه الصيغة، أما أن تأتي وفقاً لصيغة اسم المفعول فهذا ليس معهوداً في هذه المصادر،

---

[1]- انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة، ج: 4، ص: 97.

[2]- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 149.

[3]- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1990م). التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: الدكتور: عوض بن حمد القوزي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 153، ودنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، ص: 15.

[4]- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 63.

يؤيد ذلك ما نُقل عن سيبويه من أنه لا يجعل صيغة اسم المفعول للمصدر مطلقاً، بل يؤولها على الصفة المحذوف موصوفها.

ويرى الباحث في مثل هذه المصادر أنها ناشئة عن المتبقي اللغوي، فاللغة ضمن أدائها اللاواعي اشتملت على مصادر متعددة للفعل الواحد، منها ما كان متناسباً مع ما سواه من الأفعال القريبة في بنيتها منه، ومنها ما لم يكن كذلك، فاحتفظت اللغة بأكثر هذه المصادر سيرورة على ألسنة أبنائها، وبقيت مجموعة أخرى منها ضمن جسمها، ولكنها تعرضت لمظاهر المتبقي اللغوي، وهي نمط من أنماط العنف اللغوي، فبقيت على هذا النحو، مسموعة ولكنها ليست سائرة على ألسنة الناس كسيرورة الأنماط الأخرى المتشابهة.

ومما يندر مجيئه على معنى المصدر في الأفعال الثلاثية كذلك وزن فاعلة"، مثل: باقية، وكافية، وعافية[1].

وقد جاء القرآن الكريم ببعض هذه المصادر، من ذلك قوله سبحانه وتعالى: "فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ[2]"، والمعنى هل ترى لهم من بقاء، وقيل: هل ترى لهم من بقية، والمقصود هاهنا الأثر الباقي للأمة التي أهلكها الله سبحانه وتعالى، وهذه الكلمة بمعنى المصدر[3]، مثلها في ذلك مثل: الطاغية، أي بمعنى الطغيان، فالكلمة هاهنا وإن جاءت بلفظ اسم الفاعل إلا أنها دالة على معنى المصدر، والتقدير: هل ترى لهم من بقاء[4].

---

[1]- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 307.

[2]- سورة الحاقة، آية: 8.

[3]- الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 329.

[4]- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 529.

ومما ورد كذلك على هذا النمط من المصدر في كتاب الله تعالى قوله: "لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ"[1].

إن كلمة "كاذبة" في الآية القرآنية الكريمة جاءت على صيغة اسم الفاعل، وهي إما أن تكون مصدراً للفعل "كذب"، فيكون التقدير: ليس لوقعتها كذب كاذبة، أو أن تكون صفة لمحذوف، والتقدير: حال كاذبة، أي مكذوبة، كقولنا: هذا كلام كاذب، أي: مكذوب[2].

ويرى ابن خالويه أنّ هذه الأوزان من الأوزان الغريبة في المصادر، إذ أدرجها تحت باب غرائب المصادر، وجعل منها: عافية، وكاذبة، وكافية، وغيرها، فهي مصادر، إلا أنها لم تُسمع كثيراً في لسان العرب، وذكرها مع مجموعة أخرى من المصادر التي قلّت في اللسان العربي[3].

وعلى الرغم من أن أكثر اللغويين والنحاة قالوا بأن هذه الكلمات جاءت على المصدر، إلا أننا نجد بعضهم أمثال ابن يعيش النحوي يشير إلى أن مثل هذه الكلمات ليست بمصادر، وإنما هي أسماء وُضعت في موضع المصدر، فهو لم يقل بأنها مصادر صريحة جاءت على زنة اسم الفاعل[4].

ومن هنا فإن المصادر: باقية، وكاذبة، وكافية، وعافية، ونحوها من المصادر الأخرى التي جاءت على وزن "فاعلة" ما هي إلا بعض ملامح المتبقي اللغوي على ما يراه الباحث هاهنا، فإن هذه المصادر لم تأتِ هي وحدها مسموعة لهذا الفعل، بل جاءت رديفة للمصدر المسموع والدارج على ألسنة العرب، فالباقية، مصدر الفعل: بقي، ومصدره الصريح الآخر الدارج هو: البقاء، والكاذبة مصدر للفعل: كذب،

---

[1]- سورة الواقعة، آية: 2.

[2]- انظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 238.

[3]- انظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1979م). ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، ص: 345.

[4]- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 62.

ومصدره الآخر المسموع الدارج على اللسان العربي هو الكذب، هذا يعني أن المصادر التي جاءت على زنة اسم الفاعل لم تكن هي المصدر الرئيس لهذا الفعل، وإنما هي مصدر رديف، الأمر الذي يشير إلى المتبقي اللغوي.

ما يمكننا الإشارة إليه في هذا السياق أن اللغة في أطوارها غير المستقرة قواعدياً أوجدت بعض المصادر المتشابكة مع مصادر أخرى، فكان للفعل: كذب، الكذب والكاذبة، فكان المصدر: الكذب، أكثر شيوعاً على الألسنة، في حين اضمحل استعمال المصدر "كاذبة"، مما أدى إلى اتصافه بالأداء اللاواعي لأبناء اللغة، وذلك قبل استقرار القواعد اللغوية لديهم، والأمر ذاته يمكننا أن نقوله في: عافية، وكافية، وغيرهما من المصادر التي جاءت على زنة "فاعلة".

وقد جاء في مصادر الثلاثي صيغة تكاد تصل إلى حد القياس، وهي صيغة "التَّفْعال" بفتح التاء، وذلك مثل: التسيار، من: سار، والتجوال، من: جال، وهكذا، إلا أن بعض هذه المصادر قد خالفت هذا المصدر، فجاءت بكسر التاء ولم تأتِ بفتحها، مثل: التِبيان، والتِّلقاء، والتِّنضال، من: بان، ولقي، ونضل، فهذه الثلاثة خالفت الصورة الشكلية لهذا المصدر وجاءت بالكسر بدلاً من الفتح[1].

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: "وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ"[2].

إذ اشتملت الآية القرآنية الكريمة على واحد من هذه المصادر التي لم تأتِ على قياس مصدرها الشكلي، وإنما جاءت مخالفة لهذا القياس بكسر التاء بدلاً من فتحها.

ويبين لنا الإمام ابن عادل الحنبلي أن هذا المصدر في الآية الكريمة إنما جاء على غير قياسه في العربية، فإن قياس المصدر ضمن هذه الصيغة أن يأتي بفتح التاء لا بكسرها، إلا أن العرب قالت بعض هذه المصادر بالكسر، ومن بينها التبيان

---

[1]- انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 69.

[2]- سورة القصص، آية: 22.

والتلقاء، فإنهما بالكسر، والمراد من إقحام التاء في أول هذا المصدر الدلالة على التكثير[1].

وهذا المصدر وما شاكله من مصادر العربية التي جاءت فيها التاء في أولها قد تخرج عن أساسها، وتتسع في دلالتها، لتأخذ دلالة أخرى بعيدة عن معنى المصدر، فتدل مثلاً على المكان، أو الجهة، ففي الآية الكريمة السابقة دل المصدر على المكان، أو الاتجاه، وهذا من الاتساع في معنى المصدر[2].

وحاول الكوفيون أن يربطوا هذا التحول في الشكل الصرفي للكلمة بالمعنى، فبيّنوا أن هذه المصادر إنما جاءت لمعنى التكثير، فالتاء هاهنا التي أخرجت المصدر عن أصله إنما هي للتكثير، فالتبيان، والتلقاء، ونحوهما جاءت لهذا المعنى، ومن هنا خالفت أصل قياسها[3].

فاللغويين يرون بأن هذه الكلمات جاءت على المصدر، وهي بكسر التاء، والأكثر فيها أن تأتي بفتح التاء، أما في الأسماء فقد تأتي هذه التاء مكسورة، مثل: التِّمثال، والتِّمساح، وهما اسمان، فجاءت التاء مكسورة، أما المصدر فلا يأتي إلا في ثلاث كلمات: التبيان، والتلقاء، والتنضال[4].

إن الكلام السابق في كلمة "التبيان، والتلقاء" يقودنا إلى ما يأتي:

1 . جاءت هذه المصادر على زنة متشابهة مع زنة كثرت في مصادر الثلاثي، وهي: تَفعال"، إلا أن هذه المصادر لم توافق الأصل الذي جاءت عليه تلك الصيغ.

---

[1]- انظر: ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 12، ص: 140.

[2]- انظر: الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي (د.ت). روح البيان، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ج: 6، ص: 393.

[3]- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 67.

[4]- انظر: ناظر الجيش. تمهيد القواعد، ج: 8، ص: 3809.

2 . إن كسر التاء في هذه المصادر يخالف القياس المسموع عن العرب، ويرى الباحث أن هذا الكسر إنما جاء لعلة، إذ كان بمقدور أبناء اللغة أن ينطقوا هذه المصادر جميها بالفتح، ولكنهم لما نطقوا بالكسر دل على سببية هذا الأداء اللغوي، فكلا اللفظين منطوق به، ومن هنا فلا بد من القول إن هذا الكسر وإن كان قليلاً، إنما يدل على معنى المتبقي ضمن الأداء اللغوي.

3 . نشأ هذا الأداء اللغوي المتمرد على القاعدة نتيجة لما كان من تحول البنيات الصرفية اعتماداً على طبيعة الأداء اللغوي القائم على القواعد الذهنية في عقول أبناء اللغة، فنشأت بعض هذه الأداءات المتمردة نتيجة لعدم استقرار تلك القواعد الذهنية، ونتيجة لابتعاد هذه القواعد عن أسسها التي وُضعت فيما بعد واستقرت؛ لذا فلا يمكن القول بأن هذه الألفاظ شذّت عن الأصل، وإنما هي بقية من الأداء اللغوي المتمرد على اللغة، الذي يشير إلى مرحلة ما قبل استقرار القواعد اللغوية.

وبناء على ما سبق كله يمكننا القول بأن مصادر الأفعال الثلاثية التي لم يستطع اللغويون أن يجعلوا لها مصادر قياسية ما هي إلا خاضعة لملامح المتبقي اللغوي، فليس الأمر مقصوراً على جانب السماع، بل إنه متعلق بجانب المتبقي كذلك، فاللغة في أطوارها الأولى لم تجعل لهذه الأفعال مصادر قياسية تسير عليها، بل كان الأمر يسير وفقاً لمنهج لاواعٍ، مما خلق شيئاً من الثنائية في مصادر الأفعال الثلاثية، وهو ما سنجده أيضاً في بعض مصادر الأفعال غير الثلاثية.

ثم بقيت هذه المصادر في جسم اللغة، ولم تتخلص منها، فاستمرت على أنها نماذج لذلك الأداء اللاواعي للغة، وأنها نماذج للعنف اللغوي الذي أوجد تعدداً في بعض مصادر الأفعال، على نحو ما رأينا في الأمثلة السابقة.

2.1.2 مصادر غير الثلاثي:

ربما كانت مظاهر المتبقي اللغوي ضمن مصادر الفعل غير الثلاثي أكثر ظهوراً من مظاهر المتبقي ضمن مصادر الفعل الثلاثي؛ والسبب في ذلك عائد إلى الطبيعة المستقرة قواعدياً لصيغ مصادر غير الثلاثي، فكما مر بنا فإن مصادر الفعل

الثلاثي مسموعة عن العرب، في حين أن مصادر غير الثلاثي مقيسة، مما يدل على استقرار هذه المصادر في الذهن العربي، فإن جميع مصادر الفعل غير الثلاثي سواء أكان ثلاثياً مزيداً، أم رباعياً مصادر قياسية[1].

وانطلاقاً من فكرة أن هذه المصادر مصادر قياسية، فإنه من السهولة بمكان أن نحكم على مظاهر المتبقي اللغوي ضمن هذه المصادر؛ لأن المتبقي اللغوي يخضع لملامح البقايا اللغوية لما قيست عليه القواعد، فما كان خارجاً على قياس القاعدة يمكننا أن نصفه بالمتبقي اللغوي[2].

ومن هنا فإن هذا الجزء من الدراسة سيركز الحديث على هذه المظاهر، وأولها ما يتعلق بمصدر "أفعل"، إذ إن هذا الفعل من الأفعال المزيدة بالهمزة، ومصدره مقيس على زنة: إفعال، مثل: أقدم: إقدام، وأكثر: إكثار، وأهلك: إهلاك، وهكذا، أما إذا كانت عين الفعل ألفاً، فإنها تُحذف ويعوض عنها بتاء مربوطة في نهاية المصدر، مثل: أقام: إقامة، والأصل: إقوام، وأباح: إباحة، وأجال: إجالة، وهكذا[3].

غير أن ما يهمنا هاهنا ما جاء من مصادر من الفعل معتل العين محذوف التاء إذا كان مضافاً، مثل: إقام الصلاة، من قوله سبحانه وتعالى: "وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ"[4].

إن الفعل "أقام" من الأفعال المزيدة بالهمزة في أولها، وقد جاءت عينه حرف علة، لذا فإن القاعدة تقول بأن حرف العلة يُحذف، ويعوض عنه بتاء لاحقة للمصدر،

---

[1]- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 305.

[2]- انظر: الرشيدي، مضيان عواد مضيان (2013م). مكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، ص: 31.

[3]- انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 275، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 52.

[4]- سورة الأنبياء، آية: 73.

غير أن سيبويه يبين أن هذا على التخيير، أي إذا شئت جعلت هذه التاء عوضاً، وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل [1].

الأصل في الفعل "أقام" أن يكون مصدره على "إقوام"، غير أن هذا لم يُسمع عن العرب، وإنما سُمع عنهم "إقامة"، فكان ذلك سبيلاً لتأويل النحاة أن حرف العلة قد حُذف من الكلمة، وعُوّض عنه بالتاء المربوطة في نهاية المصدر، ثم إن هذه التاء التي هي عوض حُذفت للإضافة، ففي حال كون المصدر مضافاً يمكن حذف التاء المربوطة، وقد لا تُحذف[2].

ولكي لا يقع اللغويون والنحاة في الحرج من ناحية أن هذه التاء جاءت عوضاً عن حرف العلة المحذوف، بيّنوا أن حذفها لا يتنافى مع كونها عوضاً؛ وذلك لأن الإضافة صارت هي العوض من حرف العلة المحذوف، ومن هنا حُذفت التاء[3].

وهذا الكلام وإن كان تعليلاً معقولاً من اللغويين، إلا أننا قد ندخل عليه من ناحية أن هناك كثيراً من المسموعات عن العرب لم تحذف فيها التاء على الرغم من وجود الإضافة، فهل اجتمع عوضان عن شيء واحد؟

إن هذا المصدر ما هو إلا بعض ملامح المتبقي اللغوي، فاللغة في أدائها اللاواعي تصدر بعض الأداءات اللغوية التي من شأنها أن تكون نماذج دالة على هذا الأداء اللاواعي قبل استقرار قواعدها، وقبل أن تتم عملية التقعيد بالشكل المنوط بها، لذا فإن بعض هذه الأداءات اللغوية تبقى ماثلة، ثم إن اللغويين يحاولون تأويلها، وتفسيرها، وتعليلها، والواقع أنها نماذج للمتبقي اللغوي بعد استقرار قواعد اللغة، فليس منا من يحذف هذه التاء في أيامنا هذه، وإنما بقيت الأمور حصراً على

---

[1]- سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 83، وابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 132.

[2]- انظر: الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999م). شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ص: 463.

[3]- انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 361.

مجموعة من الشواهد التي سُمعت عن العرب في هذا السياق، التي تحمل الأداء اللغوي الذي يمثل هذه الظاهرة.

ومن ملامح المتبقي اللغوي في مصادر الأفعال المزيدة مصدر الفعل "فعّل" مضعف العين، فإن قياسه إذا كان صحيح اللام أن يأتي على تفعيل، مثل: نظّم تنظيم، وكسّر تكسير، وهكذا، أما إذا كان معتل اللام أو مهموزها فإنه يأتي على تَفْعِلة، مثل: زكّى تزكية، وربّى: تربية، وخطأ تخطئة، ونبأ تنبئة، وهكذا، غير أننا نجد بعض المصادر التي لم يكن فيها اللام معتلاً جاءت على "تفعلة"، مثل: كرّم: تكرمة، وجرّب تجربة، وذكّر: تذكرة، وبصّر: تبصرة[1]، إلى غير ذلك من الأفعال التي لم تأتِ وفقاً لقياسها الأصلي[2].

إن هذه المصادر التي ذُكرت آنفاً لم تكن مخالفة لزنة المصدر الصريح للفعل "فعّل" مضعف العين، وإنما جاءت على غير المعتاد فيه، إذ إن الفعل معتل اللام هو الذي يأتي على زنة "تفعلة" في حين أن صحيح اللام يأتي في الأكثر على زنة: تفعيل، ومن هنا ابتعدت هذه المصادر عن أساسها الذي وضعه النحاة لها، فكان وصفهم لها بأنها قليلة الورود في اللسان العربي[3].

هذا يعني أن اللغويين قد قسّموا الحديث عن هذه القاعدة قسمين، الأول: ما جاء على تفعيل من صحيح اللام، والثاني ما جاء على تفعلة من معتل اللام، ثم أدخلوا شيئاً من صحيح اللام في القسم الثاني، والأولى أن يكون في القسم الأول، وهو في كلام العرب قليل، ومن هنا لم يجعلوه مطرداً في سائر هذه الأفعال[4].

وبعد نظرتنا في هذا المصدر الصريح للفعل مضعف العين يمكننا أن نشير إلى ما يأتي:

---

[1]- انظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 234.

[2]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 58.

[3]- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ج: 3، ص: 204.

[4]- الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 31.

1 . كان لجبرية القاعدة اللغوية أثرها الواضح في ما جرى من اختلال في القاعدة السابقة، فاللغويون حينما أرادوا أن يقيسوا مصدر الفعل "فعّل" جعلوا لصحيح اللام وزن "تفعيل"، ولمعتل اللام "تفعلة"، ولكنهم حينما أرادوا أن يحققوا ذلك على سائر الأفعال المسموعة عن العرب وجدوا أن بعض الأفعال التي لاماتها صحيحة جاءت على وزن "تفعلة"، فوصفوا ذلك بالقلة، وما هذا الوصف إلا انطلاق من جبرية القاعدة، فهم لا يريدون إدخال هذه المصادر ضمن جسم قاعدة جديدة، وإنما جعلوها من قبيل الأفعال القليلة التي سُمعت عن العرب.

والوصف بالقلة هاهنا ليس واضحاً تماماً، فأين هي القلة في: تجربة، وتذكرة، وتبصرة، وتكرمة، وتكلفة، وتحصلة، وتَحْطِمة، وغيرها الكثير من المصادر التي جاءت على "تفعلة" وهي صحيحة اللام؟ أين هي القلة في ذلك؟

2 . ونتيجة لجبرية القاعدة دخلت هذه المصادر الصحيحة المسموعة عن العرب ضمن دائرة المتبقي اللغوي، وذلك أن الأساس عند العرب أن يجعلوا للأفعال صحيحة اللام مصدراً هو التفعيل، وللأفعال معتلة اللام مصدراً هو التفعلة، ولكنهم بعد أن وضعوا هذه القاعدة في أذهانهم بقيت بعض المصادر التي سُمعت عن العرب، غير متوافقة مع قاعدتهم هذه، فاضطروا أن يجعلوها من قبيل المصادر القليلة التي لم توافق القاعدة، فدخلت بذلك دائرة المتبقي اللغوي.

وتشير القاعدة الصرفية في مصدر الفعل المضعف العين إذا كانت لامه همزة إلى أن الأكثر فيه مجيئه على "تفعلة"، مثل: هدّأ: تهدئة، وخطّأ: تخطئة، إلا أنه سُمع في بعض المصادر مجيء المصدر على تفعيل، مثل: نبّأ: تنبيء[1]، وربما لم يرد على ألسنة العرب غير هذا المصدر على زنة التفعيل[2].

---

[1]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 59.

[2]- انظر: شاهنشاه، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الملك المؤيد (2000م). الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 322.

وإذا أردنا القياس في هذا المصدر فيمكننا القول: خطّأ: تخطيء وتخطئة، وهدّأ: تهديء وتهدئة، إلا أن الأولى في ذلك الأخذ بما سُمع عن العرب في هذا المصدر[1].

ومن هنا فإن الأولى في هذه الحالة الاكتفاء بما سُمع عن العرب، فهو مسموع لا يقاس عليه في ذلك، وما سُمع عنهم سوى "تنبيء"، وهو المصدر الوحيد الذي أشار إليه النحاة مسموعاً عن العرب مهموز اللام جاء على التفعيل[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن الفعل مضعف العين مهموز اللام يأتي على مصدرين: تفعيل، وتفعلة، إلا أن اللغويين اكتفوا بما سُمع عن العرب من مصدر "التفعيل"، مثل: تنبيء، فالأولى أن يقال: تنبئة، إلا أن هذا الفعل جاء على غير ما اعتادت عليه العربية، فهو يعد مسموعاً من كلام العرب ولا يقاس عليه.

ونجد أن النحاة قد بيّنوا أن هذين الوزنين يأتيان للفعل مهموز اللام، على نحو ما رأينا، إلا أن الأولى فيه أن يكون موافقاً لما سُمع عن العرب، فهو مسموع لا يقاس عليه[3].

ونحن في هذه الدراسة نشير إلى أن هذا المصدر قد جاء موافقاً لما عليه حال المتبقي اللغوي بالنسبة لمصدر الفعل "فعّل" مضعف العين، مهموز اللام، فإن أصل القاعدة تقول بأن هذا الفعل يأتي على التفعيل، ثم إنهم رأوا أن الأفعال التي تنتهي بالهمزة تأتي على "التفعلة" ففرعوا القاعدة هذه الأفعال لا تسير وفقاً لما عليه سائر الأفعال الأخرى، إلا أنهم وجدوا بعض البقايا اللغوية التي تشير إلى مجيء بعض هذه الأفعال على "التفعيل"، مثل التنبييء، فاضطروا إلى تأويل ذلك بما سُمع عن العرب، والواقع أن "التنبييء" ملمح من ملامح المتبقي اللغوي، فهو يشير إلى أصل

---

[1]- انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، الطبعة العشرون، ج: 3، ص: 129.

[2]- الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 32.

[3]- ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 129.

الأداء اللاواعي للغة قبل حصرها بالقواعد، وإن ما جرى لدى هؤلاء العلماء والنحاة إنما جرى انطلاقاً من فكرة قسريّة القاعدة اللغوية.

ونجد كذلك بعض مظاهر المتبقي اللغوي في الفعل مضعف العين، وذلك أنه سُمع قولهم: فِعّال، مثل: كِذّاب، والأصل أن يقال: تكذيب؛ لأن مصدر الفعل "كذّب" هو التكذيب، لا الكِذّاب[1].

وقد جاء التنزيل العزيز بهذا المصدر، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: "وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا"[2].

إن هذا المصدر الوارد في الآية الكريمة جاء على غير قياس مصدر الفعل "كذّب"، وإنما جاء بالتشديد، وهي في تأويل بعض أهل التفسير لغة مسموعة عن بعض أهل اليمن، إذ إنهم يؤثرون التشديد في المصادر، يقال إنه قيل لأحدهم: الحلق أحب إليك أم القِصّار؟ يريد أم التقصير، وبهذه اللغة جاءت الآية القرآنية الكريمة[3].

وعلى الرغم من هذه التأويلات لدى المفسرين، إلا أن أكثرهم على عدِّ هذه الكلمة مصدراً للفعل "كذّب"، خاصة أن هذا الفعل وارد في الآية الكريمة، ومن هنا كان الأولى أن يقال إن معنى الكِذّاب هو التكذيب[4].

ويجد هذا المصدر بعض التأويلات البنائية عند النحاة، وذلك أنهم أشاروا إلى أن الأصل فيه: التكذيب، ثم ضُعّفت الذال، فصار: التكذّيب، وقلبت الياء ألفاً، وحُذفت التاء وعُوض عنها بالتضعيف في الذال، فالتضعيف هاهنا عوض من الذال[5].

---

[1]- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 206.

[2]- سورة النبأ، آية: 28.

[3]- انظر: الجوزي. زاد المسير، ج: 4، ص: 390.

[4]- انظر: النسفي. مدارك التنزيل، ج: 3، ص: 592.

[5]- انظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 6، ص: 2856.

وقد يعلل بعضهم هذا التحول في صيغة المصدر إلى أن هذا المصدر ليس مصدراً صريحاً للفعل "كذّب" مضعف العين، وإنما هو مصدر للفعل "كَذَب" الثلاثي[1]، وذلك كي ينقله من حال الزيادة إلى حال التجرد، فيتخلص من قياسية المصدر، ويكون بذلك مصدره سماعياً، فيكون تأويل "كذّاب" على ذلك أنه مصدر ثلاثي مسموع عن العرب.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نرى أن أهل التفسير ومعهم أهل اللغة لم يتفقوا على وجه محدد لهذه الكلمة، فهل هي مصدر لفعل ثلاثي؟ أم هي مصدر لفعل مزيد بالتضعيف؟ أم هي مصدر مسموع عن العرب؟ أم هي لغة من لغات أهل اليمن؟ وهكذا، فإن هذه التأويلات جميعها لم تستقر في هذه الكلمة، وإنما هي مجرد تأويلات.

ويرجح الباحث هاهنا أن هذه الكلمة مصدر للفعل "كذّب" المضعف، ولكنها لم تأتِ على قياس مصدر هذا الفعل، والسبب في ذلك السماع عن العرب، ومن ثم مجيء القواعد التي لم تستطع أن تشملالأداءات المسموعة عن العرب كافة ، وإنما تناولت بعضها فحسب، فكان هذا الأداء نتيجة من نتائج المتبقي اللغوي.

يعني ذلك أن هذا الفعل كان له مصدر "التكذيب، والكِذّاب"، فاستقر مصدر "التكذيب" وبقي المصدر الثاني "الكذاب" على حاله دالاً على نموذج من نماذج الأداء اللاواعي لأبناء اللغة، فهم كانوا يؤدون كلامهم وفقاً لما استقر في أذهانهم من قواعد ذهنية، ولا يعتمدون على قواعد صارمة، الأمر الذي أوجد هذه البقايا اللغوية كما نراها وفقاً لهذه الدراسة.

ومن مظاهر المتبقي اللغوي أيضاً في مصادر الأفعال المزيدة ما نجده في مصدر الأفعال المبدوءة بهمزة وصل، مثل: استقام، واندفع، واتهم، واحمارّ، واخضرّ، وهكذا، فإنها تأتي بقياس المصدر على كسر الهمزة في أوله، وإدخال ألف قبل لام الفعل، مثل: استعمل: استعمال، واندفع: اندِفاع، واتهم: اتهام، واحمارّ:

---

[1]- انظر: الرعيني، أحمد بن يوسف بن مالك (1982م). اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، دراسة وتحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ص: 66.

احميرار، واخضرّ: اخضرار، وهكذا، إلا أننا نجد بعض هذه المصادر لم تأتِ وفقاً لهذا القياس، من ذلك قولهم: تطاير: تطايُراً، تطيّر: تطيُّراً، على زنة التفاعل والتفعّل[1].

وهذا المصدر جاء على غير قياس الكلام، على الرغم من أن ابن يعيش يشير إلى مجيء هذا المصدر في كلام العرب على ما القياس عليه، فقالوا في اطاير: اطّياراً، واثاقل: اثّقالاً، وهم في هذه الحالة جاؤوا بالمصدر على ما كان عليه فعله، فإن المصدر يعتل لاعتلال فعله، ويصح لصحته، فلما كانت هذه الهمزة في أوله، وكانت هذه الصيغة مشابهة لما سواها من الصيغ الأخرى، كان من الأولى أن يتبع المصدر فعله بالصحة والاعتلال، وهو ما عليه كلامه[2].

إلا أن هذا الكلام من ابن يعيش ومن تبعه لم يجد كثيراً من القبول لدى اللغويين والنحاة خصوصاً، وإنما تمسّك بعض النحويين بالقول إن هذه الهمزة ليست همزة مقيسة في أول هذه الأفعال، وإنما هي همزة تولدت من طريق انقلاب الفعل من "تفاعل" إلى "افّاعل"، فقد كان: تطاير، فصار: اطّاير، وكان: تطيّر، فصار: اطّيّر، ومن هنا فليس من المعقول أن تُعامل هذه الهمزة غير القياسية معاملة الهمزة القياسية، بل لا بد من الرجوع إلى أصل الفعل، ومن ثم صياغة هذا المصدر وفقاً لما عليه صيغته القياسية[3].

أي إن ما يمنع من صياغة مصدر هذه الأفعال وفقاً للصيغة المقيسة وجود همزة غير قياسية في أوله، ومن هنا كان لا بد من صياغته وفقاً لما عليه أصل هذا الفعل[4].

---

[1]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 59.

[2]- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 306.

[3]- انظر: المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 866.

[4]- انظر: الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 236.

أما الأزهري فإنه يشير إلى صيغة هجينة بين الصيغتين، وهي صياغته وفقاً لما عليه مصادر الأفعال المبدوءة بهمزة وصل، ولكن لا يُكسر الثالث، وإنما يُضم الحرف قبل الأخير في إشارة إلى الأصل الذي كان عليه هذا الفعل، فيقال في اطاير: اطايُراً، وفي: اطيّر: اطيُّراً، بضم الياء منهما[1]، وبذلك قال الصبان أيضاً[2].

وبناء على ما سبق يمكننا أن نلحظ أن الأفعال من مثل: اطّاير، واطّير، ليست كغيرها من الأفعال الأخرى المبدوءة بهمزة وصل من ناحية صياغة المصدر الصريح منها، بل إنها على وجهين:

الأول: إما أن تُرد إلى أصلها، وهو: تفاعل، وتفعّل، ثم يصاغ المصدر وفقاً للصيغة الأصلية.

الثاني: أو أن تصاغ على هيئتها، ولكن يفرق بينها وبين المبدوءة بهمزة قياسية بضم ما قبل الآخر.

وما هذا كله في ظن الباحث إلا نتيجة للمتبقي اللغوي، فاللغة مرت بحالة من اللاوعي، وهي حالة نتجت من عدم وجود التقعيد الصريح لقواعد اللغة، فقد كان الكلام يدور على ألسنة العرب وفقاً لما لديهم من قواعد ذهنية في عقولهم، وليست قواعد صارمة مقننة ومحددة يسيرون وفقها، فإن أكثر كلامهم جاء متفقاً مع هذه القواعد الصارمة فيما بعد، وإن بعضه لم يأتِ كذلك، وإنما جاء متنافياً مع طبيعة هذه القواعد، خارجاً على أساسها.

ومن ذلك في ظن الباحث "اطاير، واطير" في صيغ المصدر، فإن مصدرهما جاء متذبذباً بين مصدرين، إما مصدر الفعل الأصلي، و إمّا مصدر الفعل الشكلي الناتج عن تحول الصيغة من حال إلى أخرى، وهذا نموذج من نماذج المتبقي اللغوي، إذ إن من المفترض أن يصاغ لهذا الفعل مصدرٌ واحدٌ قائمٌ على أساس دقيق، ولكن جبرية القواعد هي التي دفعت بهذا الأداء اللغوي نحو المتبقي.

---

[1]- انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 33.

[2]- انظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 465.

ومن مظاهر هذا المتبقي اللغوي في مصادر الأفعال غير الثلاثية ما نجده في مصدر الفعل "ترامى"، وهو على زنة "تفاعل"، إذ إنه يأتي قياساً على ترامٍ، غير أنه سُمع عن العرب قولهم: ترامى القوم رِمِّيّاً[1].

إن هذه الكلمة المسموعة عن العرب لم تأتِ وفقاً لما تقتضيه القواعد الصرفية التي وضعها اللغويون عموماً، والصرفيون والنحاة خصوصاً، إذ إن المصدر "رِميّاً" لم يكن موافقاً لما عليه القياس، فالقياس أن يقال: ترامياً، وليس "رِمّيّاً"، ومن هنا كان هذا المصدر مخالفاً لما عليه قياس الكلام[2].

وهذا المصدر كما مر بنا وكما سيمر في أمثلة تالية ليس وحده المخالف لقياس العربية، بل ثمة مصادر أخرى خالفت قياس المصدر الصريح فيها، من بينها هذا المصدر[3].

جاءت مصادر هذه الأفعال غير الثلاثية على غير قياسها الذي وضعه العلماء لها؛ وذلك لأنها جاءت مسموعة عن العرب، وهذا المصدر المسموع يسير جنباً إلى جنب مع المصدر القياسي، فالفعل ترامى قياس مصدره: ترامياٍ، أما "رِمّيّ" فهو مصدر سماعي له، فالفعل "ترامى" إذن له مصدران، الأول قياسي، والثاني سماعي[4].

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن ما جرى في هذا المصدر إنما هو ناتج عن أمرين اثنين:

الأمر الأول: وهو متعلق بحتمية القاعدة التي أوجدها اللغويون، فهم يفترضون أن جميع النماذج المنقولة عن العرب توافق الأساس القياسي الموضوع لديهم في هذا الجانب، غير أنهم حين ينعمون النظر في كلام العرب يجدون أنّ ثمة

---

[1]- انظر: ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد (1954م). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: الدكتور: محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 547.

[2]- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 207.

[3]- انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 36.

[4]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 60.

بعض الملامح التي لا تخضع لقياس قاعدتهم، فيفضي ذلك إلى إقحام تلك النماذج المسموعة عن العرب في جسم القاعدة إقحاماً.

الأمر الثاني: إن هذه النماذج المسموعة عن العرب سبيل لإبراز دور المتبقي اللغوي في تشكيل عناصر اللغة، فالقواعد الذهنية التي كان أهل اللغة يعتمدون عليها في قياس كلامهم لم تصل إلى ذلك الحد الكبير من الاستقرار بحيث يمكن معها وصف جميع عناصر الظاهرة وصفاً قواعدياً دقيقاً، وإنما كانت تلك القواعد مجرد قياس على الأكثر من كلام العرب، ومن هنا نشأ المتبقي اللغوي في ظل غياب القواعد القياسية المستقرة.

ومن هنا يمكن لنا أن نفسر وجود مثل هذه المصادر الصريحة التي لا توافق القاعدة القياسية التي وضعها اللغويون في قياس مصدر غير الثلاثي، أي أن المتبقي اللغوي هو الدليل الباقي على الأداء اللاواعي لأبناء اللغة ضمن عناصر الصرف المختلفة، ومن بينها المصدر الصريح للأفعال غير الثلاثية.

ومن ذلك أيضاً أن قياس المصدر الصريح للفعل الرباعي على زنة "فعلَلَ" من غير المضعف هو "فعللة"، مثل: دحرج: دحرجة، وجعفر: جعفل، ودعمغر: دعمزة، إلى غير ذلك، غير أنه سُمع عن العرب في "حوقل: حيقالاً"، والأصل أن يقال: حوقلة، وذلك وفقاً لما يقتضيه قياس هذا المصدر[1].

لقد جاء هذا المصدر "حيقال" على غير القياس في مصادر الفعل الرباعي من غير المضعف، فهو إذن خارج عن قاعدته، ولا بد من تأويله وفقاً لما تقتضيه القواعد نفسها، ومن هنا قيل بأنها جاءت للدلالة على معنى مخصص يختلف عن معنى "حوقلة"[2].

---

[1]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 60.

[2]- انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 131.

ومن الشواهد التي ذكرها اللغويون في ورود هذا المصدر، ما جاء في الرجز[1]:

يا قومُ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشَرُّ حِيقال الرجالِ الموتُ

والشاهد في هذا البيت قوله: حيقال، والأصل أن يقول: حوقلة؛ لأن هذا المصدر قياسه على "فعللة" وليس على "فيعال"[2].

ويرى بعض اللغويين أن في هذا البيت إشارة من الشاعر إلى معنى مختلف عما كان يقصد بـــ "حوقلة"، وذلك أنه أراد من حيقال العجز الذي أصابه بسبب كبر سنه، فإنه قد كبر في سنه وضعفت قوته، حتى صار لا يستطيع القيام بأمور نفسه، وإن شر ما يقترب منه الإنسان عند كبر سنه الموت، فهو شر الحيقال كما بيّن الشاعر في بيته السابق[3].

إن هذا التأويل من قبل أهل اللغة يعتمد على جانب المعنى أكثر من اعتماده على جانب البنية، فهم أرادوا أن يربطوا بين المعنى المختلف بالمصدر المغاير لما عليه الكلام، ومن هنا قالوا معنى "حيقال" يختلف عن معنى "حوقلة".

ويرى الباحث أن ما جرى في هذا المصدر إنما هو ناشئ عن الطبيعة التقعيدية ذات الأساس الذهني غير المستقر لأبناء اللغة، فإن الأداء اللاواعي من أبناء اللغة يؤدي إلى ظهور مثل هذه المصادر المخالفة لقياس كلام العرب، وهي نتيجة ماثلة في الأداء اللغوي انطلاقاً من ذهنية القواعد التي كان يعتمدها أبناء اللغة قبل استقرارها ومجيئها وفقاً لما يقتضيه القياس.

ومن بين الأمثلة على هذا المتبقي اللغوي ضمن مصادر غير الثلاثي أيضاً ما نجده في مصدر الفعل "اقشعرّ"، إذ إن قياس هذا المصدر أن يأتي على اقشعرار"، فهو على زنة "افعلّل"، وهذا الوزن يأتي مصدره على زنة: "افعِلّال"، غير أن الفعل

---

[1]- انظر الرجز بغير نسبة في: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 432، وناظر الجيش. تمهيد القواعد، ج: 8، ص: 3800، شُرّاب، محمد بن محمد حسن (2007م). شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 213.

[2]- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 432.

[3]- انظر: شراب. شرح الشواهد الشعرية، ج: 1، ص: 213.

"اقشعرّ" سُمع له المصدر "قُشَعْرِيرة"، وهو مصدر مسموع عن العرب، لا يوافق قياسه[1].

يبين سيبويه في حديثه عن مصادر هذه الأفعال أنّ مصادر لم تأتِ على قياسها في العربية، ومن ذلك هذا الفعل، فإن القُشَعْرِيرة، والطُّمَأْنِينة ليست على قياس مصادرها، وإنما قياسها أن تأتي على الاقشعرار، والاطمئنان[2].

وربما عُدَّت هذه الصيغ الصرفية اسماءً للمصادر وليست مصادر سماعية عن العرب، إلا أن اسم المصدر يفترق عن المصدر المسموع بأنه لا يشتمل على حروف الفعل كاملة، بل لا بد له من زيادة أو نقص فيه، مثل العطاء، والوضوء، وغيرهما من أسماء المصادر، ومن هنا فإن "القشعريرة" تشتمل على حروف الفعل كلها؛ لذا من الأولى أن نعدها مصدراً صريحاً مسموعاً عن العرب[3].

وفي حين نظر بعض اللغويين إلى تأويل هذه الصيغة الصرفية على أنها اسم مصدر، ذهب بعضهم الآخر إلى تأويلها على أنها اسم وليست مصدراً، فإن القشعريرة، والطمأنينة اسمان وُضعا موضع المصدر، وهما ليسا مصدرين[4].

والقول بأن "القشعريرة" اسم وُضع موضع المصدر هو القول الأكثر عند اللغويين، إذ إن ظاهر كلام سيبويه يدل على ذلك، ثم إن أكثر النحاة تابعوا قوله، وبيّنوا أن هذه الألفاظ ليست مصادرَ، وهي بطبيعتها أيضاً ليست اسم مصدر، وإنما هي أسماء وُضعت موضع المصدر، وما ينطبق من كلام على القشعريرة، ينطبق كذلك على الطمأنينة، وإن قياس مصدرهما: الاقشِعرار، والاطمِئنان؛ لأن أصل

1- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 60.

2- سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 85.

3- انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 137.

4- الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 696.

اقشَعرّ: اقشعرر، وأصل اطمأنّ: اطمأنَنَ، لكن أُدغمت الراء الأولى في الثانية، والنون الأولى في الثانية، فصارت بهيئتها المعروفة[1].

ومن خلال ما سبق من حديث يتبين لنا أن ما وقع على "القشعريرة"، والطمأنينة"، إنما هو أثر من آثار المتبقي اللغوي ضمن المستوى الصرفي للغة، وذلك أن هاتين الكلمتين تسيران جنباً إلى جنب مع المصدر الصريح لهذا الفعل، ومن هنا فإنهما تدلان على ما يدل عليه المصدر، ولكنهما لم تأتيا وفقاً لما تقتضيه أساس القاعدة الصرفية في اشتقاق المصادر من غير الثلاثي بالنسبة لهذه الصيغة الصرفية، وإنما جاءتا وفقاً لما سُمع عن العرب، وهذا يدل على مقدار التوافق بين هاتين الصيغتين وصيغتي المصدر الصريح لهذين الفعلين.

تنشأ مثل هذه الأداءات اللغوية غير القياسية في اللغة نتيجة لخضوع هذه الاستعمالات اللغوية إلى اللاوعي اللغوي، وهذا اللاوعي ناشئ عن الطبيعة الذهنية للقواعد الصرفية أو اللغوية على وجه العموم، إذ إن هذه القواعد الذهنية لا ترقى إلى الحد الذي يمكن معه أن تكون بصرامة القاعدة التامة المستقرة، بل إنها تسمح بدخول بعض الأداءات اللغوية غير الخاضعة لما هو في ذهن أبناء اللغة، ومن هذا المنطلق دخلت كلمة "القشعريرة" و"الطمأنينة" إلى جوار المصدر الصريح لهذين الفعلين، وبعد أن استقرت القواعد بقيت هاتان الكلمتان ضمن الأداء اللغوي، ولكن الأولى أن ندرجهما في دائرة المتبقي اللغوي الناتج عن الأداء المتمرد على القاعدة.

ومن هنا يمكننا القول أن مظاهر المتبقي اللغوي حاضرة حضوراً مباشراً ومكثفاً في عدد كبير من مصادر الأفعال غير الثلاثية، وقد عزا القدماء هذا الحضور لهذه المظاهر غير القياسية إلى الشذوذ، أو السماع، أو غير ذلك من التعليلات التي كان لها أثرها في توجيه تلك الأداءات اللغوية غير الموافقة لأصول التقعيد القياسي لمصادر هذه الأفعال، غير أن ما يراه الباحث هاهنا مختلف عما قاله القدماء، وذلك أن هذه الاستعمالات اللغوية المخالفة لأصول القواعد إنما ظهرت في جسم اللغة نتيجة لما كان من الأداء غير الواعي من أبناء اللغة لهذه المصادر غير الثلاثية، ففي مرحلة الأداء اللغوي المعتمد على القواعد الذهنية ظهرت بعض

[1]- انظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 467.

الألفاظ والمصادر غير الموافقة لقياس المسموع عن العرب، ثم إن هذه المصادر بقيت في جسم اللغة بعد استقرار القواعد، ولم تختفِ، مما أدخلها في دائرة المتبقي اللغوي.

3.1.2 **اسم المصدر**:

واسم المصدر يدل على علم المصدر، مثل: سبحان، علم التسبيح، وهو جارٍ على غير الفعل[1].

ولأسماء المصادر في العربية خمسة أقسام هي[2]: الأول: وصف حاصل للفاعل والقائم به ومترتّب على المعنى المصدري الذي هو التأثير. ويقال أيضا لهذا القسم حاصل المصدر، وتطلق جميع المصادر على هذا المعنى، مثل الجواز بمعنى: المرور، والثاني بمعنى أن يكون الأمر جائزا. فالأول معنى اسمي والثاني معنى مصدري، والفرق بين المصدر وحاصل المصدر في جميع الألفاظ ظاهر بحسب المعنى، وفي بعض الألفاظ بحسب اللفظ أيضا. مثل فعل بكسر الفاء: الفعل، وبفتح الفاء: عمل؛ ويطلق حاصل المصدر أيضا على المصدر المستعمل بمعنى متعلّق فعل مثل: خَلَقٌ بمعنى مخلوق، ويقرب من هذا الاسم الذي يتوسّل به إلى الفعل مثل، أَكَلَ فإن استعمل بمعنى أَكَل فإنّه يقال له اسم مصدر، وإذا كان بمعنى الأكل فيقال له المصدر. الثاني: اسم مستعمل بمعنى المصدر الذي لا يشتقّ منه فعل مثل: القهقري. الثالث: مصدر معرفة مثل فجَار الذي هو اسم الفُجور. الرابع: اسم بمعنى المصدر ولكنه خارج عن الأوزان القياسية مثل سقيا وغيبة الذي هو اسم للسّقي والغيبة، وهذا في كلام العرب كثير، الخامس: مصدر مبدوء بحرف الميم ويقال له المصدر الميمي، مثل: مُنْصَرف ومَكرمَ.

---

[1]- الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 69.

[2]- التهانوي، محمد بن علي (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 195.

وقد وردت بعض النماذج المسموعة عن العرب التي اشتملت على تحول مرتبط بالمتبقي اللغوي ضمن هذا المصدر، فاسم المصدر كما رأينا من خلال ما سبق يدل على معنى المصدر، إلا أنه لا يجري على هيئة الفعل التي يجب أن يجري عليها، ومن النماذج على ذلك قولهم: عطاء، من الفعل "أعطى"، وإنما قياس المصدر في هذا أن يكون: أعطى إعطاءً[1].

بيّن ابن يعيش أن بعض النحاة قد ذهبوا إلى جعل مثل هذه الأسماء مصادر، وذلك أنها جاءت من أفعال لم يؤخذ بزوائدها، والدليل على أنها مصادر أنها تعمل، مثل قولك: عجبت من عطائك زيداً، فإن "عطاء" هاهنا عملت فيما بعدها، مما دل على أنها مصدر، أو بمثابته، فهي بالتالي عاملة، والواجب أن يُقال فيها أنها مصدر من فعل لم يُعتدّ بزوائده[2].

وقد نشأ الحديث عن أسماء المصادر عند اللغويين بسبب عدم اكتمال شرائط المصدر الصريح، إذ إنهم اشترطوا في قياس المصدر الصريح أن يكون جارياً على الفعل، أي أن تكون حروف المصدر متضمنة لحروف الفعل، ومن هنا قالوا في "أعطى" إعطاء؛ لأن القياس يعضده بأنه مشتمل على حروف الفعل، فهو جارٍ عليه[3].

ومن اللغويين أمثال ابن مالك ومن تابعه من شراح الألفية يرون أن هذه الألفاظ إنما هي مصادر لغير الثلاثي جرت على غير قياسها؛ وذلك نتيجة للمعنى المتشابه بينها وبين المصدر القياسي نفسه[4].

وما جرى في هذه الكلمة "عطاء" يختلف عما قيل فيما سبق من وجهة نظرنا، فليست هذه مصدراً، ولا اسم مصدر، وإنما هي مظهر من مظاهر المتبقي اللغوي الناتج عن الطبيعة اللاواعية في أداء اللغة، فلو كان هذا المصدر مصدراً صريحاً جارياً على غير قياس فعله، لكان من الأولى ألا يُشتق مصدر قياسي آخر لهذا

---

[1]- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 308.

[2]- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 73.

[3]- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 182.

[4]- انظر: ناظر الجيش. تمهيد القواعد، ج: 8، ص: 3803.

الفعل، فما الفائدة من هذا المصدر الجاري على غير القياس في ظل وجود مصدر آخر جارٍ على قياس الفعل، ومن هنا فإن هذه الكلمة ليست مصدراً صريحاً.

ومن ناحية ثانية فإن من التجوز القول بأنها اسم مصدر، غير أن اللغويين جاؤوا بهذا الاسم كي يفرقوا بين عطاء وإعطاء، فقالوا: إن عطاء اسم مصدر، والواقع أن عطاء متبقٍ لغوي ناشئ عن الطبيعة التقعيدية غير المستقرة لقواعد الصرف قبل استقرارها، فهي في حين كانت ذهنية نشأت بعض الأداءات اللغوية غير الواعية، ولم يكتب لها الموت في جسم اللغة، وإنما بقيت على حالها ذاك، دليلاً مسموعاً عن العرب يُستدل به على ما كان من عشوائية القواعد الذهنية في الحقب الأولى للتقعيد اللغوي.

ومن الأسماء التي يراد بها ما يراد بالمصدر، غير أنها لم تأتِ على قياسه، قولهم: الكلام، فهو مأخوذ من الفعل "كلّم" وقياس مصدره "تكليم" وليس كلاماً، ومن هنا فالكلام اسم مصدر لا مصدر[1].

الأصل في مصدر الفعل "كلّم" مضعف العين أن يكون على "تفعيل"، أي أنه "تكليم" وليس كلاماً، وقد ورد المصدر الصريح القياسي في كتاب الله تعالى، وذلك في قوله: "وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا"[2].

اشتملت الآية القرآنية الكريمة على موضع لورود المصدر الصريح للفعل "كلّم"، وهو المصدر القياسي الجاري على حروف الفعل، في حين أن "كلام" ليس جارياً على أصل حروف الفعل الحقيقية، على الرغم من دلالته على المعنى نفسه الذي يدل عليه المصدر الصريح القياسي، وهذا يقودنا إلى عدّ هذه الكلمة اسم لا مصدراً[3].

ونجد أن أبا حيان الأندلسي يجعل من هذا الوزن "فعال" هو الأصل في اشتقاق المصدر الصريح للفعل "فعّل" مضعف العين، وذلك لعدم وجود التاء في

---

[1]- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 308.

[2]- سورة النساء، آية: 164.

[3]- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 73.

أصل الفعل، فالفعل "كلّم" الأولى عنده أن يكون مصدره: كلام، وليس تكليماً، ومن هنا بيّن أن الأصل في اشتقاق هذا المصدر أن يكون على زنة "فعال" لا على تفعيل"، ثم أصبح مشتقاً من التفعيل، وبذلك جرى قياسه على ألسنة الناس[1]، وربما كانت هذه الكلمة مصدراً في لهجة بعض العرب، أي أنها في لغتهم لا تنقاس على سائر ما ورد عن العرب[2].

وبناء على ما تقدم يمكننا أن نصل إلى ما يأتي:

1 . جاء اسم المصدر "كلام" مشتقاً من الفعل "كلّم"، وهو دال على ما يدل عليه المصدر الصريح، غير أنه لم يجرِ على قياس القواعد من جهة، ولم يجرِ على حروف الفعل من جهة أخرى.

2 . إن ما جرى في هذه الكلمة وما شابهها من الكلمات الأخرى التي تعد أسماء مصادر ما هو إلا بتأثير من المتبقي اللغوي، فإن المتبقي اللغوي ينشأ في اللغة نتيجة للأداء غير الواعي من أبناء اللغة، وذلك قبل استقرار القواعد، فينطق أناس بـــ "كلام"، وينطق أناس بـــ "تكليم"، ثم قيست القواعد على التفعيل، فكان "تكليم" هو المصدر الصريح القياسي للفعل "كلّم"، أما "كلام" فيبقى ضمن دائرة المتبقي اللغوي.

ومن أسماء المصادر كذلك من غير الثلاثي غُسْل من الفعل "اغتسل"، وهو من وزن "افتعل"، وقياس مصدره أن يكون على "افتعال"، فيكون المصدر الصريح على ذلك اغتسالاً، إلا أنه سُمع عن العرب قولهم: اغتسل غُسْلاً، فإن كلمة "غُسْل" من أسماء المصادر لا من المصادر[3].

ولو قلنا أن كلمة "غسل" اشتقت من الفعل "غسل"، أي: غسل غسلاً، فهي في هذه الحالة مصدر صريح لسببين: الأول: لأن المصدر هاهنا جرى على حروف

---

[1]- انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (د.ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 24.

[2]- انظر: دنقوز. شرحان على مراح الأرواح، ص: 16.

[3]- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 182.

الفعل، فهو لم تختلف حروفه إذا قورنت بحروف الفعل نفسه، والثاني: أن مصادر الأفعال الثلاثية كما مر بنا مصادر سماعية لا قياسية، ومن هنا فإن ما سُمع عن العرب فهو من قبيل المصدر في حال الثلاثي، أما في حال كون هذا المصدر مشتقاً من الفعل "اغتسل" فهو اسم مصدر، والسبب في ذلك أن المصدر لم يجرِ على حروف الفعل، ومن ناحية ثانية فإنه خالف قياس القاعدة التي وُضِعت له في قياس المصدر الصريح من غير الثلاثي[1].

يُذكر اسم المصدر في الجملة التركيبية لأجل معنى التوكيد، فهو في حقيقته يدل على معنى مكرر للفعل، فحينما يتكرر المعنى بين الفعل والاسم يتأكد المعنى طبقاً لذلك، فاسم المصدر في مثل هذه الحالات آتٍ لتوكيد المعنى، وهو دال على ما يدل عليه الفعل[2].

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بأن "غسلاً" تأتي اسم مصدر للفعل "اغتسل"، ومصدراً صريحاً للفعل "غسل"؛ لأن "غسل" مصدره سماعي، فصح أن يكون "غسلاً" مصدراً له، ولأن "غسلاً" جارٍ على حروف الفعل فلم يكن هناك خلل في عدّه مصدراً لهذا الفعل.

ومن ناحية ثانية فإن ما يهمنا في هذا الموضع الحديث عن ملمح المتبقي اللغوي الماثل أمامنا في طبيعة الحديث عن "غُسْل"، وهو اسم مصدر، فإن القواعد القياسية التي وضعها اللغويون لم تتمكن من ضم هذه الكلمة تحت المصدر الصريح، وإن كانت دلالتها واضحة على ما يدل عليه المصدر الصريح، غير أنها ابتعدت في هذا التصنيف لتدخل ضمن دائرة أخرى وهي اسم المصدر، وهو نوع من الكلام يأتي لمعنى المصدر غير أنه لم يستوفِ كافة شروط هذا المصدر الصريح، ومن هنا لا بد من تصنيفه عند اللغويين، فكان أن جعلوه ضمن اسم المصدر.

وما يراه الباحث يتمثل في أن هذه الكلمات وما شابهها من كلام في العربية يدخل ضمن دائرة الأداء اللاواعي للغة قبيل وضع القواعد اللغوية الصارمة، فقد

---

[1]- انظر: الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 471، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 491.

[2]- انظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 168.

كان العرب يتحدثون ضمن عناصرهم الكلامية وفقاً لما استقر في أذهانهم من عناصر التركيب والبنية، فيأتي كلامهم تارة متسقاً موافقاً لما عليه القياس، ويأتي كلامهم تارة أخرى مختلفاً ومخالفاً لما عليه القياس، ثم حينما جاءت القواعد الصارمة استطاع اللغويون أن يُثبتوا ما توافق مع القواعد، ويؤولوا ما لم يتوافق معها، والواقع أنها داخلة ضمن عناصر العنف اللغوي.

ومن هنا فيمكننا القول بأن ملامح اسم المصدر في الصرف العربي داخلة ضمن المتبقي اللغوي، لسببين هما: الأول: أنها دالة على المعنى نفسه الذي يدل عليه المصدر، ومن هنا كان لا بد لها أن تدخل ضمن عناصر المصدر الصريح ولا تستثنى منه، والثاني: أنها تسير جنباً إلى جنب مع المصدر الصريح، مع أنها تدل على ما يدل عليه، لذا كان من الطبيعي أن تدخل ضمن عناصر المتبقي اللغوي.

2.2**المصدر الميمي**:

يشير هذا المصطلح إلى واحد من المصادر الصرفية المسموعة عن العرب، وهو دال على ما يدل عليه المصدر الصريح، إلا أنه يخالف المصدر الصريح في كونه مبدوءاً بميم زائدة في أوله، ويأتي على وزنين اثنين من الثلاثي، هما: مفعَل، بالفتح، ومفعِل، بكسر العين[1].

ويشترك المصدر الميمي في هذا المسمى مع اسم المصدر على ما أشرنا سابقاً، إذ إن بعض أهل العلم جعل المصدر الميمي هو نفسه اسم المصدر، غير أنه مبدوء بميم زائدة في أوله[2].

وهذا المصدر الميمي كما أشرنا يصاغ من الفعل الثلاثي على زنة "مفعِل" بكسر العين، وصيغة "مفعَل" بفتحها، أما من غير الثلاثي فيصاغ على زنة اسم المفعول، أي بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، هذه هي الصيغة القياسية للمصدر الميمي[3].

---

[1]- انظر: الكفوي. الكليات، ص: 814.

[2]- انظر: التهانوي. كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج: 1، ص: 195.

[3]- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 209.

ومن هنا فالمصدر الميمي هو مصدر مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، مصوغ من المصدر الأصلي للفعل، يعمل عمله ويفيد معناه، مع قوة الدلالة وتأكيدها.

واحترز بغير المفاعلة من نحو: مشاركة، ومعاونة، ومقارنة؛ فلا تسمى "مصادر ميمية"[1].

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نرى جيداً ما هي الآلية المباشرة القياسية التي يقوم عليها قياس المصدر الميمي في العربية، وهي طريقة مباشرة، وطريقة قياسية، ولا بد لها من الاطراد ضمن نصوص اللغة المسموعة عن العرب، وما خرج عن هذه الأطر العامة لقياس المصدر الميمي لها أثرها في تشكيل عناصر المتبقي اللغوي، ومن ذلك مثلاً أنه سُمع عن العرب بعض المصادر التي لم تأتِ على قياسها، وهي قولهم: المرجِع بكسر الجيم، والقياس فتحها، والمصير، والقياس: المصار؛ لأن القاعدة تقول بأن ما كان من الثلاثي ولم يكن مثالاً واوياً، مع صحة اللام، فإنه يصاغ على "مفعَل" بفتح العين، أما مفعِل فيصاغ في مثل: موعِد، وموقِد، وموقِف، وغيرها من المثال الواوي صحيح اللام[2].

وهذه المصادر التي وردت عن العرب إنما جاءت مخالفة لما عليه قياس القاعدة، على الرغم من أن ابن هشام قد بيّن أنها سُمعت كذلك بالفتح على أصلها[3].

غير أننا نقول بالرغم من أنها سُمعت عن العرب بالفتح، إلا أن وجود هذه المصادر المسموعة بالكسر يفقد القاعدة شيئاً من حتميتها ولزوميتها، إذ لا بد من القول بأن السماع سبيل إلى إدخال هذه المسموعات ضمن جسم القواعد الصرفية في اللسان العربي.

والمصدر الميمي إنما سُمي بذلك لأنه دال على ما يدل عليه المصدر الصريح، إلا أنه يختلف بأن فيه ميماً بداية الكلمة، ومن هنا أشار السيرافي إلى أن

---

[1]- النجار، محمد عبد العزيز (2001م). ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 47.

[2]- انظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 61.

[3]- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 209.

معنى المعصية العصيان، والموجدة: الوجدان، هذا يعني أن هذه المصادر الميمية تأتي لمعنى المصدر الصريح تماماً، إلا أنها تختلف عنه باختلاف صيغتها[1].

وهذا الاختلاف البنائي في هذه الألفاظ من المصدر الميمي يقودُنا إلى القول بأنها خالفت القاعدة الأصلية التي سار عليها النحاة في الحديث عن المصدر الميمي من الفعل الثلاثي، إذ إنها جاءت على غير قياسها، والقياس هاهنا يُقصد به الكلام المسموع عن العرب، وليس القياس المنطقي المعروف بأركانه، ومن هنا فإن الصرفيين يقولون عن هذه المصادر الميمية المسموعة عن العرب إنها مصادر شاذة عن أصلها، ولا يقاس عليها[2].

وبناء على ما سبق يمكننا أن نلحظ أن هذه الألفاظ التي سُمعت عن العرب إنما جاءت مخالفة لما عليه قياس العربية في المصدر الميمي، وهذه المخالفة للقياس لم تكن عبثاً من عبث اللغة، أو أبنائها، وإنما هي نتيجة من نتائج التأصيل اللغوي لهذه العناصر الصرفية.

فإن اللغة في أطوارها التي سبقت التقعيد لم تكن لتضع قواعدها الرصينة بعد، وإنما كان العرب يعتمدون في قياسهم لكلامهم على مجموعة القواعد الذهنية التي عرفوها بسليقتهم اللغوية، غير أن هذه السليقة لم تكن موفقة دائماً، وإنما خرج عنها بعض الأداءات اللغوية ذات الاختلاف المباشر مع القاعدة الذهنية أولاً، ومع القاعدة المستقرة تالياً، فخرجت هذه المصادر الميمية على غير قياسها.

إن هذا الذي وقع في هذه المصادر الميمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجانب المتبقي اللغوي، وذلك أن هذا المتبقي تخضع لهالأداءات اللغوية جميعها المتمردة على القواعد، ومن بينها هذه الأداءات التي نراها في هذا النحو، وذلك انطلاقاً من فكرة العنف الممارس على اللغة من قبل أبنائها، ومن ثم فإن هذه البقايا اللغوية تظل

---

[1]- انظر: السيرافي، أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 110.

[2]- انظر: الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 302.

ذات موقع في اللغة، وتبقى في جسمها، إلا أنها لا يقاس عليها كما أشار القدماء آنفاً.

كما مر بنا سابقاً فإن العرب جعلت للمصدر الميمي وزنين قياسيين في الفعل الثلاثي، وذلك دليل على اطراد هذين الوزنين في كلامهم، أما قياس المصدر الميمي من غير الثلاثي فقليل جداً في كلامهم، أي أنه يقل مرتبة في اطراده عن المصدر الميمي من الفعل الثلاثي[1].

ومن الشواهد المسموعة عن العرب في المصدر الميمي من غير الثلاثي قولهم: مُخرَج، أي: إخراج، ومنه قوله سبحانه وتعالى: "وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا"[2]، أي إخراج صدق، فهذا المصدر الميمي من غير الثلاثي قد جاء موافقاً لصيغة اسم المفعول في اشتقاقه[3].

وعلاوة على قلة هذا المصدر الميمي من غير الثلاثي فهناك بعض المصادر التي تأثرت بقياس المصادر الميمية الثلاثية، فجاءت على صيغتها على الرغم من أنها مشتقة من أفعال غير ثلاثية، مثل: مشرِق، من: أشرق، ومَنبِت، من أنبت[4].

فهذه المصادر الميمية اشتقت من أفعال مزيدة، غير أنها لم توافق الحال الذي عليه اشتقاق المصادر الميمية من غير الثلاثي، وجاءت وفقاً لما عليه الحال في اشتقاق المصدر الميمي من الفعل الثلاثي، وفي هذا دليل على اطراد المصدر الميمي في الثلاثي، وعدم اطراده في غير الثلاثي.

وقد جُعلت صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي هي الصيغة المختارة لاسم الزمان والمكان، والمصدر الميمي، وذلك لمشابهة هذه العناصر التركيبية لاسم

---

[1]- انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 467.

[2]- سورة الإسراء، آية: 80.

[3]- انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م). أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان – الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 375.

[4]- انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 326.

المفعول في كونها محلاً للفعل، ومن هنا كانت هذه العناصر الصرفية متشابهة في صيغتها مع اسم المفعول[1].

جاءت هذه المصادر على غير قياسها في العربية، والأولى أن تأتي على قياس المصدر الميمي من غير الثلاثي، إلا أنها سُمعت عن العرب بهذه الصيغة، ومن هنا عُدت مصادر ميمية سماعية عن العرب، ولا ينقاس عليها[2].

و على الرغم من مجيء هذه المصادر الميمية على غير قياسها ولكنها تدل على ما يدل عليه المصدر الميمي، من حيث المعنى، ومن هنا دخلت في دائرته، على الرغم من أنها مخالفة لقياس الكلام، إذ إن الأولى أن يقال في "أشرق: يُشرق، مُشرَق، وأنبت: يُنبت: مُنبَت"، وذلك وفقاً لما عليه قياس هذا المصدر في العربية[3].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أنه ثمة مجموعة من الكلمات التي لم توافق صيغة المصدر الميمي من غير الثلاثي، شأنها في ذلك شأن مجموعة أخرى لم توافق صيغته من الثلاثي، إذ إن الأصح أن تأتي هذه المصادر موافقة لما عليه القياس، بقلب حرف المضارعة من الفعل ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، هذه هي الطريقة القياسية التي يصاغ بها المصدر الميمي من غير الثلاثي، وهي مشابهة لصيغة اسم المفعول.

وهذا الأداء المتمرد على القاعدة الصرفية لم يأتِ عبثاً، وإنما نتج عن مجموعة من الأسباب من أهمها: الأداء الذهني للقواعد الصرفية عند أبناء اللغة، وعدم استقرار القاعدة الصرفية، ومحاولة النحاة لأن تكون القاعدة صارمة وجامعة لكافة الأداءات اللغوية المشابهة، والعنف الذي يمارسه أبناء اللغة على لغتهم، فجميع هذه الأسباب أدت إلى تشكل عناصر هذا المتبقي اللغوي ضمن المصدر الميمي من غير الثلاثي، وهو الحال نفسه مع المصدر الميمي من الفعل الثلاثي.

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نلحظ بعض آثار المتبقي اللغوي الممارس على اللغة بعنفها، وهذه الآثار التي تمثلت في خروج بعض المصادر الميمية عن

---

[1]- انظر: دنقوز. شرحان على مراح الأرواح، ص: 75.

[2]- انظر: الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 313.

[3]- انظر: شاهنشاه. الكناش، ج: 1، ص: 350.

قياسها في الفعل الثلاثي، والفعل غير الثلاثي، مما يشير إلى الأداء اللاواعي من أبناء اللغة قُبيل وضع القواعد الصارمة التي من شأنها أن تؤدي إلى استقرار الأداءات اللغوية ذات الطبيعة المتشابهة؛ لذا كانت ملامح المتبقي مسموعة ولا يقاس عليها.

2.2 مصدر المرة:

يشير هذا المصطلح إلى واحد من المصادر الصرفية في العربية، وهو مصدر ذو دلالة مخصصة، تتمثل بالدلالة على المرة الواحدة، أي أن الفعل تكرر مرة واحدة، وهو يصاغ بصيغة قياسية من الفعل الثلاثي على "فَعْلة" بفتح الفاء وتسكين العين، مثل: ضربته ضربة، وجلست جَلْسة، وهو من المصدر المزيد بأحد أحرف الزيادة مثل: قعد قعوداً لا يختلف عنه في المصدر بغير زيادة فيه، فمصدر المرة من قعد هو قَعْدة، بحذف الواو الزائدة على الفعل في صيغة المصدر الصريح[1].

وثمة حالة بنائية يشير إليها اللغويون تمثل ارتباطاً دلالياً بدلالة صيغة مصدر المرة، وذلك أن مصدر المرة جاء للدلالة على تكرار الفعل مرة واحدة، فإذا كان المصدر الصريح لهذا الفعل على زنة "فَعْلة" أصلاً، فلا بد من الوصف كي تتبين الدلالة من هذا المصدر المصوغ للدلالة على المرة، مثل: رحِمَ: رَحْمة، والوصف بـــ "واحدة" للدلالة على مصدر المرة، فنقول: رحم رحمة واحدة[2].

وقد ورد عن العرب بعض الأداءات الاستعمالية التي خرجت فيها صيغة مصدر المرة عن هيئتها التي وُضعت لها، وصيغتها البنائية التي خصصها اللغويون، وذلك قول العرب: أتيته إتيانة، والقياس أن يقال: أتيته أَتْية، على صيغة "فَعْلة" التي وُضعت لمصدر المرة[3].

---

[1]- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 68 – 69.

[2]- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 207 – 208.

[3]- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 45.

وإنما جيء بمصدر المرة على هذه الهيئة؛ لأن العرب جعلوها على مثال المصدر الصريح، فإن مصدر الفعل "أتى" هو "إتيان"، فأجروا مصدر المرة على المصدر الصريح، فقالوا: إتيانة، والأولى أن يقولوا: أَتية[1].

إن صيغة "فَعْلة" في العربية صيغة مخصصة لمصدر المرة، أي أن اللغويين جعلوا هذه الصيغة للدلالة على معنى المرة في الكلمة، مثل: ضَرْبة، وقَتْلة، وسَيْرة، وهكذا، ومن هنا جعلوا أي تقارب بين هذه الصيغة والصيغ الأخرى سبيلاً للتفريق بينها، خاصة في المصدر الصريح، إذ جعل اللغويون التفريق بين مصدر المرة والمصدر الصريح في حال تشابه الصيغة بالوصف، وذلك حفاظاً على المعنى المنوط بصيغة مصدر المرة[2].

إن هذه الصيغة وما شاكلها من صياغة مصدر المرة من غير الثلاثي لها أثرها في تشكيل موقف الصرفيين منها، فحينما كان بعضهم يرى أنها صيغة سُمعت عن العرب على غير القياس، رأى بعضهم الآخر أنها صيغة شاذة عما هو عليه قياس العربية، فالإتيانة، لا يقاس عليها، وإنما سُمعت عن العرب، لذا عُدت من شواذ هذا الباب[3].

إن ما جرى في صياغة مصدر المرة من الفعل "أتى" في المثال السابق لا يوافق الطبيعة التقعيدية التي أشار إليها اللغويون بالنسبة لمصدر المرة، وذلك أن القياس أن يكون مصدر المرة على "فَعْلة"، إلا أنه جاء على صيغة المصدر الصريح مضافاً إليه تاء مربوطة، وهذا فيه خروج على أساس القاعدة.

إن هذا الخروج لا يوصف بالشذوذ كما رأينا عند العلماء السابقين، بل إن الأولى أن يوصف هذا الخروج ببعض مظاهر المتبقي اللغوي، خاصة أن هذا الأداء اللغوي ناشئ عن طبيعة تقعيدية غير مستقرة، فلم يرد عن العرب سوى كلمتين من

---

[1]- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 110.

[2]- انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 460.

[3]- انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1995م). الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 29.

هذا القبيل، وهما: إتيانة، ولقيانه ، الأمر الذي يدل على عدم سيرورة هذا الأداء، وإنما يدل على أن هذا مشهد من مشاهد العنف اللغوي الذي مورس على هذه الصيغة.

ففي الوقت الذي لم تستقر فيه القواعد الصرفية في أذهان العرب، كان هناك بعض الأداءات التي لا تطرد مع سائر الأداءات اللغوية المماثلة، انطلاقاً من عدم حتمية القواعد من جهة، ومن الاعتماد على القواعد الذهنية التي ربما يدخلها بعض الخلط؛ لذا نشأت هذه الأداءات اللغوية ذات الطبيعة المتمردة على أساس القاعدة القياسية التي ينضوي تحتها أكثر الأداءات اللغوية المتشابهة.

ومن ذلك أيضاً قولهم: لقيته لقاءة، والقياس في مصدر المرة أن تكون على: لقيته: لَقْية، أي على زنة "فَعْلة" الموضوعة لمصدر المرة[1].

وما جرى في هذه الحالة شبيه بما جرى في الحالة السابقة، مع اختلاف في طبيعة المصدر الصريح بين الفعلين، فإن مصدر الفعل "لقي"، هو "لقاء"، ومن هنا زيدت التاء المربوطة على المصدر الصريح ليدل على معنى المرة فيه، فقالوا: لِقاءة، والأولى أن يقولوا: لَقْيَة، على زنة "فَعْلة"[2].

وهذا الأداء المسموع عن العرب ليس بالكثرة التي يمكن معها القول بأنها ظاهرة في مصدر المرة، بل هي قليلة جداً، إذ بين الجرجاني أن مصدر المرة يصاغ على هذا النحو بقلة في كلام العرب، ولم يذكر سوى إتيانة ولقاءة[3].

إن ما جرى في المثال السابق ذو ارتباط بقياس مصدر المرة من غير الثلاثي، فإن مصدر المرة من غير الثلاثي يقاس بإضافة تاء مربوطة على المصدر الصريح، فيقال: أعطى: إعطاء: إعطاءة، وابتسم: ابتسام: ابتسامة، وانتقل: انتقال: انتقالة، إلا إذا كان المصدر منتهياً بتاء أصلاً، فيفرق بينه وبين مصدر المرة

---

[1]- انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 110.

[2]- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 45.

[3]- الجرجاني. المفتاح في الصرف، ص: 65.

بالوصف، ومن هنا فقد صيغ مصدر المرة "لقاءة" بالطريقة التي يصاغ بها في حال كون المصدر لفعل غير ثلاثي[1].

وهذه الصيغة الصرفية "فَعْلة" خُصصت للدلالة على مصدر المرة من الثلاثي؛ لذا وقع الإشكال فيما سُمع من نحو "لقاءة، وإتيانة"، فهما مشتقان من فعل ثلاثي، فالأولى أن يأتيا على مصدر المرة من الثلاثي، أي: لقية، وأتية، فلما لم يكن ذلك وقع الإشكال في اعتبارهما من مصادر المرة الشاذة عن أصل القاعدة[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا الإشارة إلى الأمور الآتية:

1 . إن مصدر المرة المسموع عن العرب "لقاءة" لم يأتِ وفقاً لقياس القاعدة الصرفية في صياغة هذا المصدر، ومن هنا انطلق اللغويون في تأويل ما جرى لهذا المصدر في مخالفته لما عليه القاعدة، فكان أكثر كلامهم ينصب على أنه شاذ ولا يقاس عليه، وأننا نأخذ به كما سُمع عن العرب فحسب.

2 . يرى الباحث أن ما جرى مع هذه المصادر الدالة على المرة ما هو إلا نتيجة لأداء غير واعٍ من أبناء اللغة، خاصة أن هذه المصادر جاءت في اشتقاقها شبيهة بما عليه الحال في اشتقاق مصدر المرة من غير الثلاثي، فكان هذا دليلاً على أن هذه المصادر تأثرت بالطريقة التي صيغ بها مصدر المرة من غير الثلاثي.

3 . وبناء على ما تقدم كله يمكننا القول بأن مصدري المرة "إتيانة، ولقاءة" أنموذجان لوقوع اللغة تحت تأثير العنف اللغوي، إذ إن الأداء اللاواعي من أبناء اللغة لصيغة مصدر المرة أوجد بعض المصادر المسموعة التي لا تنطبق تماماً على قياس القاعدة الصرفية في هذا الصدد، وإنما جاءت مخالفة لما عليه القياس، إذ من الأولى أن تكون مصوغة على صيغة "فَعْلة"،

---

[1]- انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 280.

[2]- انظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 470.

غير أن القواعد الذهنية غير المستقرة جعلتها تصاغ على صيغة "إتيانة، ولقاءة"، وهو المصدر الصريح لهذه الأفعال مزيداً عليه تاء مربوطة.

3.2 مصدر الهيئة:

كثيراً ما نجد الحديث عن مصدر الهيئة إلى جوار الحديث عن مصدر المرة في كتب اللغة، إذ هما متقاربان في طبيعتهما، علاوة على قربهما في صيغتيهما الموضوعيتين لهما، إذ لا يفرق بينهما سوى بحركة وهي الكسرة بدلاً من الفتحة.

ويدل مصدر الهيئة من اسمه على هيئة المتحدث عنه، مثل قولنا: جلس جِلْسة المتحكم، فإن كلمة "جِلْسة" مصدر هيئة، دل على هيئة الفاعل[1].

ولمصدر الهيئة اسم آخر وهو مصدر النوع؛ وذلك لأنه يصاغ لبيان نوع الفعل، أو حاله، ومن هنا سُمي مصدراً للهيئة، ومصدراً للنوع[2].

وصياغة مصدر الهيئة تقوم على أساسين، الأول: صياغته من الثلاثي، إذ يصاغ على زنة "فِعْلة"، بكسر الفاء، وسكون العين، وذلك للدلالة على هيئة الفعل، وإذا كان المصدر الصريح من هذا الفعل على زنة "فِعلة" مثل: نِشْدة، فإنه يتبع مصدر الهيئة بوصف دال على معناه، ومؤدي إلى مؤدٍ، أما من غير الثلاثي فإن الأكثر فيه ألا يصاغ منه، غير أنه يمكن صياغته من غير الثلاثي بزيادة تاء مربوطة ووصف دال على مصدر الهيئة، يقال: اكتسب الرجل اكتسابة المجتهد، وأكرم إكرامة، وهكذا[3].

ومن هنا يمكننا القول بأن مصدر الهيئة من "افتعل" هو "افتعالة" يُضاف إليها وصف دال على معنى الهيئة، كقولنا: اكتسابة سريعة، واقتصارة كبيرة، واتهامة واضحة، وهكذا، إلا أنه سُمع عن العرب بعض الألفاظ التي صيغت للهيئة، غير

---

[1]- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 208.

[2]- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، ج: 4، ص: 69، والغلاييني. جامع الدروس العربية، ج: 1، ص: 172.

[3]- انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 38.

أنها لم تأتِ وفقاً لهذه القاعدة الصرفية، وهو قولهم: انتقبت المرأة نِقْبة، واختمرت خِمْرة، وقياس مصدر الهيئة فيهما: انتقابةواختمارة[1].

إن اشتقاق مصدر الهيئة من الفعلين السابقين لا يوافق أصل القاعدة التي وضعها اللغويون من قبل، وفي حقيقة الأمر فإن اللغويين لم يريدوا أن يضعوا مصدراً للهيئة من غير الثلاثي؛ لأنه لم يُسمع عن العرب ذلك إلا قليلاً، فجعلوا من المصدر الصريح سبيلاً لهم، وأضافوا إليه التاء المربوطة ووصفاً دالاً على معنى الهيئة، فهذه الألفاظ لم تخالف أساس القاعدة فحسب، بل خالفت عموم المسموع من كلام العرب[2].

وتدل هذه المصادر على الحال التي عليها المرأة، فخِمرة تدل على أن المرأة وضعت خمارها على رأسها، أما نِقبة، فتدل أيضاً على أن المرأة وضعت نقابها على وجهها، فهما دالان على معنى الهيئة، ومن هنا صيغ مصدر الهيئة بصيغة الفعل الثلاثي المجرد عن الزيادة[3].

إن هذه المصادر الدالة على الهيئة لم تسِر وفقاً لما وضعه العلماء من قواعد، أي أن القاعدة التي جاء بها النحاة لم تشمل هذه الأداءات اللغوية؛ لذا وُصفت بالشذوذ، أي أنها شاذة عن أساس القاعدة[4].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن العلماء قد وضعوا صيغاً قياسية دالة على معنى الهيئة، وجعلوا هذه الصيغ مطردة في سائر الأفعال المسموعة عن العرب، غير أنهم وجدوا بعض الأداءات اللغوية التي لا تنطبق مع تلك الصيغ القياسية التي وضعوها، ومن هنا كان لا بد لهم من تفسير هذه الصيغ، فما كان منهم إلا أن وصفوها بالشذوذ.

ولكن هل الشذوذ هو السبيل الأمثل لبيان حال هذه الصيغ؟ لا بد من شيء آخر هو الكامن وراء وجود هذه الصيغ في العربية عموماً، والصرف خاصة.

---

[1]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 61.

[2]- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 209.

[3]- الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 38.

[4]- انظر: الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 240.

يرى الباحث أن هذه الصيغ "تِقْبة، وخِمْرة" إنما جاءت للدلالة على الهيئة بصيغة الفعل الثلاثي لكثرة استعمالها عند العرب عموماً، فتبادر إلى أذهانهم أن يجعلوا هذه الصيغ كأمثالها من الفعل الثلاثي، ليكون ذلك أكثر سهولة على ألسنتهم، وليكون ذلك أوضح في مسامعهم.

ومن هنا فإن هذا الأداء الطارئ على الصيغة لم يواجه قبولاً عند اللغويين من بعد، فرأوا أن هذه الصيغ لا توافق أساس القاعدة، ومن هنا وُصفت بالشذوذ، والواقع أنها دالة على أداء لاواعٍ من أبناء اللغة لخصوصية الدلالة في هذه الأفعال، ومن هنا قاسوها على الأفعال الثلاثية، فكان ذلك سبيلاً لإدخالها إلى دائرة المتبقي، وإدراجها ضمن العناصر اللاواعية من أبناء اللغة.

أما الفعل "تفعّل" المزيد بالتاء والتضعيف، فإن قياس مصدر الهيئة فيه: "تفعّلة"، مثل: تحسّن: تحسّنة الصحيح، وتكسّر: تكسّرة الزجاج، هذا هو قياس مصدر المرة فيه، غير أنه سمع عن العرب ما يخالف هذه القاعدة، إذ أتى مصدر الهيئة على صيغته الموضوعة للفعل الثلاثي، فقالوا في: تعمّم الرجل عِمّة، وتقمّص قِمْصة، وذلك على سبيل الشذوذ[1].

وهاتان الصيغتان إنما جاءتا للدلالة على الهيئة من حيث البنية، والمعنى، فإن قولنا: تعمم، أي اتخذ الرجل عمامة على رأسه، فإن كلمة "عِمة" دلت على تلك الهيئة التي عليها ذلك الرجل، كما إن قولنا: تقمّص الرجل، يدل على اتخاذه قميصاً يرتديه على جسده، ومن هنا كانت "قِمْصة" دلالة على معنى الهيئة التي عليها ذلك الرجل[2].

وانطلاقاً من فكرة أن هذه المصادر الدالة على الهيئة لم يُسمع سواها عن العرب في غير الثلاثي فقد عدّها اللغويون من قبيل الشذوذ، فكان وصفها على أنها شاذة، وهذا هو الوصف المعتاد لكل ما هو خارج عن نظام القاعدة التي يضعها العلماء طبقاً لما هو مسموع من كلام العرب[3].

---

[1]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 61.

[2]- انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 38.

[3]- انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 868.

وهذه الصيغة التي نراها في الفعلين "تقمص وتعمم" لا توافق الصيغة القياسية التي وضعها اللغويون عند قياس مصدر الهيئة من الفعل غير الثلاثي، وإنما جاءت شذوذاً على قياس مصدر الهيئة من الثلاثي، وذلك على وزن "فِعْلة"، وهذه الكلمات المحدودة سُمعت عن العرب، ولا يصح القياس عليها[1].

والقول في "قِمْصة، وعِمّة" لا يختلف كثيراً عن القول في "نِقبة، وخِمرة" فإن الكلمتين الأوليين تدلان على معنى مخصص بالهيئة عند الرجل، ومن هنا كثر استعمال هذه الألفاظ بمعناها عند العرب، وانطلاقاً من هذا الترابط الذهني بين هذه الأفعال وأحوالها قاس أبناء اللغة مصدر الهيئة منها على قياس الثلاثي، وذلك في أداء ذهني بحت يبتعد عن الأسس القياسية المطردة في لسان العرب، فجاءت هذه الكلمات على صيغة الثلاثي لا على صيغة غير الثلاثي.

وهذا الاستعمال اللغوي لا يمكننا أن نصفه بالشذوذ ونقف عند هذه النقطة، بل لا بد من بيان سبب هذا الشذوذ، وهو ناتج عن أداء لا واعٍ من أبناء اللغة، يقوم على قياس غير دقيق للصيغ انطلاقاً من ربطها بالصيغ الأخرى، مما يجعل هذه الأداءات تبتعد عن الاطراد اللغوي، وتسير نحو المتبقي.

ومن هنا فإن الباحث يورد النتائج الآتية في نهاية هذا الفصل:

1 . يرتبط المتبقي اللغوي بنواحي الأداء اللاواعي من أبناء اللغة في بعض الصيغ المصدرية، انطلاقاً من عدم استقرار القاعدة، وعدم وضوح حالة الاطراد القياسي في ذهن أبناء اللغة، مما ينتج عنه أداءات لغوية أي شذت على أصول القواعد.

2 . يظهر لنا أن المصدر الصريح من الثلاثي لا يخضع كثيراً لمظاهر المتبقي؛ وذلك لأنه سماعي وليس قياسياً، إذ إن الحكم على المصدر الثلاثي بالتمرد على أصله ليس يسيراً انطلاقاً من عدم قياسيته، في حين كان الأمر مختلفاً مع المصدر الصريح من غير الثلاثي؛ لأنه مصدر قياسي يقوم على صيغ واضحة، الأمر الذي يمكن معه الحكم بتمرد الأداء اللغوي على أصل القاعدة.

---

[1]- انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 325.

3 . كان الحديث عن المتبقي اللغوي في مصدر المرة ومصدر الهيئة قليلاً ومحدوداً، وذلك ناجم عن أمرين: الأول: أن هذه المصادر ليست إلى حد كبير من الاتساع الذي تتشعب معه القواعد، فتنشأ الأداءات المتمردة على القاعدة، والثاني: يرتبط بقلة الألفاظ المسموعة عن العرب والمتعلقة بمصدر المرة ومصدر الهيئة.

الفصل الثالث

مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المشتقات

تناول الفصل السابق مظاهر المتبقي اللغوي ضمن المصادر، واشتمل على المصدر الصريح، واسم المصدر، ومصدر الهيئة، ومصدر المرة، والمصدر الميمي، وبيّنا فيه مظاهر المتبقي اللغوي، في حين يتناول هذا الفصل مظاهر هذا المتبقي ضمن عناصر صرفية أخرى لها دورها في تشكيل المعنى، وبناء الوحدات الكلامية ألا وهي المشتقات.

والمشتقات اسم يدل على مجموعة من العناصر الصرفية، والوحدات الكلامية التي لها دورها في تخصيص بعض نواحي المعاني اللغوية، والدلالات السياقية ضمن إطار واحد، أو فكرة مخصصة، فهي من أصلها الذي اشتُقت منه جزءاً من المعنى، وتأخذ المعنى المتبقي من الصيغة الاشتقاقية التي صيغت بها، فيكون المعنى مزيجاً بين هذا وذاك[1].

ولا بد للمشتقات من أن تتبع في دلالاتها ومعانيها إلى أصولها التي اشتُقت منها، فليس من المعقول ألا يكون دور للأصل في تشكيل المعنى المخصص لهذه الصيغ المشتقة، ومن هنا كان معناها مزيجاً بين أصلها الذي اشتقت منه، والمشتق الجديد الماثل في الصيغة، والدال على معنى جديد[2].

واللغة تنظر إلى هذه المشتقات على أنها وسيلة لإغنائها، ومنحها مزيداً من المرونة، مما يجعل من هذه المشتقات قوة تجديدية في جسم اللغة، فكلما احتيج إلى صياغة لفظ جديد، أو بناء وحدة كلامية جديدة فلا بد من اللجوء إلى هذه الآلية الاشتقاقية من أجل الوصول إلى المعنى المراد من هذه الصيغة، إذ بواسطة الاشتقاق تنمو اللغة وتتطور، وليس الأمر حكراً على ما كان من المشتقات القديمة

---

[1]- انظر: الصالح. دراسات في فقه اللغة، ص: 180.

[2]- انظر: القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (د.ت). البلغة إلى أصول اللغة، تحقيق: سهاد أحمد حمدان السامرائي، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، العراق، ص: 116.

التي سُمعت عن العرب، بل هي حالة من التطور الدائم، وأسلوب من أساليب تنمية اللغة العربية[1].

وثمة خلاف معروف بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة حول أصل الاشتقاق، إذ ذهب الكوفيين إلى أن الفعل هو أصل الاشتقاق، واستدلوا بأفعال ليس لها مصادر، كما استدلوا بأن المصدر يعتل لاعتلال الفعل وغير ذلك من الحجج، في حين أن البصريين قالوا بأن المصدر أصل الاشتقاق بدليل أنه سُمي مصدراً، أي أنه الموضع الذي تصدر عنه سائر المشتقات، كما أن المصدر يدل على زمان مطلق، في حين يدل الفعل على زمان مخصص، فكان الزمان المطلق أصلاً للزمان المخصص، ومن هنا كان المصدر أصلاً للاشتقاق[2].

وهذا الأصل الذي تستمد منه المشتقات معانيها ودلالاتها وينضاف إليها ما تدل عليه هي أيضاً من المعاني الجديدة يسمى في العربية الجذر اللغوي، وهو عبارة عن مجموعة من الحروف الأصيلة التي تجردت عن كافة الزيادات الأخرى، ولها ارتباطها بوحدات كلامية أخرى كثيرة، كلها تأخذ طرفاً من معنى هذا الجذر اللغوي، وهو غالباً ما تُبنى عليه معاجم الألفاظ في اللغة العربية، ويتكون من أصوات صامتة وأخرى صائتة، وهو ما يميز العربية عن سواها من اللغات السامية، إذ إن الأخيرة لا تجيز أن يكون الجذر اللغوي مشتملاً على أصوات صائتة، بل تحصر الجذر اللغوي في الأصوات الصامتة فحسب[3].

ومن هنا فإن هذا الفصل يحاول أن يسلط الضوء على عناصر المشتقات في اللغة العربية، وبيان أثر المتبقي اللغوي في تشكيل وحداتها الكلامية، وهذه المشتقات في العربية تتمثل باسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، واسم التفضيل،

1- حجازي. علم اللغة العربية، ص: 306.

2- انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 190، مسألة: 28.

3- القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة (2010م). أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، رسالة دكتوراه، بإشراف: رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، ص: 28.

وصيغ التصغير، هذه كلها يمكن أن نضمنها هذا الفصل، ونتحدث فيه عن عناصر المتبقي اللغوي الماثلة أمامنا ضمنها، وذلك كما يأتي.

1.3 صيغة اسم الفاعل:

يشير مصطلح اسم الفاعل إلى تلك الوحدة المشتقة الدالة على من قام بالحدث، وهو مشتق على مثال مضارع الفعل، يقول الجرجاني في تعريف اسم الفاعل هو "ما اشتق من يفعل لمن قام بالفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث"[1].

هذا يعني أن صيغة اسم الفاعل تشتق من الفعل للدلالة على من قام بهذا الفعل، ومن هنا سُميت بصيغة اسم الفاعل، أي أنها صيغة دالة على الفاعل الذي قام بالفعل[2]، وهذا من وجهة النظر الصرفية لا من وجهة النظر التركيبية القائمة على أساس الإسناد بين عناصر الكلام المختلفة.

واسم الفاعل مشتق من مشتقات الأفعال، هذا الكلام مبني على ما سبقت الإشارة إليه من أن اسم الفاعل يجري على الفعل، وأنه ذو صيغة مخصصة، أي أنه يدل على أصله من الاشتقاق، وهو الجذر الذي أُخِذ منه، علاوة على دلالته على معنى الفاعلية المتضمنة في صيغة اسم الفاعل، ومن هنا فلا بد له من صيغة مشتقة واضحة العناصر تدل على هذه المعاني المرتبطة باسم الفاعل.

يشتق اسم الفاعل في العربية على وجهين هما:

الأول: اشتقاقه من الفعل الثلاثي: ويُشتق على زنة: فاعل، دون تحويل في تركيبة الكلمة الصوتية أو الصرفية، وذلك نحو: ضارِب، كاتِب، قارِئ، بائِع، وغيرها من الصيغ المشتقة التي لا حصر لها[3].

---

[1]- الجرجاني. التعريفات، ص: 26.

[2]- انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 87.

[3]- انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 285.

وبناء على هذه القاعدة القياسية التي وضعها اللغويون في قياس اشتقاق اسم الفاعل، فإنه يتبادر إلى ذهن المتلقي أن جميع الصيغ التي جاءت على زنة "فاعِل" تدل على معنى اسم الفاعل، إلا أن ذلك لم يكن حقيقياً تماماً ضمن الاستعمال اللغوي المباشر، إذ ثمة صيغ سُمعت عن العرب بلفظ "فاعل" وأريد بها شيءٌ آخر، كاسم المفعول، فاللفظ لفظ "فاعل" والمعنى معنى "مفعول"، ومن ذلك ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: "قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ"[1].

فكلمة "عاصم" في الآية القرآنية الكريمة جاءت بصيغة اسم الفاعل، إلا أنها لم تدل على اسم الفاعل، بل دلت على اسم المفعول، فالمعنى: لا أحد معصوم اليوم من أمر الله، فالصيغة جاءت بلفظ اسم الفاعل، وأريد بها اسم المفعول، وذلك من أجل المبالغة في المعنى، وزيادة التوكيد فيه[2].

ومن الشواهد القرآنية كذلك على مجيء اسم الفاعل بمعنى المفعول ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: "خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ"[3].

فالآية الكريمة مشتملة على لفظ آتٍ بصيغة اسم الفاعل من الثلاثي، وهو "دافق"، والرؤية الأولية تشير إلى أن هذه الصيغة دالة على اسم الفاعل، غير أن المعنى يأتي دالاً على اسم المفعول، أي أن "دافق" بمعنى مدفوق، غير أنها جاءت بصيغة اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في هذا التدفق، والعرب إذا أرادت أن تبالغ في معنى ما جاءت به على صيغة اسم الفاعل كما هو مبيّن في الآية القرآنية الكريمة[4].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: "فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ"[5].

---

[1]- سورة هود، آية: 43.

[2]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الرابعة، ج: 1، ص: 153.

[3]- سورة الطارق، آية: 6.

[4]- انظر: ابن خالويه. ليس في كلام العرب، ص: 317.

[5]- سورة الحاقة، آية: 21.

فالآية الكريمة مشتملة على المشتق "راضية" وهو مشتق دال على صيغة اسم الفاعل في شكله الخارجي، إلا أنه دال على معنى المفعول في الدلالة العميقة، وذلك أن العيشة يُرضى عنها، وليست هي الراضية، فالمعنى: عيشة مرضيّة، على صيغة اسم المفعول وليس على صيغة اسم الفاعل[1].

من المعلوم أن العيشة لا ترضى ولكن يُرضى عنها، فلم يكن هناك مجال لحدوث اللبس، فجاء على صيغة اسم الفاعل الذي هو أقوى دلالة كما رأى القدماء.

وحين ننظر في النماذج القرآنية السابقة التي جاءت بصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، غير أنها لم تكن تحمل المعنى ذاته لصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، وإنما جاءت لتحمل معنى آخر مختلفاً، ألا وهو معنى المفعول، فإنه يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: لماذا لم تأتِ هذه الصيغ وفقاً لصيغة اسم المفعول دون أن تأتي هكذا بصيغة اسم الفاعل لتدل على المفعول؟

بيّنت الآراء السابقة للعلماء السابقين[2] أن هذه الصيغ جاءت لتدل على اسم المفعول على الرغم من أنها على صيغة اسم الفاعل وذلك انطلاقاً من إحساس العرب بأن صيغة اسم الفاعل تدل على المبالغة والتكثير أكثر من صيغة اسم المفعول، ومن هنا عبّروا عن بعض معاني اسم المفعول بصيغة اسم الفاعل.

غير أن هذه الدراسة ترى غير هذا انطلاقاً من فكرة المتبقي اللغوي، وهو الذي يعمد إلى الأداء اللاواعي للغة، فاللغة في بعض أحوالها جعلت من صيغة اسم الفاعل دالاً على المفعول، انطلاقاً من الحكم عليه من السياق – مع الأخذ في اعتبارنا أن بعض الصيغ تصلح لاسم الفاعل – وهذا نتيجة لبعض الأداءات اللغوية اللاواعية، التي جاء القرآن من بعد بتأكيدها في اللسان العربي على ما رأينا.

---

[1]- انظر: الهروي. إسفار الفصيح، ج: 1، ص: 419.

[2]- انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 153، وابن خالويه. ليس في كلام العرب، ص: 317.

ففي بعض الأحوال كان ابن اللغة ينظر إلى بعض البنى الصرفية باعتبار معناها لا باعتبار شكلها، فما كان دالاً على معنى المفعولية لم يكن ليدقق في طبيعة الصيغة الدالة على هذا المعنى، مثل: عيشة راضية، فهل تكون العيشة راضية؟ كلا، إنها عيشة مرضية، لذا لم يكن هناك ما يدخل اللبس في طبيعة هذا المعنى، فجاء بصيغة اسم الفاعل لا بصيغة اسم المفعول.

ثم استقرت قواعد اللغة على ما رأينا في اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي، إلا أن ذلك لم ينفِ وجود هذه الصيغ المتبقية في جسم اللغة، أي أنها صارت ضمن دائرة المتبقي اللغوي الذي يشير إلى حقبة ما من حقب النمو اللغوي في المستوى الصرفي.

وقد تتعدى صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي "فاعل" حدودها، فتدل على اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي في معناها، دون أن تأتي على صيغتها، وذلك نحو قولهم: ناصب، بمعنى مُنصَب، وقد جاء ذلك في بيت النابغة[1]:

كِلينـــي لَهِـــمٍّ يـــا أُمَيْمِـــةَ نـــاصِـــبٍ وَلَيْـــلٍ أقاســـيه بـــطِيءِ الكـــواكـــبِ

فالأصل أن يقول "هم مُنصب"، لأنه من الفعل "أنصب"، تقول: أنصبني الأمر.

ويرى الأزهري أنه جعل "ناصباً" بمعنى "مُنْصِب"، لأنّه أبلغ في وصف الليل، ولو شاء لقال: "مُنْصِب" من غير أن يختّل الوزن، لكنّه آثر "فاعلاً" على "مُفْعِل" لما فيه من وضوح الدّلالة على الوصف[2].

فإن "ناصب" من الفعل "نصب، في حين أن "منصب" من الفعل "أنصب" وهو الدال على التعب، لذا فإن الشاعر أتى بصيغة "فاعل" وأراد صيغة "مُفعِل"،

---

[1]-النّابغة الذّبياني، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1977م، ص: 40.

[2]- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(د.ت). تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السّلام هارون وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 12، ص: 147.

انطلاقاً من بلاغة صيغة فاعل في اللسان العربي، وأثرها الأكبر في المعنى[1].

إن صيغة "ناصب" في الشاهد السابق لا تمنع مجيء صيغة "منصب" في الوزن، ولا في المعنى، الأمر الذي يشير إلى أن الشاعر قد قصد مجيء هذه اللفظة لغاية دلالية، أو بلاغية، إذ لا داعي إلى مجيئها من حيث الصياغة الوزنية، مما يعني أن قوله: ناصب، هاهنا جاء موافقاً لما أراده في نفسه، وهو مجيء هذه اللفظة وفقاً لنظام أكثر تأثيراً في نفس المتلقي، هذا ما كان قد أشار إليه النحاة واللغويون من قبل.

أما نحن في هذه الدراسة فنرى غير ذلك، وذلك انطلاقاً من فكرة المتبقي، التي تشير في أساسها إلى بعض الاستعمالات اللغوية غير الواعية من أبناء اللغة، فالشاعر حين أتى بلفظ "ناصب" وأراد "منصب" لم يكن يقصد ذلك تماماً، وإنما اشتق من هذا الفعل "أنصب" لفظاً مطابقاً للصيغة المثالية الأساسية في نفسه، وهي صيغة "فاعل" وذلك وفقاً لطريقة غير واعية في اشتقاق هذه الصيغة، وتبعاً لما تمليه قريحة هذا الشاعر بوصفه ناطقاً باللغة الفصيحة، تاركاً الأمر والمعنى للسياق الذي يدل على ما يدل عليه "منصب" دون أن يأتي بها.

يعني هذا أن الاستعمال اللغوي الذي جاء به الشاعر في بيته السابق لم يكن سوى استعمال لغوي نابع من فكرة لا واعية، ارتبطت بمجيء اسم الفاعل على صيغة "فاعل" بصرف النظر عن طبيعة الأصل الاشتقاقي لهذه الصيغة، فكان ذلك على المستوى المسموع في اللغة، ولم يكن على المستوى المقيس.

يعني ذلك أن هذه الصيغة جاءت مسموعة من العرب على صيغة "فاعل" من الفعل "أفعل" ولا يمكن القياس عليها، وإنما سُمعت عن العرب، ثم انتقلت إلى كونها بقايا لغوية دالة على ما جرى في أصول اللغة حين بدأت.

---

[1]- انظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 1369.

ومن مظاهر المتبقي في صيغة اسم الفاعل أنها جاءت لتدل على غير معناها، إذ ورد عن العرب مجيئها للدلالة على النسب، كما يظهر في قولهم: طاعم ولابن، أي: صاحب طعام، وصاحب لبن، فجاءت صيغة "فاعل" للدلالة على الاسم المنسوب[1].

وهذه الصيغة التي تُشتق على صيغة اسم الفاعل للدلالة على النسب لا تنقاس في كلام العرب، بل هي مقصورة على السماع المنقول عن العرب، مثل: طاعم، كاس، لابن، تامر، فلا يجوز مثلاً أن يقال لصاحب الحليب: حالب، على اعتبار أنه ذو حليب، ولا يجوز أن يقال لصاحب الفاكهة "فاكه" إذ هذا لا يقاس في كلام العرب، وإنما يُقتصر على السماع المنقول عنهم، يقول ابن يعيش: "وهذا القبيل، وإن كان كثيرًا واسعًا، فليس بقياسٍ، بل يُتْبَع فيه ما قالوه، ولا يتجاوز، فلا يُقال لبائع البُرّ: "بَرّارٌ"، ولا لصاحب الفاكِهة: "فَكّاهٌ"، ولا لصاحب الشعِير: "شَعّار"، ولا لبائع الدَّقِيق: "دَقّاقٌ"، وإنّما يُقال: "دَقِيقيّ"، وقد قيل: "دَقّاقٌ". ومثل ذلك "الكِسائيُّ" نسبٌ على قياس النسب، والفَرّاء على قياس "البَزّاز" و"العَطّار"[2].

وما جرى في الصيغة السابقة التي دلت على النسب يوجه عند بعض أهل العلم على أنه ناتج عن الاستغناء في اللغة، فإن صيغة "فاعل" التي دلت على معنى النسب إنما جاءت استغناء من المتكلم باللسان العربي عن ياء النسب، ويرى ابن عقيل أنه قد يُستغنى عن ياء النسب ببناء فاعل، مثل: تامر، ولابن، أو بناء فعّال، مثل: بقّال، وبزّاز، أو بناء "فَعْل"، مثل: طَعْم[3].

وهذه الصيغة ليست وحدها التي جاءت في اللسان العرب لتدل على معنى النسب في غير صيغته الأساسية، بل جاء بعض الوحدات الكلامية الأخرى، كما في وزن "فعّال"، مثل: بزّاز، لصاحب الحرير والبز، وبقّال، وخزّاز، ونجّار، ففي

---

[1]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 114.

[2]- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 482.

[3]- انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 168.

كل هذه الكلمات نابت هذه الصيغة عن صيغة النسب[1]، وسنطيل الحديث عن هذه الصيغة في حديثنا عن صيغة المبالغة.

وانطلاقاً مما سبق نجد أن النحاة واللغويين القدماء قد نظروا إلى ما جرى في هذه الصيغة على اعتبار أن صيغة اسم الفاعل "فاعل" قد تأتي استغناء بها عن ياء النسبة في الكلمة، ومن هنا انطلقت سائر توجيهاتهم لما سُمع عن العرب في هذا السياق.

أما هذه الدراسة فإنها لا ترى هذا السبيل توجيهاً دقيقاً لما كان من هذه الصيغة واختلاف دلالتها باختلاف سياقها، وإنما ترى أن هذا الاستعمال اللغوي المسموع عن العرب إنما جاء نتيجة للمتبقي اللغوي الذي يعمد إلى جذور الظاهرة اللغوية، فيجعلها ماثلة في الاستعمال اللغوي دون أن تكون مقيسة على ما سواها من الاستعمالات اللغوية الأخرى.

فإن صيغة اسم الفاعل كما مر بنا من أكثر الصيغ الصرفية استعمالاً عند العرب، وكان العرب يرون فيها بلاغة أكثر مما كانوا يرون في سواها من الصيغ الصرفية الأخرى، ومن هنا عبّروا بها في كثير من الأحيان عن معانٍ لم تأتِ وفقاً لصيغتها الأصلية، كما هو ماثل لنا في هذه الحالة، فإنهم جعلوا من صيغة "فاعل" اسماً منسوباً، انطلاقاً من المعنى المنوط بهذه الصيغة في سياقها، وهذا السياق مرتبط باستعمال لغوي مسموع عن العرب، ناجم عن استعمالات لغوية مرتبطة بجوانب اللاوعي عند العرب، الأمر الذي نقل هذه الاستعمالات اللغوية إلى دائرة المتبقي في حال كونها بعيدة عن أصول الدرس الصرفي عند استقرار القواعد لدى اللغويين.

أما الصيغة الثانية لاسم الفاعل فهي اشتقاقه من الفعل غير الثلاثي، ويقوم هذا الاشتقاق لاسم الفاعل على مجموعة من الخطوات تتمثل أولاً بالإتيان بمضارع الفعل المراد اشتقاق اسم الفاعل منه، ثم قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، ثم

---

[1]- السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 408.

كسر ما قبل الآخر ولو تقديراً، مثل: مُقدِم، مستقيم، مختار، مُحطِّم، وغيرها من أسماء الفاعلين المشتقة من أفعال اللغة المتعددة[1].

وعناصر التحول اللغوي في صيغة اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي تظهر في كثير من الملامح، ومن بين تلك الملامح ما يرتبط بمجيء المصدر الصريح إذا جرى عليه بعض التحول في صيغته الصرفية للدلالة على اسم الفاعل من غير صيغته الحقيقية، ومن ذلك أن صيغة المصدر الصريح من الأفعال الرباعية التي على زنة "فعلل" من قبيل التضعيف تأتي على "فِعلال"، مثل: زِلزال، وجِلجال، ولكن إذا جاءت هذه الصيغة بالفتح في فائها، فإنها لا تعود تدل على معنى المصدر الصريح، بل تنتقل للدلالة على اسم الفاعل من غير الثلاثي، مثل: وَسواس، بمعنى مُوَسْوِس[2]، وقد وردت في كتاب الله تعالى، وذلك إذ يقول سبحانه: "مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ"[3].

وترد صيغة "موسوس" في اللغة، غير أنها تكون بفتح الحرف قبل الأخير، يعني أنها تأتي للدلالة على اسم المفعول لا على اسم الفاعل؛ وذلك لأن اسم الفاعل يمكن الدلالة عليه من خلال الوحدة الكلامية: وسواس، فهي جاءت لتدل على اسم الفاعل، ومن هنا فلا داعي إلى وجود صيغة اسم الفاعل من هذا الفعل وفقاً لقياسها الصحيح؛ لوجود وحدة كلامية أخرى ذات معنى مشابه لهذه الوحدة ولكن بصيغة مختلفة[4].

إن هذه الصيغة التي وردت عن العرب تدل على معنى اسم الفاعل، ولكن ليس بصيغته الأساسية التي استقرت في أذهان العرب بعد أن وضعوا قواعد الصرف، فالقياس التقعيدي لهذا الفعل لا يقول بمجيء اسم الفاعل إلا على صيغته التي قيس

---

[1]- انظر: ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 341.

[2]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 60.

[3]- سورة الناس، آية: 4.

[4]- انظر: ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 4، ص: 291.

عليها، إلا أن السماع أقوى عند العرب من القياس، فالسماع في هذه الكلمة جاء ليدل على اسم الفاعل بصيغة مختلفة، وهذا ربما ناشئ عن طبيعة الاستعمال الكثير لهذه الكلمة، فإن الأكثر في مثل هذه الكلمة أن تدل على اسم الفاعل[1].

وهناك بعض الكلمات الأخرى التي سُمعت في اللسان العربي تدل على اسم الفاعل من هذه الصيغة، مثل: قَبقاب، بمعنى المقبقب، ولكنها لم تأتِ وفقاً لصيغتها الأساسية، بل جاءت وفقاً لصيغة المصدر الصريح، ولكن بفتح الفاء لا بكسرها، الأمر الذي أدى إلى جعلها دالة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة المصدر الصريح[2].

وقد يتبادر إلى أذهاننا السؤال عن السبب الذي دفع العرب إلى أن يجعلوا هذه الصيغة "فَعلال" دالة على معنى اسم الفاعل، مع كونهم قادرين على اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل وفقاً للطريقة التي بيّناها في اشتقاقه من الفعل غير الثلاثي؟

يبين لنا الأزهري أن الثقل الحاصل بالتضعيف – تضعيف الفعل "فعلل" – سبب في عدم توجه العربية إلى اشتقاق اسم الفاعل من هذه الأفعال على الهيئة التي يُشتق بها في سواها من الأفعال الأخرى؛ لأن صيغة: موسوس، ومقبقب، ثقيلة في اللسان نتيجة لما فيها من تكرار الأصوات بالتضعيف، ومن هنا جاء العرب بصيغة دالة على معنى اسم الفاعل، ولكن ليس بصيغته[3].

هذا التعليل هو الذي اعتمد عليه النحاة واللغويون حين فسّروا مجيء هذه الصيغ بغير لفظ صيغة اسم الفاعل، وذلك نتيجة لما كان من الثقل الواقع في نطق هذه الكلمة المضعفة، ولكن هذه الدراسة تنطلق من ناحية ثانية تتمثل بجانب المتبقي اللغوي.

إذ لا يرى الباحث ثقلاً في مجيء الكلمة: موسوس، خاصة أن صيغة اسم المفعول قد سُمعت عن العرب بهذه الطريقة، ولكن بفتح ما قبل الآخر، يعني ذلك

---

[1]- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 205.

[2]- انظر: ناظر الجيش. شرح التسهيل، ج: 8، ص: 3799.

[3]- انظر: الأزهري. شرح التصريح، ج: 2، ص: 34.

أن الثقل الذي تعلل به النحاة واللغويون ليس ماثلاً حقيقة في هذه اللفظة، بل يتوجب عليهم أن ينظروا إلى المسألة من جهة أخرى.

وهذه الجهة تتمثل بالمتبقي اللغوي، إذ إن صيغة "فَعلال" الدالة على معنى اسم الفاعل جاءت في وقت لم تكن القواعد اللغوية فيه قد استقرت، فكانت مثل هذه الصيغة تدل على معنى اسم الفاعل نتيجة لارتباطها بسياق دلالي ذي طبيعة دالة على هذا المعنى، الأمر الذي جعل العرب يتخذون من هذه الصيغة سبيلاً للوصول إلى معنى اسم الفاعل، ومن الناحية الثانية فإن هذه الصيغة لم تكن مساوية للصيغة الاشتقاقية القياسية التي جاءت بعد حينما استقرت القواعد، واستقر قياس اللغة في أذهان أصحابها.

وعلى الرغم من هذا الاستقرار اللغوي في أذهان العرب، إلا أن ذلك لم يجعل هذه الصيغ وأمثالها تنقرض في استعمالهم اليومي، وإنما بقيت هذه الصيغ في جسم اللغة، تُستعمل كل يوم في لسان أبناء العربية، وهو ما تركها أثراً في الواقع الاستعمالي، مما جعلها تنضوي تحت دائرة المتبقي اللغوي.

ومن مظاهر المتبقي اللغوي ما يرتبط بنواحي اشتقاق اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي، حين تختلف عناصر القاعدة التي سيقت للوصول إلى هذه المعاني، ومن ذلك أن القاعدة الصرفية تقول بأن اشتقاق اسم الفاعل من الفعل "أفعلَ" بزيادة الهمزة يكون على زنة "مُفْعِل" بكسر ما قبل الآخر[1].

وعلى الرغم من وجود هذه القاعدة المحكمة في اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي في العربية، إلا أنه ثمة بعض ملامح الخروج على هذه القاعدة، وذلك أنه سُمع بعض الألفاظ التي لم تأتِ موافقة لهذا الوزن الصرفي الموضوع للدلالة على صيغة اسم الفاعل، فقد سُمع عن العرب قولهم: أسهب، فهو مُسهَب، وأحصن، فهو مُحصَن، وألفج فهو مُلفَج[2]، بفتح ما قبل الآخر فيها جميعاً[3].

---

[1]- ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 3، ص: 72.

[2]- الملفج: هو الرجل الذي رقت حاله، وأفلس، انظر: ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 2، ص: 473.

[3]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 62.

إن هذه الألفاظ الثلاثة التي ذكرناها آنفاً ليس في العربية سواها جاء بفتح ما قبل الآخر في صيغة اسم الفاعل، فهذه الثلاثة هي وحدها الصيغ المسموعة عن العرب بفتح ما قبل الآخر وتدل على معنى اسم الفاعل بلفظ اسم المفعول[1].

وعندما نقول بأنه ليس في كلام العرب ما يفتحون فيه ما قبل الآخر ويدلون به على اسم الفاعل سوى هذه الألفاظ الثلاثة؛ فهذا يعني أن ما جاء على هذا النمط ما هو إلا سماع عن العرب، ولا يقاس عليه، فلا يصلح بعد هذه الألفاظ المسموعة عن العرب أن نأتي بلفظ جديد يُفتح فيه ما قبل الآخر للدلالة على اسم الفاعل.

وهذه الصيغ إنما وقعت في كلام العرب كي يستغنى بها عن صيغة اسم الفاعل، فهذه الصيغ أغنت عن مجيء صيغة اسم الفاعل بالصورة الحقيقية القياسية التي وُضعت القاعدة الصرفية وفقها[2].

وانطلاقاً مما سبق يظهر لنا أنّ ثمةَ مجموعةً من الألفاظ في العربية لم تخضع لأصالة القاعدة وجبريتها التي وُضعت من أجل اشتقاق اسم الفاعل من الأفعال غير الثلاثية في العربية، فقد وردت بفتح ما قبل الآخر، وأصل القاعدة الصرفية في ذلك ينطلق من كسر ما قبل الآخر وليس فتحه، الأمر الذي يشير إلى مخالفة أصل القاعدة الصرفية التي وُضعت من أجلها هذه الصيغ.

وهذه المخالفة رُدت على أنها قائمة على أساس من الاستغناء بين صيغ الصرف، فقد استُغني بصيغة اسم المفعول عن صيغة اسم الفاعل، فجاءت هذه الكلمة بفتح ما قبل الآخر، وهي في حقيقتها دالة على معنى اسم الفاعل، لذا لم يُحتج إلى صياغة جديدة لاسم الفاعل يُكسر فيه ما قبل الآخر.

أما هذه الدراسة فترى أن هذه الصيغ التي سُمعت عن العرب، ولم تأتِ موافقة لما عليه أصل القاعدة الصرفية في اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي إنما جاءت نتيجة لمظاهر المتبقي اللغوي، وذلك انطلاقاً من بعض الاستعمالات غير الواعية من أبناء اللغة، الأمر الذي يشير إلى بقاء بعض هذه الاستعمالات غير

---

[1]- ابن خالويه. ليس في كلام العرب، ص: 49.

[2]- انظر: أبو حيان الأندلسي. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج: 10، ص: 302.

الواعية، التي تخالف أساس القاعدة في جسم اللغة، ثم تصبح مجرد بقايا لغوية تُحفظ ولا ينقاس عليها في اللغة، وتبقى نموذجاً من نماذج الأصالة اللغوية التي تشير إلى مرحلة ما من مراحل الاستعمال الذهني غير الواعي لعناصر البنية الكلامية اللغوية في اللسان العربي.

وقد سُمع عن العرب أسماء فاعلين اشتُقت من "أفعل" على "فاعل" أيضاً، وذلك نحو: أعشب المكان فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال في هذه الألفاظ "مُفْعِل" أبداً[1].

إن الأسماء المشتقة السابقة جاءت على غير قياسها في الصرف، إذ إن القاعدة الصرفية كما أسلفنا تقول بأن هذه الأفعال يُفترض أن يشتق اسم الفاعل منها على زنة "مُفعِل"، فيقال: مُعشِب، ومُورِس، ومُوفِع.

وينضاف إلى ذلك قولهم: "أبقل المكان فهو باقل" ولم يُسمع كثير من هذه الألفاظ التي جاءت على "أفعل الذي اسم الفاعل منه على: فاعل"، ومن هنا فهي مقصورة على السماع، ولا سبيل إلى القياس فيها[2].

وقد أشار ابن مالك إلى أن هذه الصيغة "فاعل" في هذه الكلمات المحدودة التي وردت عن العرب إنما جاءت استغناء منهم عن صيغة اسم الفاعل التي هي على زنة "مفعل"، فإنهم استغنوا بهذه الصيغة عن تلك[3]، الأمر الذي يعني أن تعليل القدماء لما وقع في هذه الصيغة يتعلق بجانب الاستغناء بلفظ عن لفظ.

وهذا الاستغناء كثير في كلام العرب، فإنهم أرادوا أن يضعوا لهذا المعنى واللفظ صيغة أخرى، إلا أنهم لما وجدوا هذه الصيغة في اللسان العربي استغنوا بهذه الصيغة عن سواها من الصيغ الأخرى[4].

---

[1]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 62.

[2]- انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 406.

[3]- انظر: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 3، ص: 71.

[4]- أبو حيان الأندلسي. التذييل والتكميل، ج: 10، ص: 301.

وعلى الرغم من أن العلماء القدماء قد أعملوا أذهانهم في تعليل مجيء هذه الصيغة على غير قياسها، إلا أنهم أبقوا عليها ضمن دائرة الشذوذ، فلم يروا فيها استعمالاً قياسياً أو شبيها بالقياسي في كلام العرب، بل كانوا ينظرون إلى هذه الألفاظ على أنها شاذة عن قاعدتها[1].

هذه النظرة التي نظر بها القدماء إلى مثل هذه الاستعمالات اللغوية تقودنا إلى القول بأنهم أرادوا إخضاع هذه الاستعمالات اللغوية إلى جبرية القاعدة التي وضعوها لتتناول قواعد الصرف العربي، غير أن هذا لم يكن، وبقيت هذه الاستعمالات ذات خصوصية استعمالية في اللسان العربي، هذه الخصوصية هي التي قادت الباحث إلى أن يدخلها في دائرة المتبقي اللغوي.

إذ إن مثل هذه الألفاظ وُجدت في اللغة نتيجة للأداء اللاواعي من أبناء اللغة لبعض عناصرها، وذلك انطلاقاً من فكرة أن العربي كان ينقل اشتقاقاته من قواعد ذهنية ليست مستقرة، فقاس هذه الأفعال المزيدة بالهمزة على الأفعال غير المزيدة، واشتق اسم الفاعل منها.

ثم جاء التقعيد العلمي للنصوص العربية، ووضعت قواعد الصرف، فلم تخضع هذه الاستعمالات المسموعة عن العرب لجبرية القاعدة الصرفية التي وضعها العلماء، فما كان منهم إلا أن وصفوها بالشذوذ، والواقع أنها ليست شاذة بالقدر الذي يمكن معه أن نصفها دائماً بذلك، بل إنها مجرد استعمالات لغوية بقيت في جسم اللغة لتدل على عناصر المتبقي اللغوي الذي لم يخضع دائماً لعناصر التقعيد الجبرية التي وضعها الصرفيون من بعد.

ومما سبق يتضح لنا أن مظاهر المتبقي اللغوي في صيغة اسم الفاعل تظهر في جانبيه الاشتقاقيين: اشتقاقه من الفعل الثلاثي: واشتقاقه من غير الثلاثي، وهذا يشير إلى علاقة اسم الفاعل الوثيقة بعناصر المتبقي اللغوي.

ومن جهة ثانية فإن أكثر مظاهر المتبقي اللغوي وُجهت عند اللغويين القدماء على أنها إما من قبيل الاستغناء في اللغة، أو من قبيل الشذوذ، فقد وُصفت

---

[1]- انظر مثلاً: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 215.

الاستعمالات اللغوية المختلفة ضمن هذا الإطار بواحد من هذين الوصفين، والواقع أنها من قبيل المتبقي اللغوي.

2.3 الصفة المشبهة:

والصفة المشبهة هي ما اشتق من مصدر فعل لازم لغير تفضيل، بقصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت. وحق الصفة المشبهة أن تكتفي بمرفوعها ولا تعمل النصب؛ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولأنها مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم، وهو لا ينصب، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد، نصبت مفعولها مثله، على التشبيه بالمفعول به. ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل في أمرين: الأول: أنها تدل على الحدث وصاحبه مثله؛ "فحسن" مثلا معناه ذو حسن، وضارب معناه: ذو ضرب، ولا فرق بينهما إلا من حيث دلالتها على الثبوت، ودلالة اسم الفاعل على الحدوث. والثاني: أنها تقبل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث غالبًا، كاسم الفاعل؛ تقول: حسن، وحسنة؛ كما تقول: ضارب وضاربة، وحسنان، وحسنون، وحسنات؛ كما تقول: ضاربان وضاربتان وضاربون؛ ويشترط في عملها النصب على التشبيه بالمفعول به: الاعتماد؛ كاسم الفاعل ومن أجل هذا كله: سميت بذلك الاسم[1].

ويبين الشيخ الحملاوي مفهوم الصفة المشبهة بقوله: هي لفظٌ مَصُوغٌ من مصدر اللازم، للدلالة على الثُّبوت. ويغلب بناؤها من لازم باب فرِح، ومن باب شرُف؛ ومن غير الغالب نحو سيّد ومَيِّت: من ساد يسود ومات يموت، وشيْخ: من شاخ يشيخ[2].

وللصفة المشبهة في العربية مجموعة من الصيغ الوزنية التي تدل عليها، وهي تصاغ في غالبها من الفعل الثلاثي، وهذه الصيغ هي: أَفعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، مثل: أَحْمر وحَمْراء، وفَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى، مثل: عَطْشان وعَطْشى، وفَعِل، مثل: حَسَن، وفُعُل، مثل: جُنُب، وفُعال، مثل: فُرات، وفَعال، مثل: حَصَان، وفَعْل،

---

[1]- النجار. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج: 3، ص: 62.

[2]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 63.

مثل: ضَخْم، وفِعْل، مثل: مِلْح، وفُعْل، مثل: حُرّ، وفَعِل، مثل: نَجِس، وفاعِل: مثل: طاهِر، وفَعِيل، مثل: عَظِيْم، وغيرها من الصفات الأخرى التي سُمعت عن العرب، إلا أن هذه الأوزان هي الأوزان الأكثر من المسموع في اللسان العربي، وهي مشتقة كما أشرنا من الفعل الثلاثي، أما من غير الثلاثي فهي مطردة القياس على زنة اسم الفاعل[1].

وكما أشرنا من قبل فإن صيغة "فعيل" واحدة من بين أكثر الصيغ التي يطرأ عليها تحول في دلالتها وبنيتها الصرفية، إذ تتحول هذه الصيغة من معنى إلى آخر، ومن بين تلك المعاني التي تتحول إليها، مجيء هذه الصيغة بمعنى فاعل، وذلك حين تكون الصفة دالة على معنى الحدوث[2].

ومن الشواهد على مجيء "فعيل" بمعنى فاعل، قول العرب: لقيته أدنى دَنِيّ[3]،أي: "أَدْنَى دانٍ، واقربُ قريبٍ"، وكذا قولهم: (كُلّ دَنيٍّ دُونَهُ دَنيٍّ)[4].

فالدّنيُّ بمعنى "الدَّاني"، وهو"فعيل" من الدّنّو، والدّنوُّ لم يكن ثابتاً في موصوفه، وإنّما هو حادث فيه في زمن معيّن، ولكنّهم لمّا أرادوا إضفاء صفة الثبات فيه نقلوه من (فاعل)، إلى (فعيل)، ومن هنا تحولت الصيغة عن أصلها الذي جاءت عليه بالدلالة على الفاعل. يظهر لنا من خلال ما تقدم أن صيغة الصفة المشبهة "فعيل" قد تعرضت لشيء من التحول حين دلت على معنى اسم الفاعل بصيغتها "فعيل" وذلك في قولهم: دَنيّ، فهو يدل على الداني بوصفه معنى حادثاً، وبوصفه نمطاً دالاً على معنى التحول والتبدل والتغير، وليس المعنى متعلقاً بالثبوت والديمومة في الحدث، كما هو عليه الحال في صيغة الصفة المشبهة، بل تركت هذه المعاني لتدل على معنى التحول والحدوث ولكن بصيغة "فعيل" دون فاعل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الصيغة تدل على معنى "فاعل".

---

[1]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 64 – 65.

[2]-الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 293.

[3]-الميداني. مجمع الأمثال، ج: 2، ص: 210.

[4]-الأزهري. تهذيب اللغة، ج: 14، ص: 189، والميداني. مجمع الأمثال، ج: 2، ص: 156.

وما جرى في هذا المثال ناشئ من طبيعة التحول بين هذه الصيغ بدلالاتها، والوصول إلى هذه المعاني من خلال التبادل بين الصيغ الصرفية، من خلال فكرة المتبقي اللغوي.

ففي مرحلة ما من مراحل عمر اللغة الفصيحة دلت بعض ألفاظ الصيغ على معانٍ متشابهة ومتشابكة، وذلك من طريق مجيئها وفقاً لما يقتضيه المعنى، انطلاقاً من القواعد الذهنية التي اعتمد عليها العرب في تشكيل عناصر الكلام لديهم، الأمر الذي أدخل بعض عناصر التباعد في دلالات هذه الصيغ، انطلاقاً من كون هذه الصيغ متقاربة في عناصرها الدلالية، ثم حينما استقرت قواعد اللغة، وأصبحت تلك القواعد بمثابة القوانين الثابتة التي لها دورها في تحقيق القياسية الصرفية في تشكيل عناصر الكلام، بقيت بعض هذه الملامح ضمن بعض الصيغ، الأمر الذي نطلق عليه الآن المتبقي اللغوي.

ومن بعض ملامح المتبقي اللغوي في صيغ الصفة المشبهة ما نجده في تحول الدلالة الصرفية "فعيل" على معنى "مُفعِل"، ومن الشواهد على هذا التحول ما نجده في صيغة "بديع" التي تعني: مبدع، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: "بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"[1].

فهذه الكلمة "فعيل" – "بديع" التي وردت في الآية القرآنية الكريمة جاءت بمعنى "مفعل" أي: مبدع السماوات والأرض[2]، وهو تحول صرفي مبني على أساس من انتقال الصيغة الصرفية من دلالة إلى دلالة أخرى وفقاً لما يقتضيه سياق الآية القرآنية الكريمة.

وحينما نريد تفسير كلمة "بديع" فإننا نأتِ بصيغة "مفعل" كي نفسرها، فنقول مثلاً: بديع، أي: مبدع، أي أن الله سبحانه وتعالى هو مبدع السماوات والأرض، أي منشئها من غير مثال سابق لها، فهو سبحانه وتعالى مبدعها، الأمر الذي

---

[1]- سورة البقرة، آية: 117.

[2]- انظر: النخجواني، نعمة الله بن محمود (1999م). الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، دار ركابي للنشر، الغورية– مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 49.

يقودنا إلى أن نرى كيف أن هذه الصيغة قد تحولت عن أصلها الدال على الصفة المشبهة، إلى الدلالة على اسم الفاعل، والإتيان بهذا المعنى بصيغة الصفة المشبهة يقصد منه الدلالة على الثبوت والمبالغة في حدوث الشيء[1].

يمكن لنا أن نلحظ من خلال ما سبق كيف أن صيغة "فعيل" في الشاهد القرآني السابق لم تدلّ على ما وُضعت له في الأصل، وهو الدلالة على الصفة المشبهة، وإنما دلت على معنى "مُفعل" وهي صيغة دالة على اسم الفاعل لا على الصفة المشبهة، وذلك انطلاقاً من كون هذه الصيغة دلت على معنى الحدوث، غير أنها لم تأتِ بصيغة اسم الفاعل، لما تحمله صيغة "فعيل" من الدلالة على الديمومة والبقاء، وليس كصيغة اسم الفاعل التي تدل على الحدوث.

ومن ناحية ثانية فإنه يمكننا أن نصف ما وقع في هذه الحالة الصرفية بما يجري ضمن عناصر المتبقي اللغوي، وانطلاقاً من كونه دالاً على طارئ ما في طبيعة الصياغة الصرفية لعناصر الكلام، فإن اللغة في بعض مراحلها كانت تدل على معاني الفاعلية بصيغ أخرى غير صيغة اسم الفاعل، ثم استقرت القواعد الصرفية على ما بيّنه الصرفيون من بعد، فجعلوا لاسم الفاعل صيغة مخصصة، ولغيره من المعاني صيغها المخصصة الأخرى، ولكن ذلك لم يمنع من وجود بعض الصيغ المتشابكة بين هذه العناصر، مما أدخلها في دائرة المتبقي اللغوي، فكانت نموذجاً دالاً على عناصر هذا المتبقي، وعلاقتها بالقواعد الذهنية التي كانت مدداً للصيغ الكلامية في أذهان العرب.

وفي موضع آخر ذي ارتباط بالموضع السابق نجدُ في تحول الصيغة الصرفية "فعيل" إلى "مُفاعِل"، وذلك في نحو قول العرب: فريق الخيل[2]، وهو وصف يطلق على الفرس الذي يسابق الخيل، فيقال له: فريق الخيل، أي أنه يسابقها، فهو مفارقها[3].

---

[1]- ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 4، ص: 81.

[2]-الأصبهاني. الدّرة الفاخرة في الأمثال السائرة، ج: 1، ص: 220. .

[3]-الميداني. مجمع الأمثال، ج: 1، ص: 349.

وما جرى في هذه الصيغة لا يختلف عما جرى في المثال السابق، فإن كلمة "فريق" هاهنا جاءت على صيغة "فعيل" إلا أنها لم تدل على ما دلت عليه صيغة فعيل من الإشارة إلى الصفة المشبهة، وإنما دلت على معنى اسم الفاعل، فجاءت "فريق" بمعنى مفارق، أي أن فعيل هاهنا جاءت بمعنى "مُفاعِل".

وهذا الذي وقع ضمن هذه الصيغة مرتبط بجانب التحول الصرفي في رأي القدماء، إلا أن هذه الدراسة تشير إلى أن ما جرى هاهنا ما هو إلا تعالق بناحية المتبقي اللغوي، فإن مثل هذه الاستعمالات اللغوية تشير إلى جانب اللاوعي في تشكيل عناصر اللغة، وذلك في مرحلة زمانية من مراحل هذه اللغة، إذ دلت بعض عناصر هذه اللغة على معنى مغاير لما عليه الصيغة الأصلية، ولكن ذلك كان انطلاقاً من طبيعة الاستعمال الناشئ في لسان العرب، والمعتمد على مجموعة من القواعد الذهنية اللاواعية التي كان العرب يجعلون منها سبيلاً للوصول إلى غاياتهم الدلالية، ثم بعد أن استقرت القواعد اللغوية على حالها، بقيت بعض هذه المظاهر اللغوية دون تغير أو تبدل، ولم يكتب لها أن تسير بقياسيتها في اللسان العربي، وإنما كانت مجرد صيغ مسموعة لا ينقاس عليها في النطق، فما سُمع هو وحده ما بقي، وما سوى ذلك لم يبقَ.

وبناء على ما سبق كله يظهر لنا أن صيغة "فعيل" من بين صيغ الصفة المشبهة قد انفردت بكونها دالة على غير معناها في بعض الحالات، وهو معنى اختصت به دون سائر الصيغ الأخرى الدالة على معنى الصفة المشبهة، وهو ما تبيّن لنا في المواضع السابقة، إذ كان لهذه الصيغة الصرفية ارتباط مباشر بعناصر المتبقي اللغوي، والقواعد الذهنية اللاواعية التي تمثل الأصل الذهني لنشوء هذا المتبقي اللغوي.

3.3 صيغ المبالغة:

ولا تختلف صيغة المبالغة عن سابقاتها من المشتقات في العربية، من حيث اشتمالها على ملامح المتبقي اللغوي، وذلك نتيجة لوجود بعض مظاهر اللاوعي

اللغوي عند العرب حينما كانت القواعد الذهنية هي السبيل الأوحد لصوغ أفكارهم، والوصول إلى مبتغاهم الذوقي.

وصيغ المبالغة هي أوزانٌ مخصوصةٌ موضوعةٌ لإفادةِ المبالغةِ في الوَصْفِ، وتُسمَّى (أمثلةَ المبالغة)[1].

فصيغة المبالغة تأتي للدلالة على المبالغة في وقوع الحدث، وهي من جانب آخر تعمل عمل اسم الفاعل بشروطه، إذ هي في حقيقة أمرها دالة على معنى اسم الفاعل؛ لأنها وُضعت للدلالة على من قام بالحدث على هيئة التكثير والمبالغة، فهي دالة على من وقع منه الحدث، وهذه الدلالة هي ذاتها الدلالة التي يشير إليها اسم الفاعل في حقيقة أمره[2].

وصيغ المبالغة التي يمكن أن نشير إليها في هذا الصدد ضمن الدراسة الصرفية، ما يرتبط بكثرة استعمالها أو قلته في اللسان العربي الاستعمالي، فإن أكثر أوزانها استعمالاً هي: فعّال، بتشديد العين، مثل: شرّاب، ومِفعال، مثل: مِهْذار، وفعول، مثل: غَفُور، وفَعيل، مثل: سَميع، وفَعِل، بفتح الفاء وكسر العين، مثل: حَذِر، وفَطِن، وهذه الأوزان الخمسة يمكننا أن نصفها بالقياسية في صيغة المبالغة، يعني أن صيغة المبالغة تنقاس وفقاً لهذه الأوزان الخمسة، ومن جانب آخر فقد سُمعت أوزان أخرى لصيغة المبالغة، منها: فِعّيل، بكسر الفاء وتشديد العين، مثل: سِكِّير، ومِفْعِيل، مثل: مِعْطِير، وفُعَلة، بضم الفاء وفتح العين، مثل: هُمَزة، ولُمَزة، وفاعول، مثل: فاروق، وفُعَال، مثل: كُبَار، وفُعّال، مثل: كُبّار، فهذه الصيغ التي ذُكرت آنفاً هي صيغ المبالغة التي قيست وسُمعت عن العرب[3].

ومن مظاهر المتبقي اللغوي في صيغ المبالغة ما يتعلق بتبادل هذه الصيغ بين بعضها مع بعض، فهي من ناحية مرتبطة بصيغة ظاهرية، ومن ناحية ثانية لها

---

[1]- الجديعي، عبد الله بن يوسف بن عيسى (2007م). المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ص: 130.

[2]- انظر: النجار. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج: 3، ص: 16.

[3]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 62.

معناها الدال على صيغة أخرى، ومن ذلك مثلاً صيغة "فَعُول" فهي في شكلها دالة على صيغة المبالغة، إلا أنها تأتي كثيراً في كلام العرب بمعنى "فاعل"[1].

ومما سُمع عن العرب في هذا الصدد كلمة "الغَمُوس" فهي بمعنى "الغامسة"، إذ جاءت هذه الصيغة على "فعول" ويراد بها "فاعل"، ومن أقوالهم في ذلك: اليمين الغموس تدع الديار بلاقع، إذ بيّن الميداني عند ذكره لهذا المثل أن "الغموس" هاهنا فعول بمعنى فاعل، فهي التي تغمس صاحبها، ومن هنا كانت بمعنى فاعل[2].

إن من المفترض أن تأتي "فعول" للدلالة على المبالغة ضمن معناها الذي وضعت له، إلا أننا رأينا في المثال السابق أنها لم تأتِ وفقاً لما وُضعت له من الدلالة على المبالغة، بل دلت على معنى الفاعل، وهذا انحراف في دلالة هذه الصيغة الصرفية، يقود إلى القول بأنها قد خرجت عن أساسها.

وقد بيّن اللغويون القدماء أن هذا الخروج ما هو إلا تحول بين هذه الصيغ الصرفية، وتبادل، أي أن صيغة "فعول تتحول إلى فاعل في معناها، الأمر الذي جعل هذا الشاهد وسواه يؤول على أنها من قبيل التبادل والتحول بين هذه الصيغ الصرفية[3].

غير أن هذا التحول في الدرس الصرفي الحديث لم يعد مرتبطاً بجانب التحول والتبادل بين الصيغ فحسب، وإنما صار ذا دلالات تركيبية واشتقاقية مختلفة عما كان عليه الحال قديماً، فهذا الذي جرى في صيغة "فعول" ما هو إلا دليل على حقيقة ما يمكن أن نصف به البدايات الصرفية لاشتقاق الصيغ الدالة على المبالغة، وذلك انطلاقاً من أولية النشأة اللغوية، فإن اللغة نشأت بقواعد ذهنية عامة راسخة في أذهان أبنائها، ثم أخذت هذه القواعد بالتطور والتقدم، حتى قُعدت

---

[1]- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1988م). شرح الفصيح، دراسة وتحقيق: مهدي عبيد جاسم، بغداد – العراق، الطبعة الأولى، ص: 202-203.

[2]- الميداني. مجمع الأمثال، ج: 2، ص: 425.

[3]- انظر: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله (1964م). جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 553.

واستقرت في عصور تالية، إلا أن بعضاً من هذه الملامح التقعيدية الذهنية الخاضعة لمظاهر اللاوعي اللغوي بقيت في جسم اللغة، الأمر الذي جعلها توصف بأنها عناصر متبقية في اللغة، دالة على الأصل الذي تحوّلت فيه اللغة من القواعد والقوانين الذهنية التي تحكم مسار عناصرها ووحداتها الكلامية، إلى قواعد تنظيمية ذات مظاهر مستقرة يمكن الحكم من خلالها على عناصر اللغة، وجعلها نموذجاً تنقاس عليه تلك المظاهر اللغوية.

ومن مظاهر المتبقي اللغوي التي ترتبط بصيغة "فعول" مجيئها بمعنى مفعول، مثل قولهم: حلوبة، أي محلوبة، ومن ذلك قول عنترة العبسي:

فيهـــا اثْنَتَـــانِ وَأَرْبَعُـــونَ حَلُـــوبَـــــةً سُـــوداً كخافيـــةِ الغُراب الأَسْحَـــمِ[1]

فكلمة "حلوبة" السابقة هي بمعنى محلوبة، وكذلك الحال في قوله سبحانه وتعالى: "وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ"[2].

فإن كلمة "لبوس" في الآية الكريمة بمعنى ملبوس، أي أن "فعول" هاهنا جاءت بمعنى مفعول[3].

وثمة مجموعة كبيرة من الشواهد التي نجدها في كتب اللغويين التي تدل على مجيء "فعول" بمعنى "مفعول" في اللغة، من بينها: جَزور، بمعنى مَجْزور، ورَكُوب بمعنى مَرْكوب، وغيرها، إذ تتبادل الصيغتان في أصل اللغة، وتأتي هذه الصيغة بمعنى المفعول، وقد أشرنا من قبل إلى نيابة هذه الصيغة عن مفعول في حديثنا عن اسم المفعول، غير أنها هاهنا تدل على معنى المبالغة علاوة على دلالتها على معنى وقوع الحدث عليها[4].

1- العبسي، عنترة بن شدّاد (1980م). الديوان، حققه وقدم له: فوري عطوي، دار صعب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 193.

2- سورة الأنبياء، آية: 80.

3- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 2، ص: 580.

4- انظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 193.

إن التبادل بين هاتين الصيغتين يقود الناظر إلى القول إنّ ثمة أمراً ما قد وقع في جسم اللغة أدى إلى وقوع هذا التبادل بين الصيغ، إذ لا بد من أمر حصل في بناء هذه اللغة، إذ من الأولى أن تكون كل صيغة دالة على معناها دون اشتراك مع صيغة أخرى في معناها هي أيضاً، فكل صيغة تدل على معنى منوط بها، ولا تتقاطع هذه الصيغ في دلالاتها بعضها مع بعض.

وما حصل في حقيقة الأمر – كما يرى الباحث – عائد إلى الاستعمالات اللاواعية التي كان أبناء اللغة يستعملونها عند حديثهم وتراكيبهم، وصياغتهم للكلام، فإن صيغة "فعول" قريبة في تركيبها الصوتي من صيغة "مفعول" فليس هناك فرق بينهما إلا في الميم التي تدخل أول صيغة "مفعول" مما أتاح الأمر أمام الناطقين بالعربية لحذف هذه الميم تخفيفاً في كلامهم.

غير أن ما جرى في هذه الحالة لم يكن وفقاً لاستعمال واعٍ، وإنما كان نتيجة لبعض القواعد الذهنية غير المستقرة، وحينما استقرت قواعد الصرف على ما هي عليه الآن لم يجد الصرفيون بداً من إقحام هذه الصيغ المتبادلة في معانيها داخل جسم اللغة، وأشاروا إلى شذوذها في بعض الحالات، وإلى تحوّلها في حالات أخرى، والواقع أنها ليست إلا بقايا لغوية دالة على الأداء اللاواعي من أبناء اللغة لبعض مظاهر الصيغ المشتقة، ودالة على ما كان من عدم استقرار في القواعد الذهنية العربية التي كان العرب ينطقون كلامهم وفقاً لها، فنشأت هذه المتبقيات اللغوية في جسم اللغة.

ومن بين الملامح المتعلقة بالمتبقي اللغوي في صيغة المبالغة، ما نجده في حديث اللغويين عن صيغة "فعّال" بتشديد العين، إذ تدل هذه الصيغة على النسب، فيقال: خزّاز، أي: صاحب الخز، ونجّار، أي: صاحب النجارة، فهذه الصيغة دلّت على النسب إلى حرفة، فكانت بذلك دالة على معنى النسب لا على معنى المبالغة في الفعل[1].

دلت هذه الصيغ وغيرها، مثل: حداد، ولبّان، وخباز، على معنى النسب، وإن لم تشتمل على عناصر النسب، ومن أهمها ياء النسب، فقد أغنت هذه الصيغة عن

[1]- السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 408.

مجيء ياء النسب في هذه الكلمات، وهي كما نرى كلمات دالة على معنى النسب بصيغة "فعّال" ودالة على الصناعة والحرفة، فكثير من هذه الصناعات والحرف يُنسب إليها من خلال هذه الطريقة غير المباشرة، فالنسب كما هو معلوم لدينا يأتي من خلال صيغ مغايرة، وهو دال على معنى النسب بين عناصر الكلام، ومن جانب آخر فهو – أي النسب – يتميز بوجود علامة فارقة له، وهي ياء النسبة، وهذه الياء لا نراها في هذه الصيغة، بل نرى صيغة خالية من الياء، الأمر الذي يدل على نيابة هذه الصيغة عن صيغة النسب القياسية، علاوة على استغناء العرب بهذه الصيغة عن صيغة النسب القياسية، فلا يقال مثلاً: خبزيّ، للخباز، ولبنيّ، لصانع اللبن، ولا حديدي، لصاحب حرفة الحديد[1].

وما جرى لهذه الصيغة من تحول في دلالتها، وانتقال هذه الدلالة عن أصلها إلى معنى آخر مختلف، يتمثل بالدلالة على النسبة، إنما هو كثير في اللسان العربي، إذ قلما نجد حرفة أو صناعة لم تقم على مثل هذا النحو من النسب، فإن صيغة "فعّال" قد أغنت عن صيغة النسب التي اعتاد عليها اللغويون في مثل هذه الحالة، وما جرى لهذه الصيغة من تحول جرى لصيغة "فاعل" كذلك كما أشرنا من قبل، فهذا التحول أدى إلى الاستغناء بصيغة عن صيغة أخرى في البنية الصرفية[2].

وبناء على ما سبق يمكننا أن نلحظ هذا التحول في الصيغة، والانتقال من الدلالة على المبالغة والتكثير إلى الدلالة على النسبة، أي نسبة شيء إلى شيء آخر، وهذا الانتقال له آثاره في طبيعة الصياغة الصرفية التي اعتيد عليها في كلام العرب، إذ تحولت هذه الصيغة تحولاً مغايراً لما عليه حالها، الأمر الذي أدى إلى اشتباكها مع صيغة صرفية أخرى، والاستغناء بواحدة منها عن الأخرى.

لا بد هنا من الإشارة إلى حضور عنصر المتبقي اللغوي في مثل هذه الشواهد المسموعة عن العرب، فإن المتبقي اللغوي مرتبط بجانب الاستعمالات اللغوية التي بقيت في جسم اللغة، وليست على حالها من الطبيعة اللغوية، وإنما نشأت في

---

[1]- انظر: ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 684.

[2]- انظر: ابن قيم الجوزية. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 955.

مرحلة ما من مراحل اللغة، فكان لها أثرها في تغيير بعض الجوانب البنيوية في الكلام العربي، ثم بعد أن وُجدت القواعد المنظمة للصرف العربي، بقيت هذه النماذج المسموعة عن العرب على حالها دون تطور يُذكر في تشكيلها وتركيبها، الأمر الذي أدخلها إلى دائرة المتبقي اللغوي، وجعلها غير منضوية تحت القاعدة القياسية في اللسان العربي.

ومن هنا فإن المتبقي اللغوي كان حاضراً كذلك في الحديث عن صيغ المبالغة، وإن لم يظهر لنا سوى في صيغة "فعول" وصيغة "فعّال" وذلك باعتبار أن هاتين الصيغتين أكثر الصيغ تحولاً وانتقالاً عن أساسها، الأمر الذي جعل من هذه المظاهر المسموعة عن العرب سبيلاً للحديث عن المتبقي اللغوي.

4.3 صيغة اسم المفعول:

أما اسم المفعول فهو الجاري على يُفعَل من فعله، نحو مضروب لأن أصله مُفْعَل، ومُكرَم ومُنطلَق به ومُستخرَج ومُدحرَج[1].

ويشتق اسم المَفعول كما هو الحال في اسم الفاعل من طريقين:

الأول: اشتقاق اسم المفعول من الفعل الثلاثي: ويكون ذلك بصياغة الكلمة على صيغة "مَفْعُول"، مثل: مَأْكول، ومَضْرُوب، مع الأخذ في اعتبارنا بعض التحولات الصوتية التي ربما تطرأ على هذه الصيغة نتيجة لعلاقة الأصوات بعضها مع بعض، كالحذف في "مَسِيل"، إذ أصلها "مَسْيُول"، والقلب ثم الإدغام في: مدَعُوّ، ومَرْمِيّ[2].

وثمة مظاهر للمتبقي اللغوي تتمثل في صيغة اسم المفعول، ومن بين هذه المظاهر ما يرتبط بتحول صيغة اسم المفعول إلى صيغ صرفية أخرى، غالباً ما

---

[1]- الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 291.

[2]- انظر: شاهنشاه. الكناش، ج: 1، ص: 331.

يصطلح عليها اللغويون بأنها نائبة عن اسم المفعول، ومن بين الألفاظ التي تنوب عن اسم المفعول صيغة "فعيل"[1].

إن هذه الصيغة الصرفية التي لها حضورها الواسع في الدرس الصرفي تظهر في الدلالة على معنى اسم المفعول، لكنها لا ترقى إلى كونها صيغة مقيسة في ذلك، بل هي صيغة تقتصر على السماع، أي على ما سُمع من كلام العرب فحسب[2].

ولا بد لانتقال "صيغة مفعول" إلى "فَعِيل" من دور في المعنى، إذ يشير العلماء واللغويون إلى أن هذا الانتقال في هذه الصيغة يؤدي إلى مزيد من المبالغة في تشكيل المعنى، كما يدل على الشدة في الحدث[3].

وإذا كان (فعيل)، بمعنى (مفعول)، استوى فيه المذّكر والمؤنث، فلا تلحقه هاء التأنيث، ويلتزم التذكير في الحالتين للتفريق بين ما هو فاعل، وما هو مفعول، وكان ماهو (فاعل) أولى بثبوت الهاء فيه، لأنّه مبني على الفعل، والذّي هو (مفعول) أولى بالتذكير، لأنّه معدول عن بناء الفعل[4].

وقد علّل ابن خالويه الانتقال عن صيغة (مفعول) إلى (فعيل)، تعليلاً صوتياً، لأن "الياء" أخفّ من "الواو"، فيقال: كفّ خضيب، ولمّة دَهِينٌ، ورجل جريح، وصريع، والأصل: مخضوبة، ومدهونة، ومجروح، ومصروع، كلّ ذلك أصله "الواو"[5].

---

[1]-ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (1979م). شرح الكافية في النحو، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ج: 1ص: 266.

[2]-الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 80 – 81.

[3]-ابن الناظم (1312هـ). شرح ألفية بن مالك، مطبعة القدّيس جارجيوس، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص: 226.

[4]-ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل (د.ت). المخصص، المكتب التجّاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 16، ص: 154-155.

[5]-ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (د.ت). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، منشورات دار الحكمة، حلبوني، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ص: 8.

وقد جاءت نصوص اللغة العربية بصيغة "فعيل" لتدل على معنى مفعول، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: "فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ"[1].

فلفظ "رجيم" في الآية القرآنية الكريمة السابقة جاء على صيغة "فعيل" وهو دال على معنى مفعول، أي أن المقصود: الشيطان المرجوم؛ لأن الرجم قد وقع عليه، ومن هنا جاءت صيغة "فعيل" في هذه الآية الكريمة بمعنى "مفعول"، وهي دالة على الطرد، لأن المعنى يفيد أنه مطرود – أي الشيطان – وأصل الرجم في اللغة الرمي بالحجارة[2].

وبناء على ما سبق يمكننا أن نرى كيف أن صيغة "فعيل" في هذه المواضع قد جاءت بمعنى "مفعول"، على الرغم من أن هذا المعنى الدال على اسم المفعول قد وُضعت له صيغته الصرفية المخصصة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود هذا التبادل في الصيغ بين هذه الصيغة وصيغة "فعيل"، الأمر الذي قاد اللغويين القدماء إلى القول بأن هذه الصيغة قد نابت عن تلك، أو تحولت عنها.

أما هذه الدراسة فترى أن هذه الصيغة قد انتقلت إلى صيغة "فعيل" من قبيل المتبقي اللغوي، إذ يشير هذا التحول إلى مرحلة زمانية سابقة في جسم اللغة العربية، كانت فيها هذه المواضع الصرفية والصيغ غير مستقرة، فحدث فيها بعض هذا التبادل، ثم قُعدت القواعد، وبقيت هذه النماذج الدالة على الاستعمال غير الواعي للصيغ الصرفية في فترة زمانية ما من عمر هذه اللغة.

وما يمكن لنا أن نجعله دليلاً على حقيقة هذا المتبقي اللغوي قصر هذه الألفاظ على ما سُمع من كلام العرب، ولم يكن هذا الأمر مقيساً في اللسان العربي، بل اقتصرت شواهده وأمثلته على ما سُمع من كلام العرب، مما يؤكد عدّ هذه

---

[1]- سورة آل عمران، آية: 36.

[2]- البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 14.

الوحدات الكلامية التي سُمعت عن العرب ما هي إلا نماذج من المتبقي اللغوي الذي لم يعد له مكان في القياس الصرفي بعد تقعيد القواعد.

الثاني: اشتقاق اسم المفعول من غير الثلاثي: وفي هذه الحالة ليس هناك اختلاف كبير بين صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول إلا من ناحية فتح ما قبل الآخر في اسم المفعول، وكسره في اسم الفاعل، إذ يُقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، ويفتح ما قبل الآخر ولو تقديراً، مثل: مُنجَز، ومُحطَّم، ومُتناوَل، ومُستخرَج، وغيرها من الصيغ الاشتقاقية التي ترتبط بأفعالها لتدل على اسم المفعول[1].

وبناء على ما سبق من بيان طبيعة اشتقاق صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي، فإنه يمكننا القول بأن الأفعال التي على زنة "أفعل" يمكن اشتقاق اسم المفعول منها على زنة "مُفعَل"، غير أنه سُمع بعض الألفاظ المشتقة الدالة على اسم المفعول في اللسان العربي، ولم تأتِ وفقاً لهذه الصيغة، بل جاءت وفقاً لصيغة "فعيل"، ومنها قولهم: غدير من أغدر[2].

ويبين الميداني أنّ أهل اللغة يجعلون "الغدير" من "المغادرة"، أي: غادره السيل، أي: تركه، وهو "فعيل" بمعنى "مُفَاعَل". وسميّ غديراً، من المُغَادرة، فيكون أغْدَرَ من مُغَادَرٍ، أي: الذّي يُغادره الماء[3].

هذا يعني أن هذه الصيغة الصرفية "فعيل" التي دلت على معنى اسم المفعول دون أن تأتي موافقة لصيغته الأساسية، قد تحولت عن أصلها الذي وُضعت له لتدل على معنى آخر مختلف.

وهذا ما يسميه القدماء بتحول الصيغة إلى صيغة أخرى، بقصد المبالغة، أو التشديد على المعنى، ونحن نرى أن هذه الحالة ما هي إلا نموذج من نماذج

---

[1]- انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 66.

[2]-الأصبهاني، حمزة بن الحسن (1972م). الدّرة الفاخرة في الأمثال السائرة، حققّه وقدّم له عبد المجيد قطامش، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 323.

[3]-الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (د.ت). مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ج: 2، ص: 64.

المتبقي اللغوي، الذي يشير بدوره إلى بقايا لغوية ذات أصول متجذرة في اللسان اللغوي، إلا أنها لم يكتب لها السيرورة والقياس كما كان الأمر مع سواها من العناصر الكلامية الأخرى، التي لا بد لها أن تكون عناصر كلامية ذات ارتباط بصيغ الصرف ودلالاتها.

وهذا المتبقي اللغوي ذو أهمية بالغة في تحقيق عناصر اكتمال الدرس الصرفي، ولا بد من الإشارة إليه عند الحديث عن هذه التحولات الصرفية في صيغ المشتقات في العربية، آخذين في اعتبارنا إشارات القدماء إلى كون هذه العناصر المتحولة ما هي إلا خروجات شاذة عن القواعد الأصول التي وُضعت.

ومن هنا فإن هذه الصيغة "فعيل" التي دلت على معنى المفاعلة، ما هي إلا نموذج من نماذج المتبقي اللغوي الدالة على مرحلة زمانية سابقة في استعمال اللغة، كان فيها أبناء هذه اللغة يرتكزون على مظاهر التقعيد الذهني غير المستقر في استعمالهم للعناصر اللغوية التي بين أيديهم، الأمر الذي أدى إلى تشكيل هذه البقايا اللغوية ذات الإشارات السابقة إلى ما كانت عليه البدايات اللغوية الأولى، التي لم تكن لتخضع لعناصر الجبرية التقعيدية التي مارسها اللغويون من بعد على نصوص اللغة المسموعة عن العرب.

5.3 **صيغة اسم التفضيل**:

واسم التفضيل لا يختلف عن سواه من أشكال المشتقات في العربية، إذ إن له حضوراً واضحاً في مظاهر المتبقي اللغوي، وهو ما سنبينه في الصفحات المقبلة.

ويشير مصطلح اسم التفضيل إلى ما اشتق من فعل لموصوف بزيادةٍ على غيره[1].

واسم التفضيل هُوَ مَا اشتق لما زَاد على غَيره فِي الْفِعْل؛ وَلَا يسْتَعْمل إِلَّا مَعَ (من) أَو اللَّام أَو الْإِضَافَة؛ وَلَا بَأْس باجتماع الْإِضَافَة و (من) إِذا لم يكن الْمُضَاف إِلَيْهِ مفضلا عَلَيْهِ كَمَا يُقَال: (زيد أفضل الْبَصْرَة من كل فَاضل) وَلَا يُقَال: (هُوَ

[1]- الجرجاني. التعريفات، ص: 26.

أفضل) بِدُونِ هَذِه الثَّلَاثَة إِلَّا أَن يكون الْمفضل عَلَيْهِ مَعْلُوما بِقَرِينَة؛ وَبِالْجُمْلَةِ شَرط حذف (من) أَن يكون (أفعل) خَبرا لَا صفة، فيكثر حذف (من) فِي الْخَبَر، لِأَن الْغَرَض مِنْهُ الْفَائِدَة، وَقد يَكْتَفِي فِي حُصُوله بِقَرِينَة ويقل فِي الصّفة لِأَن الْمَقْصُود من الصّفة إِمَّا التَّخْصِيص أَو الثَّنَاء وَكِلَاهُمَا من بَاب الإطناب والإسهاب لَا من مَوَاضِع الْمُبَالغَة والاختصار[1].

ومن هنا يمكننا أن نلحظ من خلال مفهوم اسم التفضيل أنه مشتق دال على اشتراك شيئين في صفة ما، غير أن أحدهما قد زاد على الآخر في هذه الصفة التي اشتقت لهما، فكان بذلك مفضلاً عليه، ومن هنا اشتق اسم التفضيل للدلالة على هذه الزيادة التي دخلت المعنى، فيقال مثلاً: زيدٌ أطول من عمرو، أي أن زيداً قد زاد في صفة الطول على عمرو.

وإذا انتقلنا للحديث عن صياغة اسم التفضيل، فإننا نجده يصاغ من الفعل الثلاثي على صيغة "أَفْعَل" الذي مؤنثه فعلى، مثل: أطول، وطولى، ولا يصاغ اسم التفضيل إلاّ من فعل ثلاثيّ "بئس وليس" ونحوهما، لأنهما جامدة، ولا من الفعل المجهول ولا من "صار وكان" ونحوهما من الأفعال الناقصة، ولا من "مات" لأنه غير قابل للتفضيل، إذ لا مفاضلة في الموت لأن الموت واحد، فان أريد بالموت الضعف أو البلادة مجازاً جاز، مثل "فلان أموت قلباً من فلان"، أي أضعف، ونحو "هو أموت منه"، أي أبلد. ولا يصاغ "من "سود"، لأنه دال على لون، ولا من "عور" لدلالته على عيب، ولا من "كحل"، لدلالته على حلية، فلا يقال هذا أسود من هذا، ولا أعور منه، ولا أكحل منه[2].

وبناء على ما سبق من صياغة اسم التفضيل في العربية، والقاعدة القياسية التي وضعها الصرفيون في صياغة اسم التفضيل، يمكننا أن نصل إلى ملامح المتبقي اللغوي ضمن اسم التفضيل، إذ اختصت صيغة "أفعل" بالدلالة على معنى التفضيل، إلا أنها قد تخرج عن أساسها الدلالي، فتدل على معنى الفاعل، فتأتي

---

[1]- الكفوي. الكليات، ص: 95.

[2]- الغلاييني. جامع الدروس العربية، ج: 1، ص: 194 – 195.

بمعنى فاعل، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: "رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا"[1].

فإن الآية القرآنية الكريمة قد اشتملت على "أعلم" وهي صيغة في ظاهرها تدل على التفضيل، إلا أن معنى التفضيل في هذه الآية الكريمة لا يُتصور، لذا فإن هذه اللفظة قد جاءت لتدل على معنى الفاعلية، لا على معنى التفضيل، والتقدير ربكم عالم بكم[2].

كما قد تتحول هذه الصيغة لتدل على معنى "فعيل" وذلك نحو قوله سبحانه وتعالى: "وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ".

فقوله "وهو أهون عليه" أي: وهو هيّن عليه، فجاءت "أفعل" لتدل على "فعيل" في هذه الآية القرآنية الكريمة[3].

لقد تحولت هاتان اللفظتان عن أصلهما الصرفي الذي وُضعتا له، وهو الدلالة على اسم التفضيل، وما هذا التحول إلا نتيجة لتشابك المعاني بين هاتين اللفظتين، فإن اسم التفضيل يقود إلى معنى المفاضلة، وإذا اختلف المعنى عما وُضع له أصلاً أصبح اسم التفضيل يدل على معنى آخر، كالدلالة على اسم الفاعل، أو الدلالة على صيغة "فعيل" كما مر في الآيتين السابقتين، فإن علم الله سبحانه وتعالى لا يفاضل بينه وبين علم سواه، ومن هنا لم يصلح أن يكون "أعلم" في موضع التفضيل، كما أن عمله سبحانه لا يصحُّ أن يوصف بالهين والأهون، فليس هناك عمل أهون من عمل عنده سبحانه وتعالى، لذا لم يصلح أن يكون "أهون" في موضع التفضيل، وإنما دلت على معنى "فعيل"[4].

---

[1]- سورة الإسراء، آية: 54.

[2]-ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 182.

[3]- انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، ج: 3، ص: 245.

[4]- ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 1، ص: 286.

وانطلاقاً مما سبق يمكننا القول بأن ما جرى في هذه الصيغة الصرفية لم يكن موافقاً لما عليه حالها الموضوع لها، بل جاءت مخالفة للأصل الدلالي المرتبط بها، فإن الدلالة تقتضي أن تأتي هذه الصيغة لتدل على معنى التفضيل، إلا أن هذا المعنى لا يتوافق مع الوصف العام لما عليه السياق، فالمعنى لا يمكن التفاضل فيه، لذا كانت اللفظة المشتقة ذات دلالة أخرى مختلفة ، وهي دلالة اسم الفاعل، أو "فعيل"، وهو ما بيّنه اللغويون القدماء.

ولكننا حينما نتحدث عن هذه اللفظة وهذه الشواهد المسموعة عن العرب لا بد لنا من الإشارة هاهنا إلى أن هذه الشواهد تدخل ضمن المتبقي اللغوي، وهي شواهد جاء بها القرآن الكريم لتأكيد وجود هذه الألفاظ في اللسان العربي، ومقدار حضورها ضمن حديثنا عن مظاهر الاستعمال اللاواعي لهذه العناصر الصرفية اللغوية، إذ تمثل هذه التحولات الدلالية ضمن صيغ الكلام العربي نماذج للمتبقي اللغوي الذي ما زال في دائرة اللغة الفصيحة.

وكما بيّنا سابقاً فإن قياس اسم التفضيل في اللغة أن يأتي على "أفعل"، غير أنه سُمع عن العرب ثلاثة ألفاظ خرجت عن قياسها، وهي: خير، وشر، وحب، فإنها لم تأتِ وفقاً للصيغة القياسية التي عليها اسم التفضيل كما بيّنا سابقاً[1].

ومن الشواهد القرآنية على مجيء "خير" على غير قياسها في اسم التفضيل، ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: "قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ"[2].

ومن ذلك أيضاً قوله سبحانه وتعالى: "قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ"[3].

فكلمة "خير" و"شر" في الآيتين الكريمتين جاءتا لتدلا على معنى التفضيل، وذلك ناشئ من الطبيعة السماعية التي سُمعت بها هاتان الكلمتان، إذ هما في

---

[1]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 66.

[2]- سورة الأعراف، آية: 12.

[3]- سورة المائدة، آية: 60.

معناهما "أخير، وأشرر"، غير أنهما لم تأتيا على قياس أسماء التفضيل في العربية، وإنما جاءتا فيما سُمع عن العرب، فقالوا: هذا خير منه، وهذا شر منه[1].

وما كان في هذه الكلمات في العربية إنما هو ناشئ من طبيعة الفعل، فإن التفضيل يشتق من فعل، مثل: أفضل، من الفعل: فَضُل، وأقوى: من الفعل: قَوِي، في حين أن خير وشر، ليس لهما فعل منطوق مستعمل كي يشتق منه اسم التفضيل، فلما اختلف الفعل، وجب أن يختلف اسم التفضيل، ومن هنا جاء "خير، وشر" على اختلاف الفعل[2].

إن اللغويين القدماء نظروا إلى اسم التفضيل من الخير والشر على نحو مختلف عن منظورهم إليه من الأفعال الأخرى، الأمر الذي جعل من اسم التفضيل هذا نموذجاً مغايراً لما عليه الحال في سائر الأفعال الأخرى، وانطلاقاً من اختلاف الفعل، اختلف اسم التفضيل، هذه هي الرؤية التي علل بها القدماء "خير، وشر" باعتبارهما اسمي تفضيل.

أما هذه الدراسة فإنها تربط بين هاتين الصيغتين من جهة، والمتبقي اللغوي من جهة أخرى، باعتبار أن المتبقي اللغوي يشير إلى مجموعة العناصر اللغوية ذات الأصول البعيدة عن نمطية القاعدة التي وضعها اللغويون، انطلاقاً من فكرة القواعد الذهنية التي لم تكن مستقرة في أذهان العرب استقراراً دقيقاً، بل كانت تخضع في بعض الأحوال إلى اللاوعي اللغوي.

وانطلاقاً من هذه الفكرة، فإن كلمة "خير وشر" اللّتين تدلان على معنى التفضيل، إنما خالفتا أصل القاعدة التي وضعها النحاة انطلاقاً من طبيعة المعنى الذي يشير إليه هذان الفعلان، وانطلاقاً من طبيعة البقايا اللغوية التي لها ارتباطها بالمعنى المنوط بهذين الفعلين، فإن المعنى يشير إلى التفضيل، على الرغم من أن الكلمة ليست من قبيل التفضيل.

---

[1]- انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 447.

[2]- انظر: الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 342.

يعني ذلك كله، أن العرب حينما أرادوا أن يفاضلوا بين شيئين خيراً وشراً، لم يأتوا بصيغة التفضيل الموضوعة للمفاضلة، وهي "أفعل" وإنما جاؤوا بهذه الصيغة للدلالة على المعنى ذاته، انطلاقاً من كثرة استعمالهم لهذه الصيغة، فكانت متميزة عن سواها من الصيغ الأخرى، ثم بعد أن جاءت القواعد بقيت هذه الصيغة على حالها، بفعل تأثير المتبقي اللغوي الناشئ عن العنف ضد اللغة.

ومن خلال ما سبق كله فإن الحديث عن آثار المتبقي اللغوي في صيغة اسم التفضيل، لا تختلف عن الحديث عن آثاره في سائر الصيغ الصرفية الأخرى، وذلك انطلاقاً من طبيعة الحالات اللغوية المخالفة لأصول القواعد الصرفية التي اعتادها العرب في كلامهم، يعني ذلك أن ملامح المتبقي اللغوي في هذا المشتق، شبيهة بما عليه الحال في سائر المشتقات الصرفية الأخرى.

6.3 **اسما الزمان والمكان**:

والمراد باسم الزمان والمكان الاسم المشتقّ لزمان الفعل أو مكانه والغرض من الإتيان بذلك ضرب من الإيجاز والاختصار، فإنه لولاهما للزم الإتيان بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان نحو: هذا الزمان أو هذا المكان الذي قتل فيه زيد، فاشتقّ اسم الزمان أو المكان على مثال الفعل المضارع، وأوقعوا ميما موقع حرف المضارعة، فقالوا: هذا مَقْتَل زيد[1].

أما عن صياغة اسم الزمان والمكان في العربية، فلا بد من الإشارة هاهنا إلى أنهما يُصاغان من الفعل الثلاثي، ومن غير الثلاثي، أما من الفعل الثلاثي، فيصاغان على زنة "مَفعَل" بفتح الميم والعين، وسكون الفاء، وذلك إذا كان مضارع الفعل مفتوح العين، أو مضمومها، أو كان معتل اللام عموماً، مثل: ملعَب، مسْكَب، ومرمى، ومأوى، كما يصاغ على زنة "مَفْعِل" بفتح الميم وسكون الفاء، وكسر العين، وذلك إذا كان مكسور العين في المضارع، مثل: مجلِس، أو مثالاً واوياً لم يكن لامه حرف علة، مثل: موقِف، أما من الفعل غير الثلاثي: فإن

[1]- انظر: شاهنشاه. الكناش في فني النحو والصرف، ج: 1، ص: 349.

اسمي الزمان والمكان يصاغان على زنة اسم المفعول، أي بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر ولو تقديراً، مثل: مُلتقى، مستخرَج، مُكرَم، وهكذا[1].

وبعد هذه المقدمة التي بيّنا فيها مفهوم اسمي الزمان والمكان، كما بيّنا كيفية صياغتهما من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، نشير فيما يلي إلى بعض مظاهر المتبقي اللغوي في هذه الصيغة الصرفية، إذ أشرنا من قبل إلى أن اسم الزمان والمكان لا يصاغان إلا من الأفعال، الثلاثية وغير الثلاثية، ولكنه سُمع عن العرب بعض أسماء المكان التي صيغت من الأسماء الجامدة، مثل: مأسدة، للمكان الذي تكثر فيه الأسود، ومسبعة، للمكان الذي تكثر فيه السباع، ومبطخة، للمكان الذي زُرع فيه البطيخ، ومقثأة، لمكان القثاء، فقد صيغ اسم المكان هاهنا على صيغة "مَفْعَلة" دون أن يُشتق من الفعل، وإنم اشتق من اسم جامد[2].

وقد استطاع العرب بهذه الصيغة الدالة على مكان كثرة الأسود أو السباع لاختصار، فكانت هذه الصيغة دالة على المعنى، دون كثرة في الكلام، إذ لو لم تكن هذه الصيغة لاضطر العرب إلى القول: مكان كثير الأسود، أو مكان كثير السباع، فكانت هذه الصيغة سبيلاً للوصول إلى المعنى المراد دون تكلّف في الكلام[3].

إن هذه الصيغة التي جاء بها العرب أرادوا أن يبينوا بها ما كان من كثرة الأسود مثلاً، أو كثرة السباع، أو كثرة البطيخ، فجاؤوا بهذه الصيغة التي لها دورها في تشكل المعنى، كما أن لها دورها في الدلالة على المكان دون التأثير على سياق الحديث، فكانت جميع هذه الفوائد مكتسبة من هذه الصيغة التي جاء بها العرب للدلالة على مكان كثرة وجود الشيء[4].

---

[1]- انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1328.

[2]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 71.

[3]- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 149.

[4]- انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 965.

ومن هنا يمكننا القول إن الكلمات: مأسدة، ومسبعة، ومبطخة، ومقثأة، ما هي إلا مجموعة من الألفاظ التي دلّ بها العرب على مكان كثرة الشيء، فاشتقوا اسم مكان من هذا الاسم الجامد، والقصد من ذلك تسهيل الكلام، وتقليل الجهد المبذول في نطقه.

والواقع الذي تشير إليه هذه الدراسة هاهنا، أن هذه الألفاظ التي دلت على المكان إنما جاءت وفقاً لصيغة اسم المكان نتيجة لما كان من أمر القواعد الذهنية التي اعتمد عليها العرب في صوغ كلامهم قبل تقعيد القواعد، فكانت بعض الاستعملات اللغوية تنشأ لديهم نتيجة للاوعي اللغوي، فتخرج وفقاً لقاعدة ما، والواقع أنه من الأولى بها أن تخرج وفقاً لقاعدة أخرى.

ربما كان العرب يشتقون من كل اسم جامد اسم مكان على نحو مأسدة، غير أنهم تخففوا من هذا الشيء مع تنبههم إلى وجود الأفعال، وأنه لا بد من اشتقاق اسم المكان من الفعل، الأمر الذي دفعهم إلى التخفف من هذا الاشتقاق غير المقيس في أصله، وبقيت هذه الألفاظ في جسم اللغة، لتدل على حقبة زمانية سابقة، كان فيها العرب يشتقون أسماء المكان من غير الأفعال، وذلك اعتماداً على مجموعة من القواعد الذهنية ذات الطبيعة اللاواعية في الوصول إلى الاستعمال الحقيقي السليم للغة وصيغها التي ينطق بها أبناؤها.

وقد أشرنا من قبل إلى الطريقة التي يصاغ فيها اسما المكان والزمان في العربية، غير أن بعض الألفاظ كان قياسها على "مفعِل" بكسر العين، إلا أنها سُمعت بفتح العين، والعكس بالعكس، فهناك ألفاظ كان من المفترض أن تنطق بفتح العين، إلا أنها جاءت بكسرها، فقد سُمِعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجِد: للمكان الذى بُنى للعبادة وإن لم يُسْجَد فيه، والمطلِع، والمسكِن، والمنسِك، والمنبِت، والمرفِق، والمسقِط، والمفرِق، والمحشِر، والمجزِر، والمظنِّة، والمشرِق، والمغرِب، وسُمع الفتح فى بعضها، قالوا: مسكَن، ومنسَك، ومفرَق، ومطلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المجْمِع بالكسر[1].

[1]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 72.

فهذه الألفاظ وُصفت عند اللغويين القدماء بأنها شذّت عن أصل القاعدة التي وُضعت لها، فإن أصلها بالفتح؛ لأن القاعدة تقول بأنها من المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، ولا بد في هذه الحالة من فتح عينها في صيغة اسم المكان والزمان، ولكن ذلك لم يكن، لأنها سُمعت عن العرب بالكسر، فشذّت عن أصل قاعدتها[1].

إلا أننا نشير في هذه الحالة إلى المتبقي اللغوي في ظهور هذه الأسماء الدالة على المكان والزمان، ولكنها لم تأتِ وفقاً لصيغته القياسية، بل جاءت وفقاً للصيغة الأخرى، وذلك نتيجة للقواعد الذهنية غير المستقرة التي كان العرب يعتمدون عليها في تشكيل ألفاظهم وصياغة مشتقاتهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الاستعمالات اللغوية التي تبتعد عن أصل القاعدة المطردة عندهم، وذلك نتيجة لعامل اللاوعي اللغوي في نطق هذه العناصر اللغوية.

يعني هذا أن اللغة في مرحلة ما لم تكن تفرق بين ما هو مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها في المضارع كي تشتق منه صيغة للدلالة على الزمان أو المكان، بل كانت تشتق وفقاً لما تراه مناسباً في ذلك، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الألفاظ التي تنطق بالكسر، والأصل التقعيدي فيها بالفتح، إذ هي تمثل بقايا تلك المرحلة اللغوية التي تخلصت منها اللغة، وانتهت ولم يبقَ لها دور في صياغة عناصر اللغة المنطوقة ضمن النمط المعياري الخاضع لعناصر التقعيد المستقرة.

ومن هنا يظهر لنا كيف أن المتبقي اللغوي له دوره البارز في تشكيل عناصر صيغة اسم المكان والزمان في العربية، وكيف أن هذا المتبقي اللغوي قد أسهم في ظهور بعض الاستعمالات اللغوية التي لا تنضوي تحت القاعدة الجبرية، وإنما تنضوي تحت البقايا اللغوية ذات الأصول غير المباشرة، والمرتبطة بجانب اللاوعي اللغوي، والناشئة عن القواعد الذهنية التي اعتمد عليها أهل اللغة من قبل في نطق ألفاظهم اليومية.

---

[1]- انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 326.

7.3 اسم الآلة:

يعد اسم الآلة واحداً من المشتقات الصرفية، باعتبار دلالتها على معنى الفعل الأصلي الذي اشتُقت منه، ومعنى آخر يتمثل في الأداة أو الآلة التي يحدث بواسطتها الفعل، ومن هنا كان لا بد من ذكرها في حديثنا عن مظاهر المتبقي اللغوي ضمن هذا الفصل.

واسم الآلة هو اسم مشتق" من يفعل" مبنيا للفاعل، زيدت فيه الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه، كما مر في اسم المفعول، وإنما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وإنما قلنا مبنيا للفاعل؛ لأن الآلة وإن كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما إلا أن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى، ولهذا جعلوا الأدوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية، فلا جرم في كونه مشتقا من المبني للفاعل، وقوله "للآلة" وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه يخرج ما عدا المعرف، فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث إنه مضاف من نحو محلب وإضافته إلى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهو مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد؛ أي رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء. فالحاصل أن الإضافة والمضاف إليه خارجان عن المعرف ومن سلم دخول الآلة في المحدود لا يمكن له أن يدفع الدوريات يقول المراد بما في المحدود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية؛ لأن المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي؛ إذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر، بل التغاير بالاصطلاح واللغة إنما هو في اسم الآلة، فإنه لغة أعم منه اصطلاحا، فإنه لغة يتناول نحو القدوم والإبرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا[1].

ومصطلح اسم الآلة يشير إلى ذلك الاسم الذي يعالج به[2].

---

[1]- دنقوز. شرحان على مراح الأرواح، ص: 78.

[2]- الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 307، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 152.

فهو يدلّ على مجموعة الأدوات التي تستعمل للإتيان بفعل ما، وله ثلاثة أوزان قياسية، هي: مِفعل، مثل: مِفكّ، ومِحلب، ومِفعال، مثل: مِجذاذ، ومِفعلة، مثل: مِطرقة، وهذه الأوزان الثلاثة تعد قياسية في بابها، وما خرج عليها، فهو إما شاذ، أو مسموع عن العرب، إذ لم يخضع لعناصر القياس التي وُضعت لأجل اسم الآلة[1].

وقد خرج عن القياس ألفاظ منها: مُسْعُط، ومُنْخُل، ومُنْصُل، ومُدُق، ومُدهُن، ومُكْحَلَة، ومُحْرُضة، بضم الميم والعين فى الجميع[2].

إن هذه الأسماء التي جاءت لتدل على الآلة التي تستعمل في الكحل مثلاً، أو الدق، أو النخل، وغير ذلك، فإنها لم تجرِ على قياسها في بابها، وإنما جاءت على قياس مختلف، ومن هنا فإن العرب لم يقصدوا بهذه الأسماء المواضع التي يجري فيها الفعل، وإنما قصدوا الأوعية التي لأجلها وضعت هذه الأسماء والآلات، فهي دالة على وعاء الكحل مثلاً، وهكذا، فالآلات هاهنا لم تجرِ على قياسها؛ لأنها تدل على الأوعية لا على الآلة في أصلها[3].

وهذه الأسماء التي لم تأتِ على قياس اسم الآلة في العربية وُصفت عند اللغويين القدماء بأنها شاذة على قياسها، ومناط الشذوذ فيها عائد إلى طبيعة الضم الذي يظهر في حرف الميم، والحرف الثالث فيها، فإن ما سُمع عن العرب في قياس كلامهم لم يكن على هذا النمط، وإنما كان بكسر الميم، وفتح الحرف الثالث، ومن هنا وُصفت بالشذوذ[4].

وهذا الوصف الذي أتى به الصرفيون القدماء إنما كان مرتكزاً على جانب السماع الدقيق الذي نُقل عن العرب، ولم يرتكز على جوانب الدرس اللغوي

1- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 317.

2- الحملاوي. شذا العرف، ص: 72.

3- سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 91.

4- انظر: تيمور، أحمد بن إسماعيل بن محمد (2001م). السماع والقياس، رسالة تجمع ما يتعلق بالسماع والقياس والشواذ في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة، دار الآفاق الجديدة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 84.

المحتمل لكافة هذه الأوجه، فالضم والكسر لا يعنيان شيئاً إذا نظرنا إلى الموضع على أنه مسموع عن العرب، يعني هذا أنه لا يمكننا أن نصف مثل هذه الاستعمالات اللغوية بالشذوذ ما دام أنها رائجة في اللسان العربي، وباقية حتى يومنا هذا.

ربما كان الحديث عن هذه الأسماء الدالة على الآلة ضمن المتبقي اللغوي أقرب ما يكون إلى الواقع، وذلك ناشئ من طبيعة هذه الأسماء المشتقة، فإن العرب في بداية أمرهم كانوا ينطقون بكلامهم وفقاً لما تمليه عليهم أذهانهم، إذ إن قواعد النطق في بدايات الأمر كانت خاضعة لما يستقر في أذهان العرب من نمطية قواعدية ذهنية، وذلك انطلاقاً من القواعد الذهنية الثابتة في أذهان العرب، وليس الأمر مرتبطاً بقواعد ثابتة صارمة، حتى جاءت تلك القواعد الصارمة، غير أن بعض الاستعمالات اللغوية لم تخضع خضوعاً تاماً لهذه القواعد، وبقيت في جسم اللغة على أنها ملامح من المتبقي اللغوي الذي لا يخضع للقاعدة اللغوية الصارمة.

8.3 **التصغير**:

والتصغير هو تحويل بنية الكلمة لغرض، إما التحقير لما يتوهم أنه عظيم نحو: زُيَيْد وعُمَيْر ورُجَيْل وأُسَيْد، أو تقليل الكثير نحو: دُرَيْهمات ودُنَيْنير، أو تقريب ما يتوهم أنه (1) بُعَيْد نحو: بُعَيْد المغرب وقُبَيْل العشاء[1].

ويأتي التصغير على ثلاثة أنماط هي: فُعَيل، وفُعَيعل، وفُعَيعيل، وهي أوزان ثلاثة تميز بها التصغير دون سائر الأسماء في العربية، مثل: قُمير، ودُرَيْهِم، ودُنَينير[2].

وفيما يلي سنحاول بيان أهم المواضع التي ترتبط بالمتبقي اللغوي في باب التصغير، إذ إن التصغير جاء مختصاً بالاسم، فلا يُصغر الفعل، ولا الحرف،

---

[1]- ناظر الجيش. شرح التسهيل، ج: 10، ص: 4859.

[2]- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 15.

غير أنهم سمعوا عن العرب أنهم صغّروا فعل التعجب، وذلك في قولهم: ما أُمَيلح، في تصغير ما أملح[1].

إذ ليس في كلام العرب فعل يُصغر غير هذا الفعل، وهو فعل التعجب؛ وإنما جاز ذلك لأنه لا يتصرف تصرف الأفعال فأشبه الاسم[2].

يعني ذلك أن السبب الكامن وراء تصغير هذا الفعل إنما هو مشابهة الاسم؛ لأنه لم يتصرف تصرف الأفعال الأخرى، فكان بذلك شبيهاً بالأسماء، ومن هنا وقع عليه التصغير، وهذا بحد ذاته ليس أمراً دقيقاً في تعليل هذه المسألة.

أما الاسم الذي شابه فعل التعجب في العربية فهو أفعل التفضيل، أي أن فعل التعجب هذا قد شابه اسم التفضيل، وبناء على هذه المشابهة الواقعة بين هاتين الوحدتين اللغويتين، جاز نقل حكم التصغير من "أفعل" التفضيل إلى "أفعل" التعجب، على اعتبار التشابه بين هاتين الوحدتين اللغويتين[3].

وبناء على ما سبق يمكننا أن نلحظ أن اللغويين القدماء قد نظروا إلى هذا الاسعمال اللغوي من ناحيتين تأويليتين هما:

الأولى: اعتبار أن تصغير فعل التعجب شاذ عن أساس القاعدة، وأنه لا يقاس عليه في كلام العرب، وإنما يقتصر الأمر على ما سُمع عنهم.

الثانية: اعتبار أن هذا التصغير وقع على فعل التعجب نتيجة الشبه الماثل بينه وبين اسم التفضيل، فلما شابه فعل التعجب اسم التفضيل أخذ شيئاً من أحكامه، فكان ما أخذه متمثلاً بالتصغير.

غير أن ما ذهب إليه اللغويون القدماء لا يمثل كل جوانب التعليل الصحيح لهذه المسألة، وإنما لا بد لنا من الإشارة هاهنا إلى أثر المتبقي اللغوي في تشكيل عناصر التصغير، فإن بعض مكونات التصغير لم تخضع لكافة حيثيات القاعدة الصرفية في التصغير، وذلك انطلاقاً من أن هذه العناصر كانت خاضعة لطبيعة القواعد الذهنية التي اعتمد عليها العرب في تشكيل كلامهم قبل استقرار تلك

---

[1]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 99.

[2]- ابن خالويه. ليس في كلام العرب، ص: 201.

[3]- انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 105.

القواعد على ما هي عليه من حيث الثبوت والاستقرار، ومن حيث الحتمية والجبرية، فلما جاءت هذه القواعد بقيت مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي لم تخضع لهذه القواعد ماثلة في الدرس اللغوي، وهو ما أطلقنا عليه اسم المتبقي اللغوي.

وهذا المتبقي اللغوي ينشأ بطبيعة الحال من الاستعمال غير الواعي للغة، نتيجة عدم قدرتهم على استيعاب كافة القواعد الذهنية التي تحكم عملية نطقهم وأدائهم للكلام اليومي، فينشأ عن هذا الأمر حالة من الاستعمالات اللغوية غير الخاضعة تمام الخضوع لمظاهر القاعدة الحتمية، مما يجعلها تنضوي تحت مسمى المتبقي اللغوي، وهو ما جرى في تصغير فعل التعجب في المثال السابق.

ومن النماذج الدالة على المتبقي اللغوي في التصغير، ما يرتبط بشذوذ بعض الأسماء عن أصلها التصغيري، فتأتي على غير أصل قاعدتها في ذلك، وهذا خاضع للسماع في اللغة، ومن ذلك تصغيرهم مَغْرِبًا وعِشَاء على مُغَيْرِبَان وعُشَيَّان، وإنسانًا وليْلَة، على أُنَيْسِيَانولُيَيْلِيَة، ورَجُلا على رُوَيْجِل، وصِبْيَة وغِلْمَة وبَنُون على أصَيْبِيَة، وأُغَيْلِمة، وَأُبَيْنون، وعَشِيَّة على عُشَيْشِيَة، والقياس: مُغَيْرِب، وعُشَيّ، وأُنَيْسِين، ولُيَيْلَة، ورُجَيل، وصُبَية، وغُلَيْمة، وبُنَيُّون وعُشَيَّة. وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل، عن تصغير مستعمَل[1].

وهذه الأسماء التي جاءت على غير قياسها في التصغير ليست خاضعة للقياس، أي أنه لا يمكن لنا الآن أو في أي وقت سابق أن نأتي بكلمة جديدة ونصغرها على هذا النمط من التصغير، بل لا بد في هذه الحالة من السماع، فالسماع هو الفيصل في ذلك، ولا سبيل إلى المجيء بغير هذه الألفاظ في العربية[2].

وهذه الأشكال التصغيرية التي ذُكرت آنفاً إنما جاءت وفقاً لقياس صيغة التصغير، بالرغم من شذوذها في الكلمة التي صُغّرت عليها، فكلمة "مُغيربان" تصغير: مغربان، ولكنها لم تأتِ لكلمتها الأصلية، بل جاءت لكلمة أخرى وهي: مغرب، كما أن كلمة "رويجل" تصغير لكلمة: راجل، ولكنها جاءت لرجل لا

---

[1]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 101.

[2]- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 426.

لراجل، فكان هذا التصغير مقيساً في وزنه، شاذاً في أصله، وما ذُكر في الكلمتين السابقتين ينطبق على سائر الكلمات الأخرى التي شذّت عن قياسها في تصغيرها[1].

وذهب ابن يعيش إلى أن هذه الأسماء التي صُغرت من قبل، إنما جاء بها العرب لينبّهوا بها على أنه لا استعمال لسواها في العربية، فهم لم يستعملوا: إنسيان، ولم يستعملوا: راجل، فلما لم يريدوا تصغير هذه الأسماء، وتبيّن للسامع أنهم يريدون تصغير إنسان، ورجل، وغيرهما، كان تصغيرهما على غير قياس العربية في ذلك[2].

وهذه الأسماء المصغرة وإن لم تأتِ على أصلها التصغيري، فإنها جاءت على قياس وزن التصغير، الأمر الذي يؤكد للمتلقي أن العرب أرادوا التصغير في هذه الألفاظ، ولم يريدوا شيئاً آخر، مما يعني أنها كلمات مصغرة، غير أنها خرجت عن أصلها في تصغيرها.

وكان مدار حديث اللغويين القدماء في تعليل هذه الألفاظ يركز على جانب شذوذ هذه الألفاظ، وأنها لم تأتِ على قياس قاعدتها لأنها سُمعت هكذا عند العرب، فبقيت على شذوذها.

ومن مظاهر المتبقي اللغوي في التصغير ما يرتبط بتصغير "عيد" على "عُيَيد"، والأصل: عُوَيد؛ لأن التصغير يعيد الأشياء إلى أصلها، والياء في "عيد" أصلها واو؛ لأنها من العود، ولكنهم صغّروه على "عُيَيْد"[3].

وقد بقيت الياء على حالها في تصغير "عيد"؛ لأنهم قالوا: أعياد، ولم يقولوا: أعواد، ومن هنا بقيت الياء على حالها، وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة، فكما التزموا بقاء الياء على حالها في الجمع، التزموا ذلك في تصغير المفرد[4].

---

[1]- انظر: ابن الأثير. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 181.

[2]- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 426.

[3]- انظر: الحملاوي. شذا العرف، ص: 103.

[4]- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 458.

ولم يأتِ العرب بتصغير "عيد" على "عوَيد"؛ لأنهم لو وقع منهم ذلك لأدى إلى التباس العيد بالعود، أي أحد الأعواد، ولما تبيّن القصد من الكلام أهو العيد أم العود، ومن هنا بقي تصغير العيد بالياء دون أن يرجع إلى أصله الواوي[1].

وبناء على ما سبق فإنه يمكننا القول بأن تصغير "عيد" لا يختلف عن تصغير الأسماء سابقة الذكر، من حيث إنها تدل على معنى مختلف في صيغتها، فإن تصغير "عيد" قصد به المحافظة على معناه، وعدم التباسه بما سواه من الأسماء الأخرى، وهو "العود" الذي هو مفرد "أعواد"، فبقيت الياء على حالها محافظة على المعنى.

ولكن ليس الأمر هكذا فحسب، بل ثمة سبب آخر يتمثل بالاستعمال اللغوي غير الواعي من قبل العرب، وذلك نتيجة لاعتمادهم على القواعد الذهنية التي لا تتسم بالوضوح والاستقرار كما هو الحال في القواعد الثابتة التي جاء بها اللغويون بعد استقراء نصوص اللغة، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشكيل بعض الاستعمالات اللغوية التي تبتعد عن أصل القاعدة، وهو ما نطلق عليه المتبقي اللغوي.

فنتيجة لهذا المتبقي اللغوي نطق بعض العرب بـــ "عييد" على أصل الياء دون أن يأتوا بالواو الأصلية، وذلك بعداً منهم عن كلمة أخرى مشابهة، فقد قدم المعنى والدلالة على البنية الصرفية المقعدة في ذهنه، والتزم هذه الحالة في "عيد" كي تبقى مخالفة لـــ "عود"، الأمر الذي أدخلها في دائرة المتبقي اللغوي.

والتصغير يكون للأسماء المتمكنة، ولا يمكن تصغير الأسماء المبنية، غير أنه سُمع تصغير أسماء الإشارة والموصولات، وذلك لأنهما يوصف بهما، الأمر الذي سوّغ تصغيرهما، إذ يترك أولهما على حاله: مِن فتحٍ، مثل: "ذا" و"الذي"، أو كان مضموماً، مثل: "أُولى"، ويزاد في آخر المثنى ألف، فتقول ذَيَّا وتَيَّا، وذَيَّان وتَيّان وأولَيَّا، واللَّذَيَا واللَّذَيَان واللَّتَيا واللَّتَيان واللَّذَيِّين مطلقاً، بفتح الياء المشددة أو كسرها، أو الَذيُّونفى حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، واللَّتَيَّان جمع اللَّتَيا، يغنى عن تصغير اللائى واللاتى عند سيبويه، وصغَّرهما الأخفش بقلب الألف واوًا،

[1]- انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 254.

وحذف لامهما وهى الياء الأخيرة. وتقلب الهمزة في اللائى، فيقال اللَّويا واللَّويتا، وضم لام اللَّويا واللتيا لغةٌ، وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا مُنِع عمل اسم الفاعل مصغرًا، كما منع موصوفاً[1].

فهذه الأسماء التي صُغرت إنما صغرت من غير قياسها، وبعيدة عن صيغة التصغير التي سُمعت عن العرب، إلا أنها دلت في معناها المتعارف عليه على التصغير، الأمر الذي أدخلها في دائرته.

والواقع أن هذه الأسماء المصغرة ما هي إلا استعمالات مخالفة للقاعدة، جاءت وفقاً لبعض القواعد الذهنية التي كان العرب يجعلون منها سبيلاً للوصول إلى كلامهم اليومي، ثم بعد استقرار القواعد تبيّن أن بعض هذه الاستعمالات لا يوافق قياس كلام العرب، فدخلت ضمن الشاذ في اللغة، ونحن هاهنا ندخلها ضمن المتبقي اللغوي.

إذ يقصد هذا المتبقي اللغوي إلى مجموعة العناصر اللغوية التي من شأنها أن تكون غير خاضعة تماماً لقواعد اللغة، وهي ناشئة عن الاستعمال اللاواعي لعناصر اللغة، مما جعلها تخالف هذه القواعد، فلما استقرت القواعد، لم يُسمع سواها، وأصبحت في دائرة المتبقي اللغوي، أي أنها تُنقل ولا يقاس عليها.

وبعد نهاية هذا الفصل يمكننا أن نصل إلى النتائج الآتية:

1 . إن أكثر مظاهر المتبقي اللغوي تظهر لنا في صيغة اسم الفاعل؛ وذلك لأن هذه الصيغة كانت من أكثر الصيغ الصرفية اهتماماً عند اللغويين قديماً وحديثاً.

2 . إن مظاهر المتبقي اللغوي التي أشرنا إليها من قبل، لا تعد شواذّ، بل هي استعملات لغوية لم يكتب لها القياس في اللسان العربي، وإنما بقيت على حالها، ولا يقاس عليها.

---

[1]- الحملاوي. شذا العرف، ص: 105.

3 . إن بعض مظاهر المتبقي اللغوي في المشتقات لا تذهب بعيداً عن القاعدة، وإنما تبتعد عن أصلها، فتأتي مثلاً صيغة التفضيل بغير لفظها، على الرغم من صحة معناها، وكذلك الأمر في التصغير، واسم الآلة، وغيرها من المشتقات، فالمعنى ذاته، غير أن الصيغة تبتعد شيئاً ما عن أساسها الشكلي البنيوي.

4 . إن التشابك بين الصيغ الصرفية خاصة اسم المفعول، واسم الفاعل، هو الذي فتح الباب واسعاً أمام المتبقي اللغوي، فثمة كثير من الألفاظ التي تصلح أن تأتي بصيغة اسم الفاعل، أو بصيغة اسم المفعول، مثل: صيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم الزمان والمكان، وهكذا، الأمر الذي يدفع المتلقي إلى الحكم عليها من خلال سياقها، كما يدفع بكثير من ملامح هذا الالتقاء إلى المتبقي اللغوي.

5 . تمثل المشتقات سبيلاً إلى إغناء اللغة العربية؛ بما تحتويه هذه العناصر اللغوية من أساليب جديدة للوصول إلى بنيات لغوية دالة على المعاني، ولكن هذه المشتقات لا تخلو من شيء من التقارب فيما بينها، مما يخلق بيئة مناسبة للمتبقي اللغوي ضمن هذه المشتقات.

6 . هناك بعض الصيغ الصرفية في صيغة المبالغة، والصفة المشبهة لها حضورها الواسع في المتبقي اللغوي، على خلاف مع سائر الصيغ الصرفية الأخرى، مثل صيغة "فعيل" فهي أكثر صيغ المبالغة والصفة المشبهة تعلقاً بالمتبقي اللغوي على ما بيّنا في الصفحات السابقة، كما أن صيغة "فعول" لها مكانها الواسع أيضاً في مظاهر المتبقي اللغوي، وهو مكان لا يقل أهمية عن صيغة "فعيل" سابقة الذكر.

الخاتمة

وبعد أن بيّنا مظاهر المتبقي اللغوي في عناصر المصادر والمشتقات، لا بد لنا في نهاية المطاف من الحديث عن مجموعة النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، وهي على النحو الآتي:

يمكننا أن نبين أن المتبقي اللغوي ما هو إلا بعض الآثار اللغوية ذات الطابع غير الخاضع للقاعدة القياسية التي وضعها اللغويون في مستويات اللغة، التركيبية كافة ، والبنيوية، والتصويتية، والدلالية، وهذه المظاهر اللغوية ما هي إلا تمرد على تلك القاعدة، بفعل مجموعة كبيرة من العوامل، يمكن القول بأن أهمها على الإطلاق ارتباط هذه الاستعمالات اللغوية بالجانب اللاواعي من قبل أبناء اللغة، مما يؤدي بهم إلى الخروج ببعض الاستعمالات اللغوية على غير ما كان عليه أصل اللغة.

كما يمكن لنا أن نعد القواعد الذهنية التي اعتمد عليها العربي في نطقه واستعماله للكلام سبيلاً لظهور بعض ملامح المتبقي اللغوي في اللغة، إذ إن هذه القواعد الذهنية غير المستقرة تمثل سبيلاً للوصول إلى استعمالات لغوية غير مستقرة، الأمر الذي يدفع بها إلى دائرة المتبقي اللغوي.

يمثل المستوى الصرفي واحداً من المستويات اللغوية العربية، وهذا المستوى يخضع كغيره من المستويات الأخرى لعنف اللغة، بما يتعلق به من جوانب المتبقي اللغوي، وهذه الدراسة سعت إلى إبراز مظاهر هذا المتبقي اللغوي ضمن عناصر المستوى الصرفي في اللغة العربية.

يرتبط المتبقي اللغوي بنواحي الأداء اللاواعي من أبناء اللغة في بعض الصيغ المصدرية، انطلاقاً من عدم استقرار القاعدة، وعدم وضوح حالة الاطراد القياسي في ذهن أبناء اللغة، مما ينتج عنه أداءات لغوية متمردة على أصول القواعد.

يظهر لنا أن المصدر الصريح من الثلاثي لا يخضع كثيراً لمظاهر المتبقي؛ وذلك لأنه سماعي وليس قياسياً، إذ إن الحكم على المصدر الثلاثي بالتمرد على أصله ليس يسيراً انطلاقاً من عدم قياسيته، في حين كان الأمر مختلفاً مع المصدر

الصريح من غير الثلاثي؛ لأنه مصدر قياسي يقوم على صيغ واضحة، الأمر الذي يمكن معه الحكم بتمرد الأداء اللغوي على أصل القاعدة.

كان الحديث عن المتبقي اللغوي في مصدر المرة ومصدر الهيئة قليلاً ومحدوداً، وذلك ناجم عن أمرين: الأول: أن هذه المصادر ليست إلى حد كبير من الاتساع الذي تتشعب معه القواعد، فتنشأ الأداءات المتمردة على القاعدة، والثاني: يرتبط بقلة الألفاظ المسموعة عن العرب والمتعلقة بمصدر المرة ومصدر الهيئة.

تمثل المشتقات سبيلاً إلى إثراء اللغة العربية؛ بما تحتويه هذه العناصر اللغوية من أساليب جديدة للوصول إلى بنيات لغوية دالة على المعاني، ولكن هذه المشتقات لا تخلو من شيء من التقارب فيما بينها، مما يخلق بيئة مناسبة للمتبقي اللغوي ضمن هذه المشتقات.

إن أكثر مظاهر المتبقي اللغوي تظهر لنا في صيغة اسم الفاعل؛ وذلك لأن هذه الصيغة كانت من أكثر الصيغ الصرفية اهتماماً عند اللغويين قديماً وحديثاً.

هناك بعض الصيغ الصرفية في صيغة المبالغة، والصفة المشبهة لها حضورها الواسع في المتبقي اللغوي، على خلاف مع سائر الصيغ الصرفية الأخرى، مثل صيغة "فعيل" فهي أكثر صيغ المبالغة والصفة المشبهة تعلقاً بالمتبقي اللغوي على ما بيّنا في الصفحات السابقة، كما أن صيغة "فعول" لها مكانها الواسع أيضاً في مظاهر المتبقي اللغوي، وهو مكان لا يقل أهمية عن صيغة "فعيل" سابقة الذكر.

إن مظاهر المتبقي اللغوي التي أشرنا إليها من قبل، لا تعد شواذّ، بل هي استعملات لغوية لم يكتب لها القياس في اللسان العربي، وإنما بقيت على حالها، ولا يقاس عليها.

إن بعض مظاهر المتبقي اللغوي في المشتقات لا تذهب بعيداً عن القاعدة، وإنما تبتعد عن أصلها، فتأتي مثلاً صيغة التفضيل بغير لفظها، بالرغم من صحة معناها، وكذلك الأمر في التصغير، واسم الآلة، وغيرها من المشتقات، فالمعنى ذاته، غير أن الصيغة تبتعد شيئاً ما عن أساسها الشكلي البنيوي.

إن التشابك بين الصيغ الصرفية خاصة اسم المفعول، واسم الفاعل، هو الذي فتح الباب واسعاً أمام المتبقي اللغوي، فثمة كثير من الألفاظ التي تصلح أن تأتي بصيغة اسم الفاعل، أو بصيغة اسم المفعول، مثل: صيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم الزمان والمكان، وهكذا، الأمر الذي يدفع المتلقي إلى الحكم عليها من خلال سياقها، كما يدفع بكثير من ملامح هذا الالتقاء إلى المتبقي اللغوي.

ثبت المصادر والمراجع

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني (1420هـ). **البديع في علم العربية**، دراسة وتحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى.

الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). **دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(د.ت). **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السّلام هارون وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الأستراباذي، رضي الدين الحسن بن محمد (2004م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الأستربـاذي، ابن الحاجب رضي الدين (1979م). **شرح الكافية في النحو**، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأشول، عادل عز الدين (د.ت). **علم نفس النمو من الجنين إلى الشيخوخة**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر.

الأصبهاني، حمزة بن الحسن (1972م). **الدّرة الفاخرة في الأمثال السائرة**، حققّه وقدّم له عبد المجيد قطامش، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

بشر، كمال (د.ت). **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطباعة والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى.

البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

تيمور، أحمد بن إسماعيل بن محمد (2001م). **السماع والقياس، رسالة تجمع ما يتعلق بالسماع والقياس والشواذ في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة**، دار الآفاق الجديدة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999م). **شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى.

الجديعي، عبد الله بن يوسف بن عيسى (2007م). المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1987م). **المفتاح في التصريف**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). **كتاب التعريفات**، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الرابعة.

الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ). **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م). **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان – الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1995م). **الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى.

حجازي، محمود فهمي (د.ت). **علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع**.

ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد (1975م). **كتاب الأفعال**، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة – مصر، د.ط.

حسان، تمام (2006م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة.

حسان، تمام (د.ت). **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر.

حسن، عباس (د.ت). **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الخامسة عشرة.

الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (د.ت). **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1979م). **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (د.ت). **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، منشورات دار الحكمة، حلبوني، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى.

الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي (د.ت). **روح البيان**، دار الفكر، بيروت ــ لبنان.

دنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة.

الرشيدي، مضيان عواد مضيان (2013م). **مكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

الرعيني، أحمد بن يوسف بن مالك (1982م). **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**، دراسة وتحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (1407هـ). **الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

السعران، محمود (1997م). **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

سلامة، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق (2012م). **شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة – مصر.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). **نتائج الفكر في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل (د.ت). **المخصص**، المكتب التجّاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله (1974م). **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2004م). **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ــ مصر.

شاهنشاه، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الملك المؤيد (2000م). **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق: رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

شُرّاب، محمد بن محمد حسن (2007م). **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان (1999م). فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة السادسة.

عبد التواب، رمضان (1997م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة.

عبد المعطي، حسن مصطفى، وقناوي، هدى محمد (د.ت). **علم نفس النمو**، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

العبسي، عنترة بن شدّاد (1980م). الديوان، حققه وقدم له: فوري عطوي، دار صعب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، الطبعة العشرون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد بمساعدة فريق عمل (2008م). **معجم اللغة العربية المعاصرة**، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2003م). **البحث اللغوي عند العرب**، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد (1998م). **أسس علم اللغة**، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993م). **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1979م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1990م). **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

فندريس، جوزيف (1950م). **اللغة**، تعريب: محمد القصاص، وعبد الحميد الدواخلي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة (2010م). **أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر.

القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (د.ت). **البلغة إلى أصول اللغة**، تحقيق: سهاد أحمد حمدان السامرائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، العراق.

ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد (1954م). **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

لوسركل، جان جاك (2005م). **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، والمركز الثقافي العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ــ لبنان.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين (1990م). **التوقيف على مهمات التعاريف**، دار عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي المصري الإفريقي (1993م). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (د.ت). **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

النابغة الذبياني (1977م). ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ). **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

ابن الناظم (1312هـ). **شرح ألفية بن مالك**، مطبعة القدّيس جارجيوس، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

النجار، محمد عبد العزيز (2001م). **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). **عمدة الكتاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

النخجواني، نعمة الله بن محمود (1999م). **الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، دار ركابي للنشر، الغورية– مصر، الطبعة الأولى**.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م). **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

هايمن، ستانلي ادغار (1958، 1960م). **النقد الأدبي ومدارسه الحديثة**، ترجمة: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ومؤسسة فرانكلين، نيويورك – أمريكا، الطبعة الأولى.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1988م). شرح الفصيح، دراسة وتحقيق: مهدي عبيد جاسم، بغداد – العراق، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ــ لبنان.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1987م). **المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية**، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق – سوريا، وبيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله (1964م). جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (2001م). **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

المعلومات الشخصية

الاسم: مرتضى محمد المراحلة

التخصص: دكتوراه اللغة العربية وآدابها

الكلية: الآداب

السنة: 2016

هاتف رقم: 0772095123

البريد الإلكتروني: drmurtadamohammed@yahoo.com